مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية
مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة

ISSN- 1858 – 8093

Faculty of Administrative Sciences
كلية العلوم الإدارية

تصدر عن كلية العلوم الإدارية – جامعة دنقلا
العدد الأول – السنة الأولى – أبريل 2017م
Faculty of Administrative Sciences
العدد الأول – السنة الأولى – أبريل 2017م

رئيس هيئة التحرير
المشرف العام
أ. د. سعد الدين إبراهيم محمد عز الدين
رئيس التحرير
د. الوليد مصطفي إبراهيم
نائب رئيس التحرير
د. عبد الرؤوف محمد حسين
هيئة التحـــرير
د. حيدر محمد الأمين
د. علم الدين مساعد علي
أ. معاوية يحيى حاج الأمين
أ. درار عبد المكرم حسن
سكرتاريـــة التحـــرير
هنادي محمد فضل
مستشـــارو التحـــرير
أ. د. عبد الماجد عبد الله حسن
أ.د. بكري الطيب موسي
أ.د. محمد فرح عبد الحليم
أ.د. محمد زين محمد نورين
أ.د. نصر الدين سليمان علي
أ.د. كباشي حسين قسيمة
د. أحمد محمد زين
د. مدثر حسن سالم عز الدين
د. عمر بشارة أحمد بشارة
د. الوليد تاج السر هاشم
د. علي محمد علي الصادق
د. عادل شريف محمد
د. عبد الواحد عثمان مصطفي
د. خالد حسن البيلي

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

كلمة العدد:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

بحمد الله وتوفيقه نضع بين يدي القارئ الكريم العدد الأول من مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية، وهي ثمرة جهد كبير قام به أعضاء وسكرتارية التحرير.

يحتوي هذا العدد على مجموعة فريدة من الأوراق العلمية القيمة في مجال العلوم الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، والتي قام بإعدادها أعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا والجامعات المختلفة داخل وخارج السودان، نسأل الله أن تكون هذه الأوراق إضافة حقيقية في البحوث العلمية يستعين بها كل طالب علم.

تتقدم هيئة التحرير بالشكر والتقدير لكل من شارك ببحثه ورأيه ومن قام بتحكيم الأوراق العلمية، وتهيب هيئة التحرير كل الباحثين والمهتمين بنشر بحوثهم عبر المجلة في الأعداد القادمة إثراءً للعلم والمعرفة، وترجو أن يواصل قراؤها الكرام مداومة الاتصال بالمجلة سواء بالمساهمة في الأبحاث العلمية، أو التوجيه والتقويم إذ بهم وحدهم بعد عون الله يمكن أن نرتقي المجلة إلى مصاف نظيراتها في الجامعات المحلية والعربية والعالمية.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

هيئة التحرير

العدد الأول – أبريل 2017م
مجلـــــة الدراسات الإدارية والاجتماعية
مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة
تصدر عن كلية العلوم الإدارية – جامعة دنقلا

مقدمة:

مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية (مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة) تصدر عن كلية العلوم الإدارية – جامعة دنقلا.

تقبل المجلة البحوث والأوراق العلمية التي تتوافر فيها الموضوعية والأمانة والمنهجية والفائدة العلمية وذلك باللغتين العربية والإنجليزية وترحب المجلة بإسهامات الباحثين من داخل وخارج الجامعة والتي تتوفر فيها كل أساسيات البحث العلمي شريطة آن لا تكون هذه الإسهامات قد نشرت من قبل آو تحت النشر في آي مجله علمية أخرى.

قواعد النشر:

1) الموضوعية والمستوى العلمي والدقة.
2) يقدم المقال أو الدراسة مطبوعاً على ورق A4، ومرفقاً معه قرص مدمج 3.5 فيما لا يزيد عن (7000) كلمة (20 صفحة) بفراغات مزدوجة وهوامش 2.5 سم وترقم الصفحات في الأسفل على الجانب الأيسر بشكل متسلسل سواء باللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية. ويرفق ملخص للبحث لا يزيد عن (100) كلمة بإحدى اللغات المستخدمة في المجلة خلافاً للغة البحث.

3) تعرض المقالات والبحوث على محكمين متخصصين في مجالات المجلة لإجازتها وتقوم المجلة باخطار أصحاب المقال بقرار المحكمين، ولها حق إجراء أي تعديلات شكلية جزئية قبل نشر المادة دون أن يخل ذلك بمضمون المادة المنشورة في حالة الموافقة بنشرها.
4) عدم نشر المواد التي سبق نشرها أو المرسلة للنشر بأي مجلة أو دورية أخرى.
5) تخضع المساهمات لتحكيم الهيئة الاستشارية للمجلة ولا تعاد المواد التي لم تنشر لصاحبها.
6) تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات بما يتلاءم وأسلوبها في النشر مع عدم الإخلال بالنسق العام للموضوع أو الأفكار أو المعلومات الواردة فيه.
7) تمنح الأولوية للدراسات والبحوث التي لا يتعدى عمر مصادرها ومراجعها خمس سنوات.
8) تتبع الطريقة الأمريكية في توثيق المصادر.
9) يجب أن تتبع الطريقة العلمية المثلى لعرض البحث، أو الورقة من حيث الخلاصة ومناهج ووسائل البحث، وعرض الموضوع وتحليله، والنتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المقدمة، وقائمة المراجع وفق المنهج المتبع.
10) بعد التحكيم يطلب من الباحث تسليم البحث في قرص مدمج (CD).
11) تقبل البحوث من كافة الباحثين من داخل وخارج السودان.
12) الأفكار والمعلومات الواردة في البحوث تعبر عن آراء كتابها وليست بالضرورة تبنيها من قبل المجلة.
13) تمنح المجلة كاتب المقال ثلاث نسخ من العدد الذي يحتوي علي مقاله.
14) أصول المقالات التي ترد إلى المجلة لا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر.

15) تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر.

16) رسوم النشر للورقة (150جنيهاً) داخل السودان، و (50 دولاراً) خارج السودان.

17) ترسل البحوث إلى المجلة على العنوان التالي:

مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية

هيئة التحرير

كلية العلوم الإدارية

جامعة دنقلا – ص ب 47

تلفون 0120342665

البريد الإلكتروني: admideen@gmail.com

موقع المجلة على الانترنت: uofd.edu.sd

مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية

مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية
الفهرس

م	المحتويات	رقم الصفحة
1	أثر طبيعة نشاط المنشأة على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية (دراسة ميدانية على عينة من المنشآت العاملة في السودان) د. الوليد مصطفي إبراهيم موسى	9
2	الربيع العربي بين التحول الديمقراطي والعدوى السياسية (دراسة في نتائج الثورة في تونس ومصر) د. أكرم بابكر الشريف حمد	41
3	دور نظام محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء في المستشفيات الحكومية (بالتطبيق على مستشفي المك نمر الجامعي) د. مهند جعفر حسن حبيب د. عصام عبد المطلب عثمان	65
4	أثر استخدام الحكومة الإلكترونية على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً (دراسة تطبيقية على وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية) د. عبد الرحمن محمد رشوان	103
5	مشاكل ومعوقات المشروعات الصناعية القائمة علي التمويل الأصغر في السودان د.عبد الروؤف محمد حسين	133

م	المحتويات	رقم الصفحة
6	الحاجات النفسية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي وبعض المتغيرات الديموغرافية والتربوية لدى عينة من طلاب جامعة دنقلا د.مجذوب أحمد محمد أحمد قمر د.سهير محمد أحمد محمود د.محجوب محمد أحمد د.عبد القادر آدم حسن د.عثمان عبد الله عثمان	157
7	أحكام الولاية على أموال القاصر والمحجور عليه في الفقه الإسلامي والقانون السوداني د.محمد إبراهيم محمد	185
8	*أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف* (دراسة ميدانية على عينة من المصارف بالخرطوم) د. أيمن عبد الله محمد أبوبكر	213

أثر طبيعة نشاط المنشأة على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

(دراسة ميدانية على عينة من المنشآت العاملة في السودان)

إعداد الدكتور / الوليد مصطفي إبراهيم موسى

عميد كلية العلوم الإدارية – جامعة دنقلا

Abstract

The study aimed to identify the impact of the nature of the enterprise activity in the information to be disclosed in the financial statements. The study found that, the financial statements are considered the main source of financial information and which can evaluate through it the perspective of users. Also the study found that, the service activity needs to less standard level than disclosure compared to other activities and the level of proper accounting disclosure is based on a set of principles and standards that make it takes form and content logically and scientifically significant. The study recommends that to achieve the disclosure requirements oblige installations in various activities of the requirements of the international accounting standards in the preparation of various financial statements, and that the preparation of financial statements must be done under the basic premise is the presence of different levels of efficiency information to the categories used to this in balance sheet.

مستخلص

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أثر طبيعة نشاط المنشأة في المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية. وبما أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية والتي من خلالها يتم تقييم المنشآت من وجهة نظر المستخدمين، فقد وجدت الدراسة أن النشاط الخدمي يحتاج إلى مستوى أقل من

الإفصاح مقارنة بالنشاطات الأخرى وأن الإفصاح المحاسبي السليم يرتكز على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تجعله يأخذ شكلاً ومضموناً علمياً ومنطقياً يعتد به. وأفادت الدراسة ولتحقيق متطلبات الإفصاح إلزام المنشآت بمختلف أنشطتها بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية المختلفة، وأن إعداد القوائم المالية لابد أن يتم في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه القوائم المالية.

مقدمة:

يتعاظم دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية المهمة لشرائح مختلفة وواسعة في المجتمع، سواء اتفقت المصالح، أو تعارضت، مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس واقع المنشآت من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في إتخاذ القرارات سواء على صعيد الوحدة المحاسبية أي الإدارة أو المتتبعين لاقتصاديات الوحدة من الخارج كالدائنين الحاليين والمحتملين والمساهمين الحاليين والمحتملين والهيئات الحكومية.

انطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة حيث يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح الضرورية عن الأمور ذات التأثير النسبي في عمليات اتخاذ القرارات إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها مصداقيتها وبالتالي يؤثر على القرارات المتخذة والتي تستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

حتى يتسنى لمستخدمي التقارير والقوائم المالية إجراء المقارنات بصورة سليمة والوصول إلى آراء صائبة عن أداء المنشأة و ينبغي أن يتم استخدام الأسس السليمة لعرض المعلومات والإفصاح عنها في صلب القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، حتى لا تكون القوائم المالية مضللة وغير مفيدة، وكذلك يتطلب الأمر أن تكون هذه القوائم والتقارير المالية واضحة ومفهومة لمستخدميها من غير إدارة المنشآة كالمساهمين

الحاليين والمحتملين والدائنين الحاليين والمحتملين والهيئات الحكومية وهذا هو أساس مبدأ الإفصاح المحاسبي.

مشكلة الدراسة:

نظراً لازدياد حاجة مستخدمي المعلومات إلى مزيد من الإفصاح واعتبار المعلومات هي الوسيلة الفعالة لاتخاذ القرارات فإن التوسع في الإفصاح من زواياه الفكرية والعملية يعتبر المناسب لمشكلة عدم إمكانية تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات من التقارير المحاسبية، عليه تتمثل مشكلة البحث في كيفية الإجابة في التساؤل التالي:

- كيف يمكن قياس العلاقة بين طبيعة نشاط المنشأة وبين المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية ؟

أهمية الدراسة:

- توضيح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال دراسة مفهوم ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وإمكانية التوسع فيه وفق اختلاف طبيعة المنشأة.
- إلقاء الضوء على الطرق والأساليب الأنسب لعرض المعلومات في القوائم المالية مهما أختلف نشاط المنشآت.

أهداف الدراسة:

- دراسة ومعرفة أثر طبيعة نشاط المنشأة على متطلبات الإفصاح المحاسبي.
- تحديد متطلبات الإفصاح المحاسبي للمنشآت في حال اختلاف طبيعة النشاط.

فرضية الدراسة:

تقوم الورقة على اختبار الفرضية الآتية:

- هناك علاقة بين طبيعة نشاط المنشأة وبين المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير القوائم المالية.

مناهج الدراسة:

اتبع الباحث المناهج الآتية:

المنهج الاستنباطي و الاستقرائي و التاريخي و الوصفي التحليلي للدراسة الميدانية المقارنة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: عينة قصدية من المنشآت العاملة بالسودان ذات الاختلاف في النشاط.

الحدود الزمانية: 2016م.

خطة الدراسة:

قسمت هذه الورقة إلى ثلاثة محاور هي:

1- الإطار النظري والدراسات السابقة.

2- الدراسة الميدانية.

3- ملخص النتائج والتوصيات.

الإطار النظري للدراسة:

تعريف المنشأة:

من الواضح أن فكرة المنشأة ليست بسيطة ولم تحدد بشكل قاطع حتى الآن فلا يزال هذا المفهوم يخضع للعديد من الاجتهادات، وخير دليل على ذلك هو تعددية التعريفات الخاصة بالمنشأة والتي لم يتفق حتى الآن على تعريف محدد لها، ويستعرض الباحث بعض التعاريف الخاصة بالمنشأة في الآتي:

عرّف (عمر وصفي عقيلي ، 1994م) المنشأة على إنها كيان قانوني يأخذ شكل تجمع بشري يعمل حسب نظام خاص بشكل متعاون ومتضامن لتحقيق هدف معين محدد بشكل مسبق وفق أدوار يرسمها ويحدها أبعاد هذا النظام وذلك بما يتعلق بمهام ومسؤوليات وسلطات كل فرد من هذا المجتمع.

كما عرّف (مؤيد سعيد السالم ، 2005م) المنشأة بأنها وحدة اجتماعية هادفة وأنها تكوين اجتماعي منسق بوعي يتفاعل فيه الأفراد ضمن حدود محددة

وواضحة نسبياً من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وهذا التعريف رغم اتساعه يشير إلى أربع خصائص رئيسية هي:

1- أن المنشأة سواء كانت مدرسة أو مصنع أو مستشفى أو وزارة يوجد فيها أفراد أو مجموعات من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم وأن وجودهم في المنشأة تحدد وفقاً لعقد عمل يقترن بفترة زمنية معينة وليس مدى الحياة.

2- إن سبب وجود المنشأة هو من أجل إنجاز أو أغراض محددة كما أن سبب وجود الأفراد هو لتحقيق أهدافهم الشخصية من خلال تحقيق أهداف المنشأة.

3- من أجل تحقيق أهداف المنشأة يتفاعل الأفراد فيما بينهم تفاعلاً واعياً ومنسقاً بشكل مسبق من قبل الإدارة لكي تضمن تحقيق الأهداف بكفاءة عالية وتقلل في الوقت نفسه من التفاعلات العشوائية أو غير المنتجة.

4- كما تمتلك المنشآت بيئة تعمل فيها وهي واضحة المعالم نسبياً أي يمكن التعرف عليها إلى حد ما وهذه المعالم أو الخصائص عرضة للتغيير عبر الزمن.

خصائص المنشأة:

أوضح (عمر وصفي عقيلي، 1994م) أن للمنشأة خصائص متعددة هي بمثابة الصفات المميزة لها، وتتمثل هذه الخصائص في الآتي:

1- **الأهلية:** ويقصد بها شكليات وإجراءات التأسيس التي يحددها القانون والتي يجب إتباعها عند تقديم طلب التأسيس للجهة المختصة ذات العلاقة، كما يقصد بالأهلية ألا تكون أهداف المنشأة مخالفة للقانون والأنظمة السائدة ومبادئ الأخلاق العامة والمتعارف عليها في المجتمع.

2- **النظام الداخلي:** ويطلق عليه تسمية أخرى هي الدليل التنظيمي، والنظام الداخلي ما هو في الواقع إلا عبارة عن هوية تثبت شخصية المنشأة وتميزها عن غيرها من المنشآت، ويتضمن النظام الداخلي في العادة كافة المعلومات التي توضح هوية المنشأة كالاسم، والعنوان، والهدف، وماهية النشاط، والمؤسسين، ولعلاقات مع المنشآت الأخرى. كما يتضمن القواعد والتعليمات الواجب إتباعها من قبل العاملين فيها، والنظام التأديبي وما تشتمل عليه من مخالفات والعقوبات الخاصة بكل نوع من المخالفات.

3- **القيادة:** لا يمكن أن نتصور أن تكون هناك منظمة أياً كان نوعها دون أن يكون فيها سلطة رئاسية أو قيادة إدارية تقود المجتمع البشري فيها نحو تحقيق الهدف المنشود، فالقيادة هي التي توجه وتشرف على سير العمل داخل المنشأة وبدونها لا يمكن أن يتم العمل.

4- **التعاون:** كما يقال في الاتحاد قوة فلا يمكن أن يقوم المجتمع البشري بدونه فهو وسيلة أساسية تميز المنشأة الناجحة عن المنشأة غير الناجحة.

5- **خدمة المجتمع:** الإدارة يجب أن تحمل في طياتها مسئولية اجتماعية هي خدمة ومنفعة المجتمع، وبناءً على ذلك لا يمكن أن تؤسس منظمة لخدمة أعضائها فقط بل لا بد من أن تقدم خدمة تعود على المجتمع الذي تعيش في كنفه بالنفع، والمنشأة التي لا تأخذ في حسبانها هذه المسئولية أو هذا الاعتبار لا شك في أن المجتمع المتواجدة فيه سينفر منها وتخسر تأييده.

6- **الشكل العام:** لا بد أن يكون لكل منظمة بنيان أو هيكل تنظيمي محدد يتناسب مع ظروف العمل فيها، هذا البنيان يحدد فيه المستويات التنظيمية التي يتكون منه، وتسلسل الرئاسة من القمة وحتى القاعدة وخطوط الاتصال التي تنساب فيها الأوامر والمعلومات.

أهداف المنشأة:

ذكر (محفوظ جودة ، 2004م) أن أهداف المنشأة تتمثل في الآتي:

1- الكفاية في تحقيق أهداف وحاجات المجتمع الذي تعمل في كنفه.

2- تحقيق السعادة للأعضاء العاملين فيها.

3- الاهتمام بالمجتمع وضمان استمراره وبقائه.

4- تحقيق إشباع حاجات ورغبات العاملين ومن ضمنها:

أ- الاستقرار الوظيفي للفرد العامل.

ب- الحاجة للعلاقات الاجتماعية والدعم الاجتماعي.

ج- الحاجة للسيطرة على الآخرين أو الاعتماد عليهم.

د- الحاجة للنمو الشخصي وتحقيق الذات في مجال معين.

طبيعة نشاط المنشأة:

ذكر (عبد الفتاح الشربيني ، 1994م) أن حاجات الأفراد في الماضي كانت بسيطة وغير معقدة، ويقتصر نشاط الفرد في السعي للحصول على الطعام الذي يضمن له البقاء والكساء الذي يحميه من تأثير البرد، والمسكن الذي يقيه من تقلبات الطبيعة. فكان كل فرد يقوم بتلبية حاجاته الأولية بمفرده. وبانتشار الحضارة وتقدمها تعددت الحاجات الإنسانية سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم نفسية، ولم يعد باستطاعة الفرد الواحد أن يعتمد على نفسه في تلبية وإشباع حاجاته، وأصبح متعذراً أن ينتج بنفسه كل ما يحتاج إليه، لذلك نشأ التخصص في الإنتاج وظهرت عمليات الصناعة والتبادل بين الأفراد والجماعات ثم بين المنشآت وأخيراً بين الدول. تحظى المنتجات باهتمام خاص اعتبارها عنصراً أساسياً في المزيج التسويقي لأي منشأة من المنشآت، فالمنتجات هي أداة المنشآت في إتمام عملية التبادل وفي تحقيق الإشباع المطلوب لاحتياجات العملاء تبعاً لذلك. ولا شك أن درجة تحقيق أهداف المنشأة تتأثر في جانب منها بقدرة منتجاتها على تقديم مستوى الإشباع المطلوب للعملاء، ومن ناحية أخرى تكتسب المنشآت هويتها من نوع المنتجات، فالمنشأة تكون صناعية إذا كانت

تنتج منتجات صناعية وتكون خدمية إذا كانت تقدم خدمات وهكذا. أيضاً تحدد نوعية المنتجات التي تتعامل فيها المنشأة طبيعة ونطاق الأسواق التي يمكن أن تتعامل فيها، وأيضاً نوعية العملاء ونطاق ونوعية المنافسة وأساليب ودرجة حدتها وما إلى ذلك. فالمنشأة التي تقوم بإنتاج سلع صناعية لابد وأن تتعامل مع مشترين صناعيين وفي إطار قواعد السوق الصناعي أو سوق المنشآت، ولابد أن تتوفر منافسة من نوعية مختلفة في طبيعتها عن منشأة تتعامل في السوق الاستهلاكي ومع مستهلكين نهائيين، وينعكس كل ما سبق على تخطيط السياسات والبرامج التسويقية بصفة عامة وتلك الخاصة بالأسواق والعملاء والمنافسة بصفة خاصة، ونظراً لأهمية المنتجات على هذا النحو فقد أصبح نجاح أي منشأة مرهون بدرجة أساسية بالسياسة التي تنتهجها في إدارة منتجاتها، ويعد ظهور ذلك صحيحاً بصرف النظر عن المعيار المستخدم في قياس درجة النجاح وهل هو الربح أم العائد على الاستثمار أم الحصة السوقية أم أي معيار آخر.

أوضح (أحمد محمد المصري، 2003م) أن الكثيرين يتحدثون عن نشاط المنشآت، وأهميته في تحقيق الرخاء الاقتصادي للأمم المختلفة، وقد يجد البعض صعوبة في تصور حقيقة نشاط المنشآت وما يحققه من مزايا وإضافات، وما يحركه من طاقات كامنة في الإنسان، بل يشكل نشاط المنشآت في حد ذاته ضرورة ملحة لوجود الحياة نفسها واستفادة الإنسان من كل ما يحيط به من موارد يستطيع عن طريقها أن يزيد من منافع الأشياء المحيطة به.

أبان (عادل رجب، 1987م) أن النشاط الإنتاجي يمثل خلاصة الفكر والتطور الحضاري للإنسان، وهذا ناتج بصفة مبدئية من تفاعل عدة عناصر داخل المجتمع منها العلم والاختراع وسرعة الاتصال والنقل، كما إن اكتشاف مصادر الطاقة المختلفة واختراع الآلة واستخدام وسائل النقل الحديثة ساعد على اتساع الأسواق ونمو الصناعات والتجارة بين الدول، وأن ما نراه اليوم من تعدد المنتجات وتطور الآلات المعقدة في التركيب وتطور المواد الخام المستخدمة في الإنتاج والمهارات والخبرات

الدقيقة للأفراد إنما هو تعبير عن النمو المتزايد وازدياد رغبات وحاجات الأفراد والذي ينعكس على المجتمعات وعلى حياة الأفراد اليومية.

ذكر (علي الشرقاوي، 2000م) يعتبر النشاط الإنتاجي على مستوى المنشآت هو الوظيفة الأولى من حيث الأهمية، وهو إلى جانب النشاط التسويقي يقدمان المبررات الأساسية لوجود المنشآت واستمرار بقائها، لأنه النشاط الذي يستثمر فيه الجزء الأكبر من رأس المال والميدان الذي يعمل فيه العبء الأكبر من القوى العاملة ومكان تجمع الموارد الإنتاجية ومزجها، والوسيلة التي تلجأ إليها الإدارة لتحقيق الوفرة الاقتصادية وميدان التطوير والتحسين والابتكار والعامل الأكثر تأثيراً في الإنتاجية، وتختلف أهمية النشاط الإنتاجي باختلاف طبيعة عمل المنشآت خاصة بين المنشآت التي تعمل في الصناعة وتلك المنشآت التي تعمل في التجارة أو الخدمات.

تعريف النشاط:

ذكر (الوليد مصطفي إبراهيم، 2005م) يمكن النظر إلى المنشأة على أنها تقوم بعملية تجميع وتنظيم جميع عناصر النشاطات بهدف تحقيق درجة من الرضا للعملاء من ناحية ودرجة من الرضا لإصحابها من ناحية أخرى، فإذا نظرنا إلى كلمة (رضا) فإننا نلاحظ أنها تتكون من مجموعة من المنافع وهي المنافع الشكلية والمنفعة الزمانية والمنفعة المكانية ومنفعة الحيازة. ففي حين تساهم وظيفة النشاط والتسويق مساهمة مباشرة في خلق هذه المنافع نجد أن بقية الوظائف الأخرى مثل الأفراد والتمويل تساهم أيضاً بطريقة غير مباشرة في خلقها، فإذا نظرنا إلى الوحدة الصناعية لوجدنا أن وظيفة النشاط تتصل اتصالاً مباشراً بخلق المنفعة الشكلية، كذلك إذا نظرنا إلى تجار الجملة لوجدنا أن عملية تجزئة البضاعة في صورة وحدات أصغر حجماً ما هي إلا عملية خلق للمنفعة الشكلية أيضاً، وبهذا المنطق فإن المنفعة الشكلية تصبح إحدى المسميات المميزة لوظيفة النشاط، وهذه هي خاصية التحديد في وظيفة النشاط، إضافة إلى ذلك إن خلق المنفعة الشكلية لا يقتصر على المنشآت الصناعية والتسويقية فقط وإنما يمتد إلى المنشآت الخدمية أيضاً، وهذه هي خاصية الشمول في وظيفة النشاط.

أوضح (أحمد محمد المصري، 2003م) يعرف النشاط بأنه هو كل عمل أو نشاط ينتج عن تفاعل عدد من العوامل أو العناصر النشطة الموجودة في الطبيعة من خلق الله عز وجل والتي يسعى الإنسان بذكائه وعقله لتغييرها أو زيادة منافعها وفائدتها ليحقق في النهاية عدداً من السلع والخدمات، والمفهوم العام للنشاط يقصد به المعنى الواسع الذي يشمل كل نشاط حيوي يقوم به الإنسان ويشتمل على كل الأعمال والأنشطة ذات النفع الأكبر للآخرين، وقد تتداخل هذه الأعمال والأنشطة مع بعضها البعض بحيث يصعب أحياناً الفصل بينها أو النظر إلى كل منها على أنه شيء مستقل بذاته وينطبق هذا المفهوم على أي نشاط إنتاجي وأي نوع من الإنتاج أو الخدمات لأن كل منهما يكمل الآخر، فمثلاً الإنتاج القومي للبلاد ليس مقصوراً على نوع واحد من الإنتاج بل هناك الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي ومختلف الخدمات التي تمثل جهوداً خدمية تساعد الإنتاج أو تعمل على وصول هذا الإنتاج إلى الأسواق.

ذكر (جلال إبراهيم العبد، 2002م) يعرف النشاط أيضاً على أنه تلك العملية أو العمليات التي تؤدي إلى خلق السلع والخدمات، وتبدو هذه الأنشطة أكثر وضوحاً في حالة المنشآت التي تنتج سلعاً أو منتجات ملموسة بينما لا يصبح الأمر على نفس درجة الوضوح بالنسبة لتلك المنشآت التي تقدم خدمات.

عرّف (عمر وصفي عقيلي، 1994م) النشاط بأنه ذلك النشاط الخاص بتحديد وتحويل أنواع معينة من المدخلات التي تخلق بمقتضاها السلع المعنية التي تحقق رغبات العملاء وأصحاب المنشأة من خلال تحديد كمية الإنتاج وتدبير الاحتياجات من عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية وإعداد جداول تشغيل لتنفيذ عمليات تحويل أنواع المدخلات الخاصة بإنتاج السلع المطلوبة في المواعيد المحددة وبالكميات والمواصفات المحددة لها وذلك بأقل تكلفة ممكنة، وتقوم بهذه الوظيفة وحدة إدارية متخصصة في المنشأة يطلق عليها أسم إدارة الإنتاج.

أنواع التقارير المالية:

أوضح (جبرائيل كحالة، 1997م) أن تعد التقارير المالية وسيلة توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات، وعلى ذلك تقسم التقارير إلى نوعين رئيسيين هما:

1/ التقارير المالية الداخلية:

وتتمثل في التقارير التي تقدم إلى مختلف المستويات الإدارية في المنشأة سواء كانت تتعلق بالنشاط العادي للمنشأة أو تتعلق بالمشكلات التي تواجهها إدارة هذه المنشأة، ويمثل هذا النوع من التقارير واحدة من مقومات النظام المحاسبي الإداري.

2/ التقارير المالية الخارجية:

تستخدم هذه التقارير كوسيلة اتصال بين المنشأة والمستخدمين الخارجيين للمعلومات مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين، الدائنين الحاليين والمرتقبين، البنوك والأجهزة الحكومية المختلفة. وتحتوي على نتائج الأداء المالي للمنشأة في لحظة معينة. وهي متمثلة في القوائم المالية بالإضافة إلى معلومات أخرى تحليلية مصدرها البيانات المالية.

تعتبر القوائم المالية جزء من التقارير المالية، فالتقارير المالية أعم وأشمل من القوائم المالية، وهي الإطار العام الأوسع التي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية.

القوائم المالية:

أوضحت (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ، 2001م) أن القوائم المالية تعتبر المحتوى الإعلامي وأداة الاتصال بين المنشأة ومستخدمي تلك القوائم، لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ؟، تجدر الإشارة إلى أن الفقرة (8) من معيار العرض والإفصاح العام نصت على أنه:

" يجب أن تفصح القوائم المالية عن جميع المعلومات اللازمة والهامة لكي تكون القوائم المالية كافية وموثوق بها وملائمة لمستخدميها ".

ذكر (أبوبكر عبد الباقي محمد، 2005م) أن هناك من يرى أن المستخدمين تتضارب احتياجاتهم من حيث المعلومة التي تحتاجها كل فئة دون الأخرى، لكنهم يشتركون جميعاً في احتياجهم لمعلومة تساعدهم في اتخاذ قرار مالي، فالقوائم المالية تظهر المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة وعلى ضوء ذلك يستطيع مستخدم القوائم المالية من تقييم كل منشأة، وبمقارنة النتائج وتقدير الأهمية الاقتصادية لتلك النتائج يمكنه اتخاذ قرار مالي.

المعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

ذكر (رضوان حلوة حنان، 2001م) أن النظم المحاسبية تقوم بتشغيل الأحداث المالية والمتعلقة بالمنشأة كوحدة محاسبية مستقلة وإخراجها في شكل معلومات وبيانات محاسبية تحقق منفعة لمستخدمي القرارات. فمنذ بداية نشأة المحاسبة وهي تعد أداة فعالة في تجميع وتشغيل وتوصيل المعلومات الاقتصادية سواء للمستخدمين المباشرين داخل وخارج المنشأة أو المستخدمين غير المباشرين خارج المنشأة، أي أن الهدف الأساسي الأول هو تزويد متخذي القرارات والمجتمع بصفة عامة بالمعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية.

أوضح (مصطفي الشامي، 1997م) أن المعلومات المحاسبية كمحتوى إعلامي للتقارير والقوائم المحاسبية والمالية تعرف بأنها الأداة التي تزيد من كفاءة الأفراد في قدرتهم على التنبؤ المستقبلي بما يعطي لهم قدرة أفضل للقيام باتخاذ القرارات المختلفة، ويري البعض أن المعلومات المحاسبية أصبحت في ظل المتغيرات المتجددة سلعة اقتصادية من ناحية ومن ناحية أخرى تعتبر العنصر الذي يضمن تفاعل العناصر الأخرى في السوق. وتوفير المعلومات ليس هدفاً في حد ذاته ولكن كيف يمكن للمستخدمين المختلفين الاستفادة منها.

ذكر (محمد فداء الدين عبد المعطي، 1990م) أن بعض الكتاب يرى أن الهدف الرئيسي من الإفصاح هو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. وكمية المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها يمكن أن

تشمل كل ما يسجل في الدفاتر من معلومات محاسبية بالإضافة إلى قائمة طويلة من المعلومات غير المحاسبية، ولذلك لا بد من وضع حدود لكمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وذلك بتحديد بعض الصفات أو المعايير أو الشروط الواجب توافرها في المعلومات المفصح عنها، وكذلك الأحوال والظروف التي تستدعي الإفصاح عن معلومات معينة، ولعل أهم ما يجب أن تتميز به هذه المعلومات هو أن تكون غير مضللة.

ذكر (فالتر ميجس، 1998م) أن هناك من يرى أن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو توفير معلومات عن الوحدات الاقتصادية في مجال الأعمال، على أن تكون هذه المعلومات لأغراض اتخاذ قرارات اقتصادية، فهناك أطراف متعددة تعتمد على القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثر على اقتصاديات المجتمعات، ومن هذه الأطراف المستثمرون، والمديرون، والاقتصاديون، ومديرو البنوك، ومديرو الأجهزة الحكومية. ولذلك فهناك أهمية حيوية أن تتضمن القوائم المالية معلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة ويمكن تفهمها بوضوح، وهناك أهمية أخرى حيث يجب أن تعد القوائم المالية بالطريقة التي تسمح بمقارنتها بالقوائم المالية الخاصة بالسنوات السابقة وبالقوائم المالية الخاصة بالمنشآت الأخرى.

الدراسات السابقة:

أجرت رولا لايقة (2006م) دراسة بعنوان الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) (حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري) وتمثلت مشكلة الدراسة في الآتي:

1- إن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف محكوم بعدة محددات بحيث يتم تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وتتمثل هذه المحددات في طبيعة العمل المصرفي وما يتطلبه الأمر من ضرورة الحفاظ على أسرار لا يجوز الإفصاح عنها هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن أغلبية المصارف وخاصة في سوريا تابعة للقطاع العام وبالتالي فإن عملية الإفصاح وتقديم المعلومات تخضع لإشراف السلطات

الحكومية وبالتالي يقتصر الإفصاح الموجود في مثل هذه الدول على المعلومات المختصرة.

2- نلاحظ في الوقت الحاضر ظهور المصارف الخاصة وبالتالي زادت الحاجة إلى التقييد بمتطلبات الإفصاح الكلي وفقاً للمعايير الدولية.

3- عدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة والكافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف وبيان قصور القوائم المالية المنشورة حالياً وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وتمثلت فرضيات الدراسة في:

1) عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لتلبية احتياجات المستفيدين منها.

2) ضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية نظراً لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للمصرف.

3) توصلت الدراسة إلى الآتي:

4) إلزام المصارف بإعداد القوائم المالية وفقاً للأسس والقواعد التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (30).

5) تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين بالمصارف للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي وهذا سيؤدي إلى التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية.

6) تعد عمليات التحليل المالي من ضروريات الإفصاح المحاسبي لذلك يتوجب على المصارف القيام بها لتوفير المؤشرات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة وتقويم أداء المصارف.

قدم محمد آدم محمد (2006م) دراسة بعنوان الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة العامة السودانية، وتمثلت مشكلة الدراسة في الآتي:

يرتبط الإفصاح التام في المحاسبة بالقوائم والتقارير المالية والمستخدمين لما يرد بتلك التقارير والقوائم من معلومات مالية وغير مالية، وعليه فإن هناك عدة تساؤلات في هذا المجال هي:

1- من هم مستخدمي القوائم المالية ؟
2- ما حاجة هؤلاء المستخدمين من تلك المعلومات ؟
3- ما مدى وفاء القوائم والتقارير المالية المنشورة بالمعلومات اللازمة لخدمة متخذي القرارات الاقتصادية ؟
4- ما مدى وفاء القوائم والتقارير المالية المنشورة مع متطلبات الإفصاح التام من جهة ومع احتياجات المستخدمين من جهة آخرى ؟

جاءت فرضيات الدراسة كالآتي:

1- ليس هناك اتفاق تام بين فئات مستخدمي القوائم والتقارير المالية المنشورة فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح التام.
2- لا تفي متطلبات الإفصاح التام بمتطلبات مستخدمي القوائم والتقارير المالية المنشورة ذات الغرض العام في السودان.
3- تختلف درجة الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة السودانية على الرغم من وجود متطلبات محددة للإفصاح التام.

توصلت الدراسة إلى الآتي:

1- أن القوائم المالية المنشورة ذات الغرض العام لا تفي بكافة متطلبات واحتياجات فئات المستخدمين.

2- إن إعداد القوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام وفقاً لمتطلبات الإفصاح التام لا تلبي متطلبات المستخدمين الخاصة بالإفصاح.

3- إن درجة الإفصاح تختلف من منشأة لأخرى حسب طبيعة عملها وظروفها.

قام عمر محمد إبراهيم (2007م) بإجراء دراسة بعنوان دور الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في:

1- هل الإفصاح المحاسبي يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

2- إلى أي مدى يساهم الإفصاح المحاسبي في تضييف الفجوة بين احتياجات ومصالح مستخدمي القوائم المالية.

3- ما هي طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين.

تمثلت أهمية الدراسة في أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بإعتبارها وسيلة لاتخاذ القرارات وأهمية القوائم المالية لجميع المستخدمين باعتبارها مصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية، وجاءت فرضيات الدراسة كالآتي:

1- الإفصاح المحاسبي لا يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

2- الإفصاح المحاسبي الملائم يؤدي إلى تضييق الفجوة بين احتياجات ومصالح مستخدمي القوائم المالية.

3- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة يؤدي إلى اتخاذ مستخدمي القوائم المالية لقرارات سليمة.

خلصت الدراسة إلى:

1- تتعدد الفئات المستخدمة للقوائم المالية وبالتالي صعوبة حصر وتحديد متطلباتهم واحتياجاتهم.

2- أهمية تقديم القوائم المالية في التوقيت المناسب لمستخدميها وأن التأخير يترتب عليه عدم الملاءمة لاحتياجات المستخدمين.

3- تعدد بدائل الإفصاح المحاسبي يترك تأثيرات مختلفة على المستخدمين من ناحية إتخاذ القرار.

الدراسة الميدانية:

توضح الدراسة الميدانية (في هذه الدراسة) بدءاً التعريف بالمجتمع وعينة الدراسة، والأداة المستخدمة في جمع البيانات الأولية للدراسة ، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدم في تحليل البيانات إضافة إلى تحليل البيانات وإختبار الفرضيات.

مجتمع وعينة الدراسة:

طبيعة نشاط المنشأة وهو الجزء المطلوب في الدراسة تم اختيار عينات من مجتمع الدراسة ذات نشاطات مختلفة. تم تحديد بنك السودان المركزي ليمثل المنشآت التي تعمل في النشاط المالي، وجامعة دنقلا لتمثل المنشآت التي تعمل في النشاط الخدمي، والشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) لتمثل المنشآت التي تعمل في النشاط التجاري، و شركة السكر السودانية لتمثل المنشآت التي تعمل في النشاط الصناعي.

تعتبر هذه العينة عمدية (قصدية) (Purposive sample) حيث تم اختيارها بشكل مقصود من الباحث لاختبار فرضية الدراسة حيث تمتاز هذه العينة بسهولة الاختيار وقلة التكاليف.

وسائل جمع البيانات:

قام الباحث بتوزيع عدد (110) استبانة لأفراد العينة حيث تم توزيع عدد (25) استبانة لعينة بنك السودان المركزي وعدد (25) استبانة لعينة جامعة دنقلا وعدد (25) استبانة لعينة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل) وعدد (25) استبانة لعينة شركة السكر السودانية. كما تم توزيع عدد (10) استبانة لأساتذة الجامعات (جامعة دنقلا، جامعة النيلين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جامعة أمدرمان الإسلامية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية) من ذوي الاختصاص

والخبرة في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال وذلك دعماً للحياد في إجابات الاستبانة. حيث تم استلام عدد (99) استبانة من المبحوثين (22 استبانة من بنك السودان، 25 استبانة من جامعة دنقلا، 21 استبانة من الشركة السودانية للاتصالات، 21 استبانة من شركة السكر السودانية، 10 استبانة من شركة الشمالية للمدخلات والخدمات الزراعية، 10 استبانة من أساتذة الجامعات) بنسبة (90٪) وهي نسبة صالحة للتحليل الإحصائي.

وسائل تحليل بيانات البحث:

استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) (Statistical Package for Social Sciences) لمعالجة بيانات الدراسة إحصائياً من خلال عدد من الأساليب الإحصائية، منها التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات، واستخدام طريقة مربع كاي (Chi square) عند مستوى معنوية 5٪ (0.05) فأكثر كما هو متبع في العلوم الاجتماعية تعني ذلك إنه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5٪ (0.05) أو درجة ثقة 95٪ أكثر من قيمتها في جدول توزيع مربع كاي يرفض صحة فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً، أما إذا كانت قيمة مربع كاي أقل من قيمتها في جدول توزيع مربع كاي أو عند مستوى معنوية أكثر من 5٪ (0.05) فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض البحث) غير صحيح.

توزيع المبحوثين حسب العمر:

تم سؤال المبحوثين عن العمر وجاءت إجاباتهم محصورة في (4) فئات كما موضح أدناه:

جدول رقم (1)

توزيع عينة البحث حسب العمر

العمر	النسبة	التكرار
أقل من 30 سنة	15.2	15
30 – 40 سنة	61.6	61
41 – 50 سنة	17.1	17
51 سنة فأكثر	6.1	6
المجموع	100	99

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

من بيانات الجدول رقم (1) يتضح أن الغالبية العاملة في منشآت عينة البحث هم من ذوي الخبرات العملية.

توزيع المبحوثين حسب المسمى الوظيفي:

تم سؤال المبحوثين عن المسمى الوظيفي للوظيفة التي يعملون بها في منشآتهم وجاءت إجاباتهم كالآتي:

جدول رقم (2)

توزيع عينة البحث حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	النسبة	التكرار
مدير	5.1	5
مساعد مدير	15.1	15
محاسب	58.6	58
مراجع داخلي	6.1	6
كاتب حسابات	5.1	5
محاضر	2.1	2
أستاذ مساعد	8.1	8
المجموع	100	99

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

من بيانات الجدول رقم (2) يتضح أن أغلبية عينة البحث مؤهلين مما يجعلهم لهم معرفة بموضوع الدراسة.

توزيع المبحوثين حسب المؤهل:

تم سؤال المبحوثين عن المؤهل الذي يحملونه وجاءت إجاباتهم كالآتي:

جدول رقم (3)

توزيع عينة البحث حسب المؤهل

المؤهل	النسبة	التكرار
ثانوي عالي	8.1	8
دبلوم وسيط	7.1	7
بكالوريوس	42.4	42
دبلوم عالي	12.1	12
ماجستير	20.2	20
دكتوراه	10.1	10
زمالة	0	0
المجموع	100	99

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

من بيانات الجدول رقم (3) يتضح أن الذين أجابوا على أسئلة الاستبانة على علم ودراية بمحتويات الأسئلة التي وجهت إليهم بالتالي تأثيرها الإيجابي على موضوع الدراسة.

توزيع المبحوثين حسب نوع التخصص:

تم سؤال المبحوثين عن نوع التخصص للمؤهلات التي يحملونها وجاءت إجاباتهم كالآتي:

جدول رقم (4)

توزيع عينة البحث حسب نوع التخصص

نوع التخصص	النسبة	التكرار
محاسبة	48.4	48
إدارة	19.2	19
اقتصاد	17.2	17
أخرى	15.2	15
المجموع	100	99

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

من بيانات الجدول رقم (4) يتضح أن عينة المنشآت محل الدراسة تعتمد على تخصص المحاسبة بصورة كبيرة ومن ثم تخصص الإدارة والاقتصاد و بالتالي فإن الذين أجابوا على أسئلة الاستبيان أكثر فهماً بموضوع الدراسة.

توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة:

تم سؤال المبحوثين عن عدد سنوات الخبرة وجاءت إجاباتهم كالآتي:

جدول رقم (5)

توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة في النشاط

سنوات الخبرة في النشاط	النسبة	التكرار
1 – 5 سنة	29.3	29
6 – 10 سنة	26.3	26
11 – 15 سنة	26.3	26
16 – 20 سنة	14.1	14
21 سنة فأكثر	4	4
المجموع	100	99

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

من بيانات الجدول رقم (5) يتضح أن مجمل المبحوثين سنوات خبرتهم عالية مما يدل على أن إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبانة معضدة بخبرات متراكمة بالتالي تأثيرها الإيجابي على موضوع الدراسة.

جدول رقم (6)

قيمة مربع كاي ودرجة الحرية ومستوى المعنوية لعلاقات الفرضية

م	العلاقة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية
1	العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وبين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الأفقية.	57.684	12	0.000
2	العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وبين كلما تنوع نشاط المنشأة تحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح.	25.950	12	0.011
3	العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وبين النشاط الخدمي يحتاج إلى مستوى أقل من الإفصاح مقارنة بالنشاطات الأخرى.	36.326	16	0.003
4	العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وبين النشاطات الأخرى تحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح مقارنة بالنشاط الخدمي.	35.912	16	0.003
5	العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وبين كلما اختلفت طبيعة نشاط المنشآت اختلف مستوى الإفصاح المطلوب.	35.794	16	0.003

م	العلاقة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية
6	العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وبين إعداد القوائم والتقارير المالية في المنشأة باختلاف أنشطتها يرتبط بمبادئ وأسس محاسبية متعارف عليها.	38.568	12	0.000
7	العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وبين القوائم المالية في المنشآت باختلاف أنشطتها لابد أن توفر الحد الأدنى من المعلومات التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات.	24.439	12	0.018

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

من بيانات الجدول رقم (6) يتضح للباحث الآتي:

1/ العلاقة الأولى: تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية واختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الأفقية، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية واختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الأفقية) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول رقم (6) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (12) درجة ومستوى معنوية (0.000)، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (57.684).

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.000) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح. ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت

يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية واختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الأفقية، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث.

2/ العلاقة الثانية: تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وكلما تنوع نشاط المنشأة تحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وكلما تنوع نشاط المنشأة تحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول رقم (6) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (12) درجة ومستوى معنوية (0.011)، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (25.950).

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.011) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح. ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وكلما تنوع نشاط المنشأة تحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث.

3/ العلاقة الثالثة: تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية والنشاط الخدمي يحتاج إلى مستوى أقل من الإفصاح مقارنة بالنشاطات الأخرى، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية والنشاط الخدمي يحتاج إلى مستوى أقل من الإفصاح مقارنة بالنشاطات الأخرى) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول رقم

(6) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (16) درجة ومستوى معنوية (0.003)، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (36.326).

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.003) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح. ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية والنشاط الخدمي يحتاج إلى مستوى أقل من الإفصاح مقارنة بالنشاطات الأخرى، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث.

4/ العلاقة الرابعة: تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية والنشاطات الأخرى تحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح مقارنة بالنشاط الخدمي، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية والنشاطات الأخرى تحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح مقارنة بالنشاط الخدمي) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول رقم (6) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (16) درجة ومستوى معنوية (0.003)، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (35.912).

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.003) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح. ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية والنشاطات الأخرى تحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح مقارنة بالنشاط الخدمي، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث.

5/ العلاقة الخامسة: تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وكلما اختلفت طبيعة نشاط المنشآت اختلف مستوى الإفصاح المطلوب، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وكلما اختلفت طبيعة نشاط المنشآت اختلف مستوى الإفصاح المطلوب) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول رقم (6) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (16) درجة ومستوى معنوية (0.003)، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (35.794).

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.003) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح. ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وكلما اختلفت طبيعة نشاط المنشآت اختلف مستوى الإفصاح المطلوب، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث.

6/ العلاقة السادسة: تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وإعداد القوائم والتقارير المالية في المنشأة باختلاف أنشطتها يرتبط بمبادئ وأسس محاسبية متعارف عليها، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وإعداد القوائم والتقارير المالية في المنشأة باختلاف أنشطتها يرتبط بمبادئ وأسس محاسبية متعارف عليها) وللتحقق من

صحة الفرض فإن الجدول رقم (6) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (12) درجة ومستوى معنوية (0.000)، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (38.568).

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.000) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح. ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية وإعداد القوائم والتقارير المالية في المنشأة باختلاف أنشطتها يرتبط بمبادئ وأسس محاسبية متعارف عليها، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث.

7/ العلاقة السابعة: تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية والقوائم المالية في المنشآت باختلاف أنشطتها لابد أن توفر الحد الأدنى من المعلومات التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية و القوائم المالية في المنشآت باختلاف أنشطتها لابد أن توفر الحد الأدنى من المعلومات التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات) وللتحقق من صحة الفرض فإن الجدول رقم (6) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (12) درجة ومستوى معنوية (0.018)، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (24.439).

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.018) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح. ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين اختلاف طبيعة نشاط المنشآت

يؤثر في مستوى المقارنة الرأسية و إعداد القوائم المالية في المنشآت باختلاف أنشطتها لابد أن توفر الحد الأدنى من المعلومات التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث.

يخلص الباحث من الجدول رقم (6) أن قيمة مستوى المعنوية لجميع عبارات الفرضية أقل من 0.05 لذلك يرفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح.

بما أن كل الاختبارات الإحصائية أثبتت وجود ارتباط معنوي أو علاقة معنوية بين جميع عبارات الفرضية مما يدل على وجود علاقة معنوية بين متغيرات فرضية البحث وبذلك تكون الفرضية صحيحة.

من خلال ما ورد في الجدول رقم (6) فقد تم التحقق من صحة الفرضية والتي تنص على أن **هناك علاقة بين طبيعة نشاط المنشأة وبين المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية.**

ملخص النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

مما تقدم يمكن استخلاص النتائج الآتية:-

1) وجدت الدراسة أن هناك علاقة(إحصائية، معنوية) بين طبيعة نشاط المنشأة والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية.
2) توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية والتي من خلالها يتم تقييم المنشآت من وجهة نظر المستخدمين.
3) وجدت الدراسة أن النشاط الخدمي يحتاج إلى مستوى أقل من الإفصاح مقارنة بالنشاطات الأخرى.

4) أفادت الدراسة أن الإفصاح المحاسبي السليم يرتكز على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تجعله يأخذ شكلاً ومضموناً علمياً ومنطقياً يعتد به.
5) توصلت الدراسة إلى أنه كلما أشتملت القوائم المالية على أرقام مقارنة لعدة سنوات زادت كفاءتها وملاءمتها لخدمة توقعات المستخدمين.

ثانياً: التوصيات

توصلت الدراسة من خلال ما تم عرضه من النتائج إلى التوصيات الآتية:-

1. لتحقيق متطلبات الإفصاح إلزام المنشآت بمختلف أنشطتها بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية المختلفة.
2. ضرورة اتباع المنشآت الخدمية لمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد التقارير والقوائم المالية.
3. توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى فاعلية الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة.
4. توصي الدراسة بعرض المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية بطريقة يسهل فهمها للمستخدمين لتقييم أداء المنشأة.
5. توصي الدراسة بإلزام المنشآت بمختلف أنشطتها على استخدام الشبكة العنكبوتية للمعلومات (الانترنت) كوسيلة للإفصاح.
6. اعتماد معايير المحاسبة الدولية كمنهج ومرشد لإعداد التقارير والقوائم المالية وذلك لصعوبة مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة ذات النشاطات المماثلة إذا لم تلتزم بالمعايير المحاسبية في الإعداد والعرض.

قائمة المراجع

الكتب:

1) أحمد محمد المصري، **إدارة الإنتاج والعلاقات الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2003م.

2) جبرائيل كحالة وآخرون، **المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997م.

3) جلال إبراهيم العبد، **إدارة الإنتاج والعمليات**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002م.

4) رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي – مدخل نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان، 2001م.

5) عادل رجب، **إدارة الإنتاج**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1987م.

6) عبد الفتاح الشربيني، **إدارة المنتجات**، جامعة القاهرة، 1994م

7) علي الشرقاوي، **إدارة النشاط الإنتاجي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000م.

8) عمر وصفي عقيلي وآخرون، **وظائف منظمات الأعمال**، دار زهران للنشر، عمان، 1994م.

9) فالتر ميجس، روبرت ميجس، **المحاسبة المالية**، ترجمة وتعريب: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مراجعة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م.

10) مؤيد سعيد السالم، **نظرية المنظمة الهيكل والتصميم**، دار وائل للنشر، عمان، 2005م.

11) محفوظ جودة وآخرون، **منظمات الأعمال المفاهيم والوظائف، ط1**، دار وائل للنشر، عمان، 2004م.

الرسائل الجامعية:

12) أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب، دور الإفصاح المحاسبي في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2005م.

13) الوليد مصطفي إبراهيم، أثر تكاليف الجودة الشاملة على التسويق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2005م.

14) عمر محمد إبراهيم آدم، دور الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2007م.

15) محمد آدم محمد هارون، الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة العامة السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2006م.

الإصدارات:

الإصدارات:

16) رولا لايقة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (2)، 2006م.

17)محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت، عبد الله قاسم يماني، الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثاني، العلوم الإدارية، 1990م.

18) مصطفي الشامي، البعد الإعلامي المحاسبي لترشيد القرار الاستثماري في دعم سوق المال في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين

شمس، العدد الأول، 1997م.

الهيئات:

19) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2001م.

الربيع العربي بين التحول الديمقراطي والعدوى السياسية

(دراسة في نتائج الثورة في تونس ومصر)

إعداد: د. أكرم بابكر الشريف حمد

أستاذ مساعد - رئيس قسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة دنقلا

Abstract

The study has focused on the (Arab Spring) as one of the signs for the democratic change and how to make this change through the several and dramatic revolutions in the Arab countries depending on static theory which summarized in: All those revolutions are just a political affection rather than reform.And that thing was clear in the military coup in Egypt.

The most important result of this study that revolutions won't achieve the democratic change without social organizations.

The preliminary recommendation of this study is to put the negotiation in priority then secondly the revolutions.

مستخلص

تناولت الدراسة ظاهرة الربيع العربي كإحدى مؤشرات التحول الديمقراطي، وكيفية تحقيق التحول عبر هذه الثورات في تونس ومصر. وتؤسس الدراسة على فرضية أساسية هي أن كل الثورات التى شهدتها دول المنطقة بعد الثورة التونسية، تُفسِّر في إطار العدوى السياسية دونما تعمل على فكر نقل الإصلاح السياسي، وذلك برجوع الانقلاب العسكري في مصر على النظام المنتخب.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أنه يمكن أن تحقق هذه الثورات عملية الانتقال الديمقراطي إذا توفرت مؤسسات المجتمع المدني التى تساهم في ذلك التحول.

من أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة أنه للحصول على نظام ديمقراطي لابد من اتباع الوسائل السليمة المتمثلة في الحوار وتأتي الثورات في المرتبة الثانية لما فيها من تكاليف سالبة في تغير النظام.

مقدمة:

بدأت شرارة ثورات الربيع العربي في تونس يوم 2011/1/14م لأسباب اقتصادية في المقام الأول، ومن بعدها تم تحميل النظام السياسي أسباب المشكلات الاقتصادية بالدولة، فأصبحت ثورة سياسية ضد النظام الحاكم، ولأسباب مختلفة بدأت تنتقل عدوى الربيع لدول الجوار متجهةً إلى مصر في 25 يناير 2011م، ثم إلى ليبيا في 2011/2/17م، ثم بعد ذلك بدأت الاضطرابات في كل من سوريا واليمن من دون الحصول على ثورات.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ظاهرة انتشار الثورات في دول الربيع العربي واستمرار العنف بين الثوار والسلطة السياسية القائمة من دون الحصول على نتائج تخدم الدولة والمجتمع.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى شرح ظاهرة الربيع العربي وتفسير ذلك في ظل نظرية العدوى السياسية التي أكدت انتقال ظاهرة الربيع العربي إلى بعض الدول العربية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في نتائج ثورات الربيع العربي على الصعيد السياسي وتحديات التغيير المختلفة على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية والفكرية، وأثر ذلك على النظم السياسية للدول والتحول إلى الديمقراطية.

فروض الدراسة:

تؤسس الدراسة على فرضية أساسية؛ هي أن كل الثورات التي شهدتها دول المنطقة - بعد ثورة تونس- تفسَر في إطار العدوى دونما أن تعمل على نقل فكرة الإصلاح السياسي.

الثورات الشعبية في التاريخ:

عرفت الثورات في التاريخ منذ أقدم العصور، وكانت دوماً هي نتائج لمحصلات الظلم والحرمان من الطبقات الحاكمة تجاه رعاياها. إن انتفاضة المضطهدين دائماً ما تحدث على مدار التاريخ بطرق عنيفة إلا في حالات استثنائية، ولهذا السبب - وإلى حد ما – فإننا نطلق عليها إسم (ثورة) حيث لا تكون هنالك مجرد قطع، ولكن قطع عنيف ذلك لأنهم يطلبون من تلقاء أنفسهم ولا يقبلون ذلك سوى بالإجبار. (بولان، 2000، 38)

وقد أخذت الثورات - كقضية عامة – حيزاً للنقاش والجدل عند علماء السياسة، وقد شهدت الثورات مشروعات بحثية عدة لصياغة قانون للثورات، حيث قيل أن معاناة الناس من حرمان نسبي يؤثر على اندلاع الثورات. (السيد سعيد، 2002، 33)

اندلعت الثورة الفرنسية وأظهرت إلى الوجود ما يعرف بالدولة القومية، المفهوم الذي سار أكثر من قرنين، عرف العالم الثورة البلشفية في روسيا التي حولت روسيا إلى الفكر الاشتراكي، وكذلك الثورة الإسلامية في إيران التي أطاحت بحكم الشاه.

عموماً يمكن القول بأن الثورات الشعبية تعتبر من أدوات التغيير على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تاريخ التحول الديموقراطي:

تقرر لأول تحول ديموقراطي اختراق الحدود السابقة للحكومة التقليدية من قبل القلة سواء على شكل حكم ملكي أو أرستقراطي أو أوليقارشي أو استبدادي، وإقامة بُنى جديدة ومعتقدات ديمقراطية أو جمهورية. وبعد مرور ألف عام تجاوز التحول الديموقراطي حدود البنى والمعتقدات السابقة عن طريق التطبيق المتعمد لفكرة الديمقراطية على مجال واسع في الدولة القومية. (روبرت، 1995، 27)

ومن هنا نجد أن الديمقراطية تقرر لها - وبعد قرنين من الزمان- أي بعد بروز المصالح القومية والدولة القومية أن تنتقل إلى هذا العالم الجديد نقلاً متعمداً

ليحل مشاكل الاستبداد وتعم المساواة لكافة أفراد الدولة القومية عبر التطبيق لهذه الفكرة الديمقراطية.

بدأ التحول الكبير الثاني الذي ورثناه بالحركة التدريجية لفكرة الديمقراطية وابتعادها عن موقعها التاريخي في دولة المدينة لتلج عالم أوسع هو عالم الأمة أو البلاد أو الدولة القومية. (روبرت، 1995، 46)

جاءت الحركة الثانية للأفكار والممارسات الديمقراطية بتحقيق الفكرة، وذلك بنقلها من دولة المدينة إلى الدولة القومية التي لها إمكانيات إقامة تنظيمات سياسية أكبر حجماً، ولكن جاء هذا التحول بنتائج تتعارض مع جوهر الفكرة الديمقراطية "المشاركة الجماعية" لا بد من مراعاتها وذلك حدث التوسع والتغير وحل النواب محل المشاركة الجماعية. ولقد أوضح ميشيلز في نظريته أو ما يسمى بالقانون الحديدي للأوليقارشية Iron Law of Oligarchy ويقول: إن التاريخ يخبرنا أن الحركات الديموقرطية ما هي إلا موجات متعاقبة تتحطم على نفس الصخرة ولكنها مع ذلك ما تلبث أن تعود إلى الظهور من جديد. وقد أوضح ميشيلز أن الديموقرطية الحقيقية مطلب عسير التحقق في التنظيمات كبيرة الحجم، خاصة إذا كانت هذه الديموقرطية تعني مشاركة كل أعضاء التنظيم في العمل السياسي المتعلق بإصدار القرار. (السيد الحسين، 1992، 88)

كذلك ساد الفكر السياسي الغربي افتراض مفاده أن حجم مجتمع المواطنين ومساحة الحيز الذي تشغله الدولة لا بد لهما أن يكونا صغيرين جداً على الأقل بالمعايير الحديثة، كما افترض فعلاً أن النظام الديموقرطي لا يصلح إلا لدولة صغيرة (روبرت، 1995، 462).

كان لذلك عدد من النتائج على الفكر الديموقرطي منها: ظهور التمثيل أو النيابة، كذلك ارتبط الفكر بمفهوم الأمة وذلك التوسع غير المحدود وأصبحت الحدود على الديموقرطية تقوم على المشاركة أو ارتباط الحدود بالحقوق الأساسية مثل حق المواطنة. وبدأ التنوع والتعدد في الولاءات ما بين محلية وقومية وإقليمية.

يقسم صمويل هنتجتون هذا التحول الديموقراطي إلى ثلاث مراحل وأطلق عليها لفظ الموجات الثلاث، فخلال السبعينات والثمانينات تحولت أكثر من ثلاثين دولة من أنظمة سياسية سلطوية إلى أنظمة ديموقراطية.

وخلال الفترة من عام 1974- 1994م تحولت أكثر من ستين دولة من أنظمة تسلطية أو ديكتاتورية ويصف علماء السياسة والاجتماع هذه الظاهرة بأنها "الموجة الديمقراطية الثالثة" لأنها سبقتها موجتان خلال القرنين الماضيين. (صمويل، 1998، 309)

كانت الموجة الأولى في أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر وامتدت زمنياً إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى وشملت حوالي عشرين دولة معظمها من أوربا والأمريكتين، أما الموجة الديمقراطية الثانية فقد امتدت طوال العقود الأربعة التالية للحرب العالمية الأولى "1920- 1960" وشملت حوالي ثلاثين دولة. ولكن عدد من بلدان هاتين الدورتين (الموجتين) الديموقراطيتين ارتدت عن الديمقراطية لعدة سنوات مثل: ألمانيا، إيطاليا، أسبانيا والبرتقال قبل أن تعود إليها، وفي كل الأحوال أصبح عدد بلدان العالم التي شملتها الموجات الديمقراطية الثلاث تتجاوز (المئة) دولة حالياً من مجموع مئة وثمانين دولة مستقلة من أعضاء الأمم المتحدة. (حيدر إبراهيم، 1996، 6) رغم أن بعض الدول ارتدت عن الديمقراطية لكنها عادت إليها ثانيةً وهناك زيادة واضحة في عدد الدول في الموجة الديمقراطية الثالثة، أي أن هناك حركة عالمية واضحة نحو التحول الديموقراطي.

إن الديمقراطية ليست نتائج للتكنولوجيا الغربية التي يمكن استغلالها كما يمكن الاستغناء عنها، كما أنها ليست من قبل المادية والاستهلاكية والنضج وثائر ضروب الإفراط التي يتسم بها الغرب المعاصر، بل الديمقراطية هي تطبيق عملي لقيم ومثل أخلاقية، لذلك فإنها في مجال الشرق والغرب تمثل العنصر الأسمى والأهم مما يشير إليه (فؤاد عجمي) بأنها خلطة صالحة للاستلاف. (حيدر إبراهيم، 1996، 19)

معنى ذلك أن الديمقراطية تصلح لأي زمان ومكان مع مراعاة الطبيعة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي يراد نقلها إليه، والتحول إليها هو انتقال كامل للنضج في ممارسة السياسة، وقد أشار إليها (العجمي) بأنها خلطة قابلة للاستلاف، نريد من ذلك أنها يمكن أن تمارس في البلدان الأفريقية، أو في بلدان الربيع العربي.

قد يرى البعض أن هنالك ديموقراطية غربية ديمقراطية شرقية في ذلك اختلاف أنماط الحكم أساساً للتفريق، وهذا غير صحيح، فالديمقراطية واحدة، أي أنه حتى وإن اختلفت المظاهر أو الصور فإن الديمقراطية هي حكم الشعب أو حق الشعب في المشاركة السياسية بأقصى معانيها في أوسع حدودها (محمد شمبس، ص19) معنى ذلك أن الديمقراطية فكر يمكن ممارسته ولا يرتبط بمكان معين وهي تكون حيث توجد درجة من المشاركة السياسية سواء أكانت في الغرب أو الشرق.

نجد أن هناك بعض الحكومات التي تعمل على مواجهة المطالب الشعبية المنادية بالديمقراطية من خلال وضع خطة إرشادية تعمل عملية التحول وتستوعب الضغوط الشعبية في الداخل وشروط الدول المانحة في الخارج الأمر الذي يجعل الإصلاحات الديمقراطية هي مجرد تغييرات شكلية وظهر ذلك في الدول التي شهدت حركات إصلاح إسلامي قوي إذ يعمل النظام القائم على استبعاد هذه الحركات باعتبارها معادية للديمقراطية، ومن أمثلة ذلك ما حدث في تونس في فترات مبكرة من تاريخها السياسي.

نظرية العدوى السياسية:

تعتبر هذه النظرية من النظريات الشائعة في تفسير الأحداث والمتغيرات السياسية وقد استخدمت هذه النظرية في تفسير ظاهرة الانقلابات العسكرية في العالم. حيث يرى أصحاب نظرية العدوى السياسية أن حدوث انقلاب عسكري في دولة ما يشجع الدول المجاورة على القيام بانقلاب عسكري، وتكمل هذه النظرية بذكر الارتباط الجغرافي (سلوى لبيب، 1975، 220) تساعد أجهزة الإعلام وما يسمى

بالتأثير الانتشاري لأجهزة الإعلام حيث ساعدت في عدوى التحولات الديمقراطية في أوربا الشرقية وعدوى اضطرابات صندوق النقد الدولي في دول العالم الثالث.

ومع التسليم الكامل بأنه لا يمكن اعتماد عامل "العدوى" لتفسير التحولات السياسية والاجتماعية الداخلية بالأساس بالإضافة إلى توافر العوامل الخارجية ولكن يمكن القول بأن عامل العدوى قد يعجِّل بهذه التحولات أو يفجرها (حسنين إبراهيم، ص127) أي أن العدوى السياسية ليس لها أهمية مثل العوامل الخارجية أو الضغوط الداخلية إلا أنها قد تؤثر في تعجيل عملية التحول.

ففي أفريقيا وخلال خمس سنوات من 1990- 1995م انضمت نحو 27 دولة أفريقية إلى التوجه والتحول نحو الإقرار بالديمقراطية وتلك طفرة هائلة وموجة عارمة بكل المقاييس حيث اعتدلت الحركة لصالح الديمقراطية في أفريقيا تماماً.

فبعد الحديث عن أقلية ديمقراطية أصبح الحديث عن أغلبية ساحقة من الحكومات الديمقراطية، فمعظم الحكومات التي انضمت لقائمة التحول الديمقراطي في الفترة الأخيرة إما أنها كانت نظم سياسة سلطوية مطلقة تقوم على الديكتاتورية الشخصية ونظام الحزب الواحد وغالباً على النحو الماركسي اللينيني حيث تحكم قبضتها على البلاد بشدة وهي جميعاً لا تتسامح مع المعارضة أو تقبل توجيه النقد للحكومة، كما أن بعضها أخف حدةً في سلطويته؛ بمعنى أن قبضتها على البلاد ومجتمعاتها ليس بشدة الفئة الأولى، وقد تسمح بمعارضة داخل الحزب الواحد وتتسامح مع المتنافسين داخل الحزب الواحد، ولن يبقى منها سوى دول قليلة في منظمة الوحدة الأفريقية. (أبو العينين، ص279).

في غمرة التحولات الديمقراطية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم المعاصر، اصبحت الديمقراطية قضية مطروحة على مستوى العالم، وأصبحت إحدى ملامح المرحلة الجديدة من تطور العالم، وبالتالي ليس هناك خيار أمام دول الربيع العربي سوى الخطوات الجادة على طريق (مقرطة) الحياة السياسية بصورة تدريجية وسلمية لأنه ليس هناك بديل لذلك سوى الوقوع في العنف والعنف المضاد- أي الصراع

بين القوة المعارضة والحكومة- في هذا الإطار يجب التأكد من تحقيق الديمقراطية في البلدان العربية وهذا لا يعني وجود مستوى موحد أو أمثل من الديمقراطية في هذه الدول نظراً للاختلاف بينها من حيث درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي ودرجة تبلور ونضج القوى السياسية والاجتماعية فيها، كما لا يعني بالضرورة إحداث تحولات جذرية أو تغييرات شاملة في بنية هذه النظم وتوجهاتها.

هناك العديد من الدراسات التي أثبتت أن عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا وبصفة عامة لها أصول ضاربة تمتد إلى فترة الاستقلال والمتمثلة في الحركات الاجتماعية التي ظهرت هنا وهناك مطالبة بالإصلاح السياسي مثل حركات الاحتجاج ضد المعاناة والظلم بأبعاده المختلفة ودور الجمعيات والأحزاب السياسية والروابط العرقية ومظاهر الانسحاب من هياكل الدولة، وخلق الأسواق الموازية وكل ذلك باعتباره من وسائل الكفاح من أجل الديمقراطية والتي تعرضت للقمع العنيف خلال العقود الماضية، غير أن المقصود هنا أن الإنجازات الديمقراطية كانت ضئيلة حتى عام 1989م (أبوالعينين، ص 279). غير أن التغيرات الدولية بكافة أنواعها سواء أكانت اقتصادية أو سياسية كانت هي الأسباب المهمة ولها الدور البارز في عملية التحول الديموقراطي في المنطقة.

تاريخ الضغوط الداخلية في دول المنطقة:

ترتبط الضغوط الداخلية في إطار كدوافع لعملية التحول الديموقراطي بوسائل مختلفة منها؛ الاحتجاج والإضراب وقد تتعداها إلى استخدام العنف السياسي، حيث ترتبط الأولى منها دائماً بالنظم الأقل تسلطاً، أما في حال النظم التسلطية بكافة أنواعها، غالباً ما تلجأ الجماعات للعنف السياسي كوسيلة للتغيير أو ممارسة الضغط بعد أن أثبتت التجارب عدم جدوى الاحتجاج السلمي والإضراب مع مثل هذه النظم.

لا شك أن العنف السياسي في أي مظهر يعد قرينة واضحة على انعدام الاستقرار السياسي الذي يميز بدوره كافة المجتمعات الانتقالية حيث عدم قدرة المجتمع الانتقالي على إشباع الأماني المتزايدة لجهود السكان تظل محدودة فتتولد

فجوة واسعة من المطالب المفروضة على الحكومة وبين المستوى الفعلي للعيش وهذا ما يؤدي إلى تزايد الصخب والإحباط الاجتماعيان مع وجود نقص في المؤسسات المنافسة وفقاً للتعبير عن المطالب الاجتماعية من خلال القنوات الشرعية وهو الأمر الذي يترتب عليه تزايد العنف وعدم الاستقرار السياسي. (حمدي حسن، 1996، ص138) أي أن هذه الضغوط قد تكون أحد أسباب قبول مثل هذه النظم لعملية التحول الديموقراطي إكراهاً أو إرغاماً، وبذلك يبدأ التحول عبر هذه الضغوط ثم ينتقل أحياناً إلى استخدام الوسائل السلمية مثل التفاوض.

تمارس الجماعات الداخلية متمثلة في أحزاب سياسية وجماعات ضغط مصالح ونقابات مهنية ونقابات عامة ضغوطاً سياسية للتأثير على النظام عبر عدة طرق تتدرج بين الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي (مصطفي السيد، 1996، ص307) فتمارس هذه الجماعات ضغوطاً لتأخذ نصيبها في المشاركة في الحياة السياسية وغالباً ما تحقق هذه الجماعات جزءاً من مطالبها عن طريق المشاركة الجزئية، وهي تحقق المشاركة باتفاق أو نزاع، فكل هذا يعني اتجاهاً نحو التعدد السياسي وهذه تعتبر بذوراً لعملة التحول السياسي.

يرى روبرت فاتون (R. Fatton) أن عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها الكثير من الدول تعزى بشكل واضح إلى قدرة المجتمع المدني على مواجهة الدولة المتسلطة من خلال أعمال الاحتجاج الشعبي والمظاهرا ت الجماعية (حمدي حسن، 1998، ص211) أي أن المجتمع المدني بكافة فئاته له دور مهم في عملية الانتقال إلى الديمقراطية. واجهت الدول الأفريقية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات أزمة هيكلية خانقة على مختلف الأصعدة المجتمعية، و خلال تلك السنوات ما فتئ الأفارقة يناضلون من أجل الديمقراطية، وفي عام 1988م أصدر القادة الأفارقة (إعلان الخرطوم) لضمان الحريات الفردية الأساسية والمشاركة الديمقراطية بهدف تحقيق مساءلة ومحاكمة الحكام، وفي عام 1990م أصدر (إعلان أوشة) والذي تضمنه بعد ذلك الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التحول والتنمية، والميثاق قد حظي بدعم

وتأييد منظمة الوحدة الأفريقية (حمدي حسن، 1998، 182) ومن هنا نجد أن القادة الأفارقة قد أصبحوا يؤمنون بدور المجتمع المدني في تحقيق هذا التحول ودعم المشاركة والتعددية، كما تطور هذا ليصل إلى المستوى الإقليمي ويظهر في التأكيد على هذا الدور من قبل منظمة الوحدة الأفريقية.

إن التحول الديمقراطي بمعناه التعددي محكوم بعدة عوامل أساسية أبرزها:-

- مصالح الطبقة البيروقراطية البرجوازية المهيمنة ومدى استعدادها للتفاوض من أجل الإصلاحات الديمقراطية.
- مدى انتشار الثقافة والوعي الديموقراطي بين المواطنين.
- القدرة على إيجاد تسوية للنزاعات أو الصراعات الممتدة والتي تأخذ شكل الحروب الأهلية أو العرقية.

ولعل هذه القضايا ترتبط بمجموعة أخرى من القضايا التي تمثل مداخل أساسية لعملية التحول الديموقراطي. وكذلك طبيعة الدولة بعد الاستقلال وإشكاليات مؤسسات المجتمع المدني في ضوء الانقسامات الإثنية والعرقية الحادة، والصراعات الاجتماعية وشكل الحكم في هذه الدول (محمد عثمان، 1998، ص33).

إن عملية التحول الديمقراطي لا يمكن النظر إليها بأنها متغيرات انعكاسات لمتغيرات دولية خارجية وتحقيق لإرادة الدول والمؤسسات الدولية المانحة فقط وإنما هي ترتبط بمؤثرات داخلية كثيرة وكل المؤثرات الداخلية ترتبط بمؤسسات المجتمع المدني، فمصالح الطبقة البرجوازية واستعدادها للقبول تتغير بممارسة الضغوط عليها، كما أن نشر الثقافة والوعي الديمقراطي يقع على عاتق المجتمع المدني إذا كانت الدولة تسلطية تعمل على آيدولوجية واحدة، أما دور المجتمع المدني في الصراعات فهو الوسيط الأفضل غير أن الوساطة الخارجية تفرض وتدخل عناصر إضافية إلى الساحة السياسية الداخلية، وهناك عناصر تعترض أداء المجتمع وهي طبيعة الدولة بعد الإستقلال وهي التي تبرز نظام الحكم التسلطي بحاجة الدول للبناء والتماسك،

ولكن ثبت الآن عدم ضرورة ذلك، وأن التحول الحقيقي للدول يأتي عبر نظام تعددي وديمقراطي يسمح بمشاركة الجميع.

أولاً: تونس

في سنة 1920م نشأ حزب الدستور في تونس بزعامة الشيخ عبد العزيز الثعالبي حزب قومي ومنظم قائم من جماعات الزيتونة الملتزمين الأكثر وطنية، ثم اتجه غالبية الشعب للالتفاف حول هؤلاء الوطنيين الذي كان أغلبهم من بين رجال الدين والقضاء والتجار البارزين وقادة أصحاب المهن، وهم على كل حال يختلفون عن قادة الأحزاب الأخرى (الشيوعية، الاشتراكية، والعمالية، والفاشية) وبدأ أعضاء هذا الحزب يتقدمون بطلبات عادية تتلخص في مجلس تشريعي وحكومة مسئولة تولي التونسيين الوظائف ومساواتهم مع الفرنسيين، وحرية صحافة ومجالس بلدية (سعيد بدير الحلواني، 1999م، ص129) معنى هذا أن الشعب طالب بالتعددية والحرية وكل المفاهيم الأساسية للديموقراطية قبل مطالبته بالاستقلال، وقد تبع حصول تونس على الاستقلال عام 1959م أن ألغيت الملكية وإعلان قيام الجمهورية في 15 يوليو 1957م (سعدي بدير الحلواني، 1999، ص132) واستمرت هذه المطالبات بالحرية والتعددية إلى أن جاء الإقرار بها فأعلن المؤتمر العام للحزب الدستوري (الاشتراكي) 1980م حل البرلمان ودعا إلى انتخابات حرة تقوم على تعدد الأحزاب بدلاً من نظام الحزب الواحد، ورغم فرحة الجماهير التي سعت لأول مرة لانتخاب اتجاهات سياسية مختلفة إلا أن قرار التعددية لم يكن سوى محاولة لامتصاص الانفجار الشعبي (أنور الهواري، 1982م، ص13) أي أنه في نموذج التحول الموجه غالباً ما تكون الإجراءات شكلية ويتم الرجوع للنظم الشمولية بعد امتصاص الانفجار القائم من قبل الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة.

شهدت تونس ضغوطاً داخلية بدأت عندما تمحورت الأحداث حول العلاقة بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، تلك العلاقة التي تطرح موضوعات متعددة كأسلوب إدارة الدولة والحياة في تونس، تزامنت تلك العلاقة مع الإضرابات عدة مرات

مما طرح آثارها على المجتمع والسلطة في تونس (جهاد عودة، 1978م، ص156) ويمثل الاتحاد العام التونسي للشغل القلب النابض للمجتمع المدني التونسي وهو الذي يقدم وبحدة المطالب السياسية والاقتصادية بكافة فئاته.

كان اندلاع الأزمة في تونس بين الحزب الدستوري الحاكم والاتحاد العام التونسي للشغل في 17 سبتمبر 1977م معبرا عن عدة تناقضات حادة في المجتمع التونسي، وتمثل ذلك في وصول الأزمة إلى حد تهديد (الهادي نويره) الوزير الأول بطرد (الحبيب عاشور) من الحزب وبالتالي من رئاسة الاتحاد العام التونسي للشغل وتلويح عاشور بالانفصال عن الحزب، كانت هذه الأزمة هي الأولى من نوعها والتي اكتسبت مظهراً سياسياً جماهيرياً لأنها دارت على مرأى ومسمع من الناس عن طريق الحملات الإعلانية والتصريحات والأجهزة التابعة للحزب الحاكم من جهة، وللاتحاد العام من جهة أخرى (جهاد عودة، 1978م، ص159) أي أنه رغم أن الاتحاد العام التونسي للشغل كان تحت سيطرة الحكومة والحزب الحاكم إلا أنه – وفي حدة الأزمة- قد مارس ضغوطاً سياسية كمجتمع مدني، وبذلك انفك المجتمع المدني من وسائط الحكومة.

ومع مطلع عام 1978م يأتي نبأ استقلال الحبيب عاشور من الديوان السياسي واللجنة المركزية مقاطعاً للحزب و فصله منه، وفاتحاً الطريق للمواجهة الحادة بين الحكومة المتجانسة بعد التغيير الوزاري والاتحاد العام التونسي للشغل، المهدد باستخدام القوة ضده عند أي بادرة للحركة ويعتبر يوم 25 يناير هو اليوم الذي دخلت فيه تونس مرحلة الدم والنار، وهو اليوم الذي أصدر فيه المجلس الوطني قرارات تتم - من حيث اللهجة والمحتوى- على تصعيد للموقف سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من خلال مهاجمتها سياسة الحكومة نحو تدعيم الطبقة الرأسمالية بجميع الوسائل على حساب المصلحة الوطنية فضلاً عن التنوير بتفاقم الفوارق الاجتماعية وتركيز الثروة في يد الأقلية الحاكمة وحرمان العمال من حقوقهم وسوء التصرف في المؤسسات العامة، كما نمت مهاجمة الاتحادات المهنية واعتقال النقابيين مما دفع الاتحاد إلى تنظيم

إضراب في يناير 1978م (سيد عبد الحميد، 1984م، ص173) فقد بدأ يظهر نشاط المجتمع المدني منذ ذلك الوقت، وهذا يعتبر بذرة التحول الديموقراطي في تونس.

كانت هناك ثمة خطوات نحو تعددية سياسية بدأت في نوفمبر 1983م عندما أعطت الحكومة التونسية الترخيص القانوني لحركتين سياسيتين معارضتين تجاوزاً وهما؛ حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة (أحمد المنستري) وحركة الوحدة الشعبية بزعامة (بلحاج)، وعقب هذا القرار الأبوي الذي وصفاه بأنه قرار شجاع وحكيم (سيد عبد الحميد، 1984م، ص173) يعتبر هذا القرار بمثابة الخطوة الجادة في اتجاه التحول الديموقراطي وذلك بتأثير الضغط على الحكومة وقبولها بعمل هاتين الحركتين، كما انعكس ذلك على فئات من المجتمع المدني مثل الصحف وذلك بترحيبها بهذا القرار وبروز الصحف الحزبية ونشاط الصحف السياسية العامة.

لكن لم تحقق هذه الضغوط في تونس التحول الحقيقي وذلك إما لوصاية الدولة للمجتمع المدني وتوجيهها وفك الحريات على النحو الذي تريده السلطة آو لضعف المجتمع المدني وعدم قدرته على التنظيم المتماسك في مواجهة الدولة المتسلطة، وكذلك المواجهة الأمنية من قبل الدولة لفرض سياسات السيطرة على المجتمع.

أضحى الربيع العربي مغذياً للمشهد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي في الوطن العربي. ومما لاشك فيه أن هناك صعوبة في عملية تشخيص الأوضاع ويرجع ذلك للتعقيد والتشابك في المشهد العربي في كافة جوانبه السياسية والاجتماعية والثقافية والتنموية. يضاف إليه الغموض في أبعاد الربيع العربي الداخلية والخارجية القريبة والبعيدة، المباشرة وغير المباشرة.

تميز الوضع السياسي في تونس منذ الاستقلال عن غيرها من البلدان العربية، إذ أن مؤسس الدولة الحديثة الحبيب بو رقيبة عاش ودرس في فرنسا وتشبع بالديمقراطية الغربية وبقيمها. وكان من المتوقع أن يطبقها في بلده، لكنه بعد أن تمكن من السيطرة على الأمور في تونس بحث عن خصوصيات قد تنفرد بها تونس.

فأخذ يتحدث عن الشخصية التونسية كأنها هوية مختلفة عن غيرها وقد تجذر هذا الموضوع في ذاكرة الشعب التونسي.

لقد كان الأمل معقوداً على تونس التي حظيت بزعيم مناضل عاش ودرس في بلد الديمقراطية، ويفترض أنه تعلم واستبطن قيم الديمقراطية، ولكنه ما إن مرت فترة على تربعه على كرسي الحكم حتى أجرى تعديلاً على الدستور التونسي بحيث يبقى الرئيس رئيساً مدى الحياة. وقبل أن يتحقق حلمه قام رئيس وزرائه بإزاحته في انقلاب أبيض.

جاء الرئيس الجديد متحمساً وداعياً إلى إلغاء ذلك التعديل الدستوري سيئ السمعة الذي يسمح للرئيس أن يبقى رئيساً مدى الحياة. إلا أن الرئيس الجديد أصابه ذات الفيروس واستمر في الحكم لأكثر من عقدين وطمع في المزيد، إلا أنه اصطدم بمعضلة صغيرة هي وجود مادة في الدستور التونسي تنص على أنه لا يجوز أن يترشح لمنصب الرئاسة من وصل إلى سن الخامسة والسبعين. وليس من المستهجن عند الحكام العرب إجراء تعديل دستوري بهدف تطويعه لأمر اختير مسبقاً. لذلك تنادت زعامات الحزب الحاكم ونظمت حملة لكتابة عرائض عليها توقيعات المواطنين تطلب أو ترجو من الرئيس الاستمرار في الحكم. ورغم ذلك ظهرت صيحات من معارضين تستهجن هذا الإجراء الذي كاد أن يتم لولا النار التي التهمت جسد ذلك الشاب (البوعزيزي)، والتي قوى لهيبها إلى شباب خمسة أقطار عربية أخرى.(العطري- 2011ص63)

مآلات الثورة التونسية:

بعد انطلاق الثورة التونسية تعرضت تونس لتغيير جذري في النظام السياسي، وتغيرت النخب السياسية تغيراً جذرياً. وذهب كل من كان ضمن النخبة السياسية السابقة، وجاء آخرون لا ينتمون إلى النظام السياسي السابق بصلة بل كانوا على طرفي نقيض.

لقد تميزت تونس عن غيرها بأن نشاط الثوار لم يؤد الى تدمير المؤسسات والبنيات التحتية، فبعد انسحاب الرئيس وهروبه من البلاد وهروب بعض المحيطين به،

نشطت الأحزاب السياسية التي كان بعضها موجوداً من قبل ولكنه ضعيفاً. أما حزب النهضة الذي كان محظوراً فقد ظهر قوياً كتنظيم له برنامج واضح ينسجم مع تطلعات نسبة كبيرة من التونسيين. وقد جرت في تونس انتخابات نفذت على مستوى حضاري نال احترام الجميع محلياً وإقليمياً ودولياً. ولم يتمكن حزب واحد من إحراز الأغلبية فقام توافق بين ثلاثة أحزاب حصلت على الأغلبية في الانتخابات التأسيسية. وقد كان لهذا التوافق الأثر الكبير في تجنيب تونس الكثير من التجاذبات. (مصطفي التير- ص61)

بالرغم من حرص التونسيين على ثورتهم إلا أن بروز الثورة المضادة في مصر التي قامت على الرئيس المنتخب محمد مرسي أقلقتهم وجعلتهم أكثر حرصاً في منع بلدهم من الانزلاق والإبقاء بها لآخر لحظة داخل المنظومة الديمقراطية.

لقد عزر الانقلاب المصري بكيفية رهيبة شراسة الثورة المضادة التونسية التي بنت كل استراتيجياتها منذ الثورة على تعطيل عمل السلطة الشرعية والمزايدة عليها واغتنام كل الهجمات الإرهابية لتقديمها في أحسن الأحوال كعاجزة عن التصدي لها. (المنصف المرزوقي- مقال). وفعلاً في يوليو 2011 تم اغتيال النائب محمد البراهيمي وانطلقت الآلة الإعلامية تحرض الجماهير والشعب حتى الجيش على قلب النظام الشرعي الذي انبثق عن انتخابات اكتوبر 2011 (المرزوقي).

ثانياً: مصر

إن النقابات المهنية في مصر جزء لا يتجزأ من بنية النشاط الأهلي ومن بين الجماعات الأهلية على اختلافها، تبرز النقابات والروابط المهنية باعتبارها أهم جماعات المصالح والضغط في المجتمع المصري وبالذات في الفترة الأخيرة بعد أن أصبحت أداة سهلة في أيدي بعض التيارات السياسية، وباتت تلعب في ظل الديمقراطية المشوهة دوراً سياسياً بديلاً لأحزاب وقوى سياسية ممنوعة من ممارسة النشاط السياسي وباتت في أحيان أخرى ساحة للصراع وتصفية الحسابات داخل تيارات سياسية أخرى. (ظهران،

1996م، ص 15)، أي أن الحركة النقابية عرفت دور الاحتجاج وممارسة الضغط على الحكومة منذ فترة مبكرة سواء لأغراض شرعية أو غير شرعية.

عرفت الحركة النقابية منذ أن تبلور وعيها في أوائل هذا القرن البرنامج المطلبي كشكل من أشكال الممارسات الاحتجاجية التي مارستها في مسيرتها الكفاحية الطويلة وقد عبر هذا الاستخدام عن النمو المبكر لمستوى الحركة النقابية وعلى مستوى الحركة العمالية، رغم أن الطرح العمالي خلال تلك الفترة قد تناول بالأساس قضايا مطلبية اقتصادية مثل تحسين الأجور وعلاوات الغلاء وتحسين برامجهم المطلبية الاقتصادية وتحسين أوضاع العمل وظروفه ورفع أشكال الوصايا الإدارية عن النشاط النقابي، فإن هذا الطرح لم ينعزل عن مجمل القضايا الاجتماعية والديمقراطية فإن العمال استطاعوا أن يطرحوا أنفسهم وبقوة خلال الانتخابات البرلمانية واستطاعوا طرح برامجهم المطلبية الاقتصادية والديمقراطية. (شعبان، 1994، ص 113)، وذلك لمواجهة البرنامج منذ ثورة 1952م صعوبات متعددة لعل أهمها أن السلطة الجديدة استطاعت أن تواجه الحركة العمالية بما أسماه المؤرخ "أمين عز الدين" بسياسة الردع والتي بلغت قمتها الدرامية في أحداث كفر الدوار أغسطس عام 1952م وإعدام الشهيدين محمد البقري ومصطفي خميس وقد حاولت هذه السلطة توحيد الحركة العمالية النقابية فأصدر قانون العمل الموحد لسنة 1959م وخلال السنوات التالية تتابعت القوانين والسياسات التي تدعم الهيمنة على التنظيم النقابي واستطاعت الدولة الناصرية أن تستوعب الحركة العمالية وتنظيماتها في ظل آيدولوجيتها الشعوبية وأممت الصراع الطبقي وكافة أشكال التناقضات الطبقية وأصبح التنظيم النقابي وتنظيماته جهازاً بيروقراطياً وسلطوياً منعزلاً عن القاعدة العمالية الحقيقية. (المصدر السابق، ص 115)، كل ذلك أضعف أداء المجتمع المدني في هذه الفترة لأحداث التحول الديمقراطي في مصر. منذ أوائل السبعينات بدأت تتفجر موجة من الحركات العمالية وقد تصدر الحركة العمالية لقانون انتخابات الدولة

النقابية 1976م – 1979م حيث طرح خلال هذه الانتخابات أهمية إلغاء شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي عند الترشيح لانتخابات التنظيم النقابي وضرورة الفصل بين منصبي وزير القوى العاملة ورئيس الاتحاد العام الذي تحقق في الستينات وقد تحققت بالفعل هذا المطلب تحت الضغط العمالي المباشر. (المصدر السابق، ص 134)، كما خاضت الحركة النقابية في مصر منذ إرهاصاتها الأولى نضالاً طويلاً من أجل تنظيمها النقابي الديمقراطي المستقل، حيث كان الإضراب هو السلاح الذي تحصل به على حقوقها ومكتسباتها ولا شك أن سلاح الإضراب يكتسب أهميته الآن بعد أن أخرجت الدولة من العملية الإنتاجية وأصبحت المواجهة مباشرة بين العمال والرأسماليين.

مارست الأحزاب السياسية ضغوطاً على الحكومة من أجل إحداث التحول الديمقراطي فقد بدأت الانطلاقة لكل النشاط المرتبط بانتخابات نوفمبر 1990م. فجاءت المحكمة الدستورية العليا التي حكمت ببطلان مجلس الشعب السابق وعدم دستورية تكوينه وما أعقب ذلك من جدل حول العلاقة بين السلطتين التشريعية والقضائية وما إذا كان حكم المحكمة العليا بغرض حل المجلس أولاً، إذاً هذا الحل يجب أن يرتكز إلى حكم المحكمة أو يكون باستفتاء شعبي عام يدعو إليه رئيس الجمهورية. وبدون الدخول في تفاصيل الجدل الفقهي أو القانوني الذي ارتبط بحكم المحكمة فالثابت أن كافة القوى السياسية موضوع التحليل قد أيدت حكم المحكمة القاضي بحل المجلس وإن اختلفت في قضية الاستفتاء. ولكن عارض الاستفتاء كل من حزب الوفد الجديد، حزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار الاشتراكي، وقد صاغت هذه الأحزاب مبررات معارضتها، كما شاركت في الانتخابات البرلمانية بالإضافة إلى الأحزاب الصغيرة، وهي الأمة ومصر الفتاة والاتحادي الديمقراطي وقد شارك المستقلون الذين أفرزهم نظام الانتخابات الفردي من جهة ومن ثم قرار بعض الأحزاب الكبيرة من جهة أخرى. (البشرى، 1991م- 1992م، ص 52)، فإلغاء المجلس وتعديل القانون لانتخابات المجلس جزء من عملية التحول ولكن بالرغم من ذلك رفضت أحزاب كبيرة المشاركة في الانتخابات.

أما فيما يتعلق بخصوص الانتخابات لبعض الأحزاب المعارضة فهي ترى أن المعارضة البرلمانية تحقق رقابة على الحكومة وهي أجدى من المقاطعة كما أن عملية استكمال الصورة السليمة للديمقراطية لن تتأتى إلا بالممارسة أو المشاركة في الانتخابات فهي تأكيد على الوسائل والسبل الديمقراطية للتغيير في مصر. أما بالنسبة للطلاب فقد تعددت وتنوعت المطالب التي طرحها طلاب الجامعات باعتبارهم القوى السياسية الرئيسة التي انخرطت في أعمال الاحتجاج ويمكن تصنيف هذه المطالب إلى مجموعتين تشمل أولهما المطالب الفئوية التي ارتبطت بمصالح الطلاب ككل باعتبارها شريحة اجتماعية مميزة وتتمثل هذه المطالب حول اللائحة الطلابية وانتخابات اتحاد الطلاب ونظام الحرس الجامعي والمصروفات الدراسية ونظم الانتخابات، رغم أن هذه المطالب تخص فئة إلا أنها تسببت في تحقيق عوامل التحول الديمقراطي وذلك في نظام انتخابات الطلاب.

أما بالنسبة للمطالب العامة التي طرحها الطلاب فقد تمثلت في الأساس في المطالبة بالديمقراطية والعدل الاجتماعي ومحاربة الفساد وعدم الاستجابة لضغوط صندوق النقد الدولي وصيانة الاستقلال الوطني خاصة فيما يتعلق بعلاقة مصر بكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وعلى سبيل ذلك فقد مارس الطلاب الاحتجاج إزاء الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982م وممارسات إسرائيل القمعية ضد الانتفاضة وضرب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام 1985م. (السيد وآخرون، 191996م، ص 308)، فأولى المطالب العامة لفئة الطلاب كانت الديمقراطية وقد مارست الضغوط على سبيل ذلك عبر الطرق السلمية مثل الاحتجاج، أما بالنسبة للصحفيين فقد كانت لنقابتهم دوراً وطنياً مشهوداً منذ بداية نشأتها وحتى اليوم ولعبت النقابة وجمعيتها العمومية ومجالسها دوراً بارزاً في هذا المجال:-

- في عام 1951 وقفت في وجه مشروع قانون الحد من حرية الصحافة وخاضت معركة ضده.

- في عام 1954 وقفت إلى جانب الديمقراطية ضد انفلات العسكر بسلطة الحكم.
- في عام 1995 قاد الصحفيون أشرف وأهم معاركهم ضد قانون 1993م لسنة 1995م الشهير بقانون اغتيال الصحافة.

ظلت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في حالة انعقاد مستمر طوال عام كامل منذ أول جمعية في 10 يوليو 1995م والذي أصبح عيداً للصحفيين. (مجدي مهنا، ص 27)، مارست نقابة الصحفيين ضغوطاً يمكن أن تدعم عملية التحول الديمقراطي في مصر لكن كان شأنها شأن القوى النقابية الأخرى لم تسهم ضغوطها بدرجة عالية في أحداث التحول وذلك لعدة أسباب منها ضعف الأحزاب السياسية وعدم استنادها إلى برنامج محدد ومعظم الأحزاب أحزاب أشخاص، كما لا تعتبر القنوات الوسيطة كالنقابات واتحادات الطلاب وغيرها أفضل حالاً من الأحزاب حيث تفتقد إلى الاستقلال الذي يعتبر سمة رئيسة لتنظيمات المجتمع المدني، فالدولة حريصة على فرض سيطرتها على هذه القنوات ويتم فرض هذه السيطرة من خلال القانون أولاً والتنظيم الإداري ثانياً والتمويل ثالثاً ونظراً لذلك فإن قدرة هذه التنظيمات على التعبير عن مصالح أعضائها وتوصيل مطالبهم محدودة ومرتهنة بإرادة السلطة الحاكمة. (السيد وآخرون، 1996م، ص 31) كل هذه أعاقت عمل الجماعات الداخلية في تحديد التحول الحقيقي والانتقال إلى الديمقراطية.

فإذا كانت أعمال العنف والاحتجاج التي مارستها بعض القوى السياسية والاجتماعية قد شكلت ضغوطاً على النظام السياسي فإن استجابة النظام لهذه الضغوط على صعيد التغيير في سياسات وقدراتهم – أي مخرجات العملية – كانت محدودة حيث اتجه إلى التحكم في الضغوط ومواجهتها استناداً إلى الأسلوب الأمني في أغلب الأحوال مع بعض الاستجابة إلى بعض المطالب الجزئية لبعض الفئات في سياسات

النظام وتوجيهاته على الصعيدين الداخلي والخارجي في بعض الحالات. (المصدر السابق، ص 318).

مآلات الثورة في مصر:

طال التغيير جماعات كثيرة في تيار الإسلام السياسي والجهادي. وأبرز التحولات ما طرأ على الجماعة الإسلامية في مصر من نبذ للعنف قبل الثورة في إطار ما عرف بالمرجعيات وأنشأت الجماعة حزب البناء والتنمية بعد الثورة ليكون الذراع السياسي وقد حصل الحزب على "13" مقعداً في انتخابات 2012م (حسن الحاج2014، ص24).

سعت القوى الرئيسة الثلاث في مصر: الجيش والأخوان المسلمون والليبراليون من أجل توفير حماية لمصالحها، ولوضع قيود على صلاحيات المؤسسات الديمقراطية المنوط بها عمل السياسة العامة. وكان الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية والتحول الديمقراطي، قد قدم وثيقة عرفت بوثيقة السلمي. حوت الوثيقة على مبادئ فوق دستورية، وسعت الوثيقة لحماية امتيازات للقوات المسلحة لا توجد في الأنظمة الديمقراطية.

أدت انتخابات مجلس الشعب والشورى إلى هيمنة الأخوان المسلمين وحزب النور السلفي على المجلسين وهو الأمر الذي لم يرق لبعض الأحزاب الليبرالية واليسارية ومؤسسات النظام القديم مثل القوات المسلحة وجهاز الأمن. ودفعت نتيجة الانتخابات بعض القوى السياسية لتقديم طعون في المحاكم في شرعية مجلس الشعب.

بدأ للرئيس محمد مرسي ومن خلفه جماعة الأخوان المسلمين أن معركتهم في البقاء في الحكم ستكون بالأساس قانونية الطابع ساحتها القضاء لذا لجأ الرئيس لإصدار الإعلان الدستوري في 21/ نوفمبر /2012م. وأهم ما ورد في الإعلان هو تحصين قرارات رئيس الجمهورية والقوانين التى يصدرها من الطعن أمام القضاء حتى مجئ انتخابات مجلس شعب جديد.

وقد انتقدت المعارضة الإعلان الدستوري وعدته بمثابة نهج دكتاتوري من الرئيس وجماعة الأخوان المسلمين لتكريس وجودهم في السلطة. وعلى الرغم من تراجع الرئيس مرسي عن الإعلان الدستوري إلا أن الاستقطاب بين المعارضة والحكومة تصاعد بدرجة كبيرة وما زاد الاستقطاب حدة محاولة الرئيس مرسي إيجاد توازن بين القيادة المدنية والمؤسسة العسكرية وذلك عبر سعيه لاسترداد السلطات التنفيذية لصالح رئاسة الجمهورية، وإحالته قادة المجلس العسكري للتقاعد، ومن القضايا التى أسهمت في زيادة الاستقطاب الخلاف حول بعض مواد الدستور ومشروع تنمية قناة السويس ووصل الاستقطاب ذروته بخروج المعارضة بميدان التحرير في 30/ يونيو/ 2013م وإطاحة الجيش بمرسي في 30/ يونيو/ 2013م بموافقة أحزاب المعارضة بما فيها حزب النور السلفي والأزهر والكنيسة ويشمل المؤيدون للانقلاب العسكري حزب الكرامة برئاسة حمد ين صباحي المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، وكان الحزب جزءاً من التحالف الديمقراطي من أجل مصر الذي يقوده حزب الحرية والعدالة في انتخابات 2012م وحصل على ستة مقاعد (حسن الحاج، 2014، ص 27).

الخلاصـــة:

ظلت مؤسسات المجتمع المدني في تونس ومصر تواصل نشاطها حول الضغط على السلطة السياسية من أجل أحداث التحول الديمقراطي وحقق ذلك قدراً من النجاح من بلوغ هذه المؤسسات درجة من النضج السياسي في تونس وذلك بفصل مؤسسات المجتمع المدني على التنظيم الحاكم، أما في مصر فقد قطعت الثورة درجة قوة ونضج هذه المؤسسات فحّدت من دورها في القيام بإحداث التحول الديمقراطي على النهج القويم مما مكن من إعادة نظام عسكري جديد على نظام سياسي منتخب من الشعب.

أهم النتائـــج:

1- عملية التحويل الديمقراطي تتم عبر إصلاح سياسي لفترة زمنية طويلة وإصلاح المؤسسات السياسية تدريجياً.

2- يمكن أن تحقق الثورات عملية التحول الديمقراطي إذا توفرت المؤسسات السياسية التي تؤمن بضرورة التحول والإصلاح.

3- استطاعت الثورة في تونس القيام بعملية الانتقال الديمقراطي بمساعدة مؤسسات المجتمع المدني في الدولة مع وجود بعض الفترات البسيطة.

4- استطاعت ثورة 25/ يناير /2011م في مصر من إقامة انتخابات ديمقراطية، إلا أن النظام المنتخب لم يستمر طويلاً، وتمكنت مؤسسات الدولة القديمة من هدم النظام بواسطة الانقلاب العسكري.

5- يمكن القول أن كل الثورات التى أعقبت الثورة التونسية تفسر في إطار العدوى السياسية ولم تسهم بتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي.

أهم التوصيات:

1. للحصول على كادر ديمقراطي لا بد من إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني التي تفصل بين المصالح الفئوية الخاصة ومصالح الدول العامة.
2. للحصول على تحول ديمقراطي لا بد من اتباع الوسائل التى تمكن من ذلك التحول وأهمها الوسائل السلمية المرتبطة بالحوار.ويأتي نموذج الانتقال عبر التوازن في المرتبة الأخرى.
3. لا بد لدول الربيع العربي من الاهتمام بالتقانة السياسية التي تؤكد على الوعي الديمقراطي حتى تنجح محاولات الانتقال بمختلف مستوياتها (السلمية و الثورة).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المراجع:

1. السيد الحسين، مدخل لدراسة التنظيمات السياسية المعاصرة، مطابع الطيب التجارية، 1992.
2. حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996.

3. حمدي عبد الرحمن حسن، قضايا النظم السياسية في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1998.
4. حيدر إبراهيم على، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، مركز أبن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين، مصر 1996م.
5. روبرت دال، الديمقراطية ونفادها، ترجمة نميري عباس مظفر، دار الفارس للنشر عمان 1995م.
6. سعيد بدير الحلواني، التاريخ الأفريقي الحديث، 1999م، د. ن.
7. صامويل هنئجنون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية، 1998م.
8. عبد الرحيم العطري: الحركات الاحتجاجية في المغرب من زمن الانتفاضات الكبرى إلى حركات 20 فبراير في توفيق المدني وآخرون:الربيع العربي إلى أين: آفق جديد للتغيير الديمقراطي: كتب المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2011 ص63.
9. محمد علي شمس، علم السياسة، الطبعة الرابعة، 1993م.
10. محمود محمد أبو العينين، مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية، أعمال لذوة لجنة المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية.
11. مصطفي كامل السيد وآخرون، حقيقة التعددية السياسية في مصر، مكتبة مدبولي، 1996م.

ثانياً: المجالات والندوات والتقارير والمقالات:

12. السيد سعيد، الكيمياء السياسية، مجلة العربي، العدد "519"، 2002.
13. المنصف المرزوقي رئيس تونس السابق: مقال بعنوان بين الانقلاب الناجح والفاشل:على موقعه على فيس بوك.

14. بولان هونتوندجي، العنف والجوار، مشاكل الانتقال إلى الديمقراطي، ترجمة ساتي سريانه حبيب، افريقية عربية، مختارات العلوم الاجتماعية، مركز البحوث العربية، المجلد "3".
15. جهاد عودة، الأزمة الاقتصادية والنظام التونسي، مجلة السياسة الدولية، العدد "52" ابريل 1978م.
16. حسنين توفيق إبراهيم، تكنولوجيا المعلومات وإشكالية الديمقراطية في دول الجنوب، مجلة منير الحوار، العدد "34"، 1994م.
17. سعيد عبد الحميد، إضرابات الخبز في تونس وديمقراطية النخبة، مجلة السياسية الدولية، العدد "76"، إبريل 1989م.
18. سلوى محمد لبيب، ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد الرابع، 1975م.
19. طارق البشري، الأمة في عام، تقرير حول الشئون السياسية والاقتصادية (1990- 1991م)، أمة بيبرس ومركز الاستشاريين العرب.
20. عادل شعبان، البرنامج الاقتصادي والديمقراطي للحركة العمالية، دراسة في الانتخابات النقابية، ندوة مهداة للنقابي الراحل محمد علي، مركز البحوث العربية، 1994.
21. فريز طهران، ملاحظات أولية حول إنشاء النقابات المهنية في مصر، ورشة عمل النقابات العربية، سلسلة إنتاج ثقافة المجتمع المدني في الوطن العربي، إصدارات مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين، 1996م.
22. مجدي مهنا، دور نقابة الصحفيين في دعم المجتمع المدني المصري، ورشة عمل النقابات العربية.
23. مصطفي عمر التير: رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي:مجلة المستقبل العربي العدد(نوفمبر2012).

دور نظام محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء في المستشفيات الحكومية

(بالتطبيق على مستشفي الملك نمر الجامعي)

إعداد/ د. مهند جعفر حسن حبيب أستاذ المحاسبة المساعد – كلية الاقتصاد - جامعة شندي

إعداد/ د. عصام عبد المطلب عثمان – عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة دنقلا

Abstract

This study aimed to identify the nature of responsibility accounting and the importance of its use in the service of government units, particularly public hospitals system and by clarifying the role of the reports which are provided to evaluate the performance of departments in these hospitals and the provisions of control.

The study reached that the use of responsibility accounting system helps the hospital in the provisions of control and works to protect their assets and property and rational use.

The study recommended that the organization of seminars and workshops for the departments and sections in government hospitals to introduce accountability and responsibility for their role in the planning, control and evaluate the performance and the development of awareness among employees of the importance and the need to apply the responsibility accounting for its benefits and opportunities for their improvement and development system.

مستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية نظام محاسبة المسؤولية وأهمية استخدامه في الوحدات الحكومية الخدمية وبصفة خاصة المستشفيات الحكومية وذلك من خلال توضيح دور التقارير التي يوفرها في تقييم أداء الأقسام في هذه المستشفيات وإحكام الرقابة عليها.

توصلت الدراسة إلى أن استخدام نظام محاسبة المسؤولية يساعد المستشفي على إحكام الرقابة ويعمل على حماية أصولها وممتلكاتها وترشيد استخدامها. أوصت الدراسة بضرورة تنظيم السمنارات والورش للإدارات والأقسام في المستشفيات الحكومية للتعرف على محاسبة المسؤولية ودورها في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وتنمية الوعي لدى العاملين فيها بأهمية وضرورة تطبيق نظام محاسبة المسؤولية لما يقدم من فوائد وفرص نحو التحسين والتطوير.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

مع تطور المحاسبة الإدارية و أنظمة المعلومات المالية والإدارية فقد واكبت محاسبة المسؤولية هذا التطور لتلبي حاجات الإدارة و أصبحت تؤدي دوراً فاعلاً في تقييم كفاءة الإدارة وفاعليتها، وفي عمليات التخطيط والرقابة على الموارد المتاحة في الوحدة الاقتصادية (إبراهيم، 2011م، 168).

تعتبر المستشفيات الحكومية إحدى أهم الوحدات الحكومية الخدمية التي تتصف بتعدد أنشطتها وعملياتها بالإضافة إلى تعدد الإدارات والأقسام وكبر حجم العاملين فيها، وحتى تتمكن إدارة هذه المستشفيات من القيام بمهامها من تخطيط ورقابة وتقييم بطريقة جيدة فلابد لها من الاهتمام باستخدام الأساليب الحديثة وعلى وجه التحديد نظام محاسبة المسؤولية وذلك لما له من دور وأثر واضح في تقييم أداء الإدارات والأقسام والرقابة عليها.

مشكلة الدراسة: على الرغم من أهمية وفعالية المفاهيم والأدوات الحديثة للمحاسبة الإدارية في العملية الإدارية وبالأخص نظام محاسبة المسؤولية والذي يساعد الإدارة في الرقابة وقياس الأداء كما يمكنها من التخلص من الأعباء التنفيذية وحل المشاكل اليومية إلا أنه لم يجد حظه من الاهتمام والتطبيق من قبل إدارات المستشفيات الحكومية وذلك لعدم إلمامهم الكافي بأهمية هذا النظام وما يقدمه من فوائد في سبيل ترقية الأداء وتطويره وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:-

- إلى أي مدى يمكن نظام محاسبة المسؤولية الوحدات الحكومية الخدمية (المستشفيات) من إحكام الرقابة؟
- ما هو دور التقارير الرقابية التي يقدمها نظام محاسبة المسؤولية في تقييم أداء الأقسام في المستشفيات الحكومية؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في تنمية الوعي لدى المدراء والعاملين في الوظائف ذات الصلة بالمستشفيات الحكومية بأهمية استخدام نظام محاسبة المسؤولية ودوره في تقديم المعلومات الملائمة التي تساهم في عمليات الرقابة وتقييم الأداء وتوضيح المتطلبات اللازمة للتحول نحو تبني تطبيقه في هذه المستشفيات.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي ماهية نظام محاسبة المسؤولية وأهمية استخدامه في الوحدات الحكومية وعلى وجه التحديد المستشفيات وإبراز دور التقارير التي يوفرها في تقييم أداء الأقسام والإدارات وإحكام الرقابة عليها.

فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظام محاسبة المسؤولية وكفاءة نظام الرقابة في المستشفيات الحكومية، وأن التقارير التي يوفرها نظام محاسبة المسؤولية تساعد في تقييم أداء الأقسام في المستشفيات الحكومية.

مناهج الدراسة: اعتمد الباحثان علي المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، المنهج الاستقرائي لصياغة مشكلة الدراسة، المنهج الاستنباطي لصياغة الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على الكتب والمراجع والبحوث والدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة للحصول على البيانات الثانوية وقد تم استخدام الاستبانة كأداة للحصول على البيانات الأولية.

حدود الدراسة: الحد المكاني: المستشفيات الحكومية (مستشفي الملك نمر الجامعي). الحد الزماني:(2016م).

تنظيم الدراسة:

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة.

ثالثاً: الدراسة الميدانية.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

1) **مفهوم محاسبة المسؤولية:** تعتبر محاسبة المسؤولية هي مفتاح توجيه الجهود نحو هدف مكافحة الانحرافات السالبة وتنمية الانحرافات الموجبة، أو أنها مفتاح قياس الوحدة الاقتصادية، حيث أنها تؤدي إلى تأكيد الرغبة العزيمة و القدرة على التحدي من خلال تنمية روح الابتكار للوحدة إلى أفضل استغلال للطاقة أو الموارد المتاحة (هايتجر وماتولتش، 3003م، 42). كما تم تعريفها بأنها نشاط محاسبي إداري يهدف إلى تحقيق الرقابة على الأداء عن طريق ربط المسؤولية عن الإنفاق (أو الدخل) بالمستويات الإدارية المختلفة في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية طبقاً لبرنامج محدد أو خطة سابقة أو موازنة تقديرية بحيث يمكن إصدار التقارير المالية عن الأداء المخطط والفعلي لكل مركز مسئولية ويتم معالجة الانحرافات بكفاءة (شافعي و عباس، 1981م، 461).

2) **نظام محاسبة المسؤولية و المفاهيم الإدارية المرتبطة بها:** ارتبط مفهوم نظام محاسبة المسؤولية ببعض المفاهيم الإدارية و المحاسبية مثل اللامركزية، الإدارة بالاستثناء والإدارة بالأهداف، وهذه المفاهيم الحديثة جاءت مكملة لنظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في المؤسسات كما يلي:-

أ) نظام محاسبة المسؤولية واللامركزية: تعني اللامركزية تفويض صلاحيات وسلطات اتخاذ القرارات من الإدارة العليا إلى الإدارة الدنيا والأفراد الذين يعملون فيها وذلك نتيجة لكبر حجم المؤسسات سواء كانت الحكومية أو

الاقتصادية وإفساح المجال أمام الإدارة العليا للقيام بعمليات التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العليا للمؤسسة على أكمل وجه، إن وجود محاسبة المسؤولية مرتبط بوجود اللامركزية لأن مفهوم محاسبة المسؤولية يقوم على تفويض الأعمال و الصلاحيات إلى مراكز المسؤولية من الإدارات العليا إلى الإدارات الوسطي والدنيا وهذا يتشابه مع مفهوم اللامركزية، وهناك العديد من المزايا والسلبيات في استخدام اللامركزية في المنشآت الاقتصادية فمثلاً من مزاياها أن اللامركزية توزع صلاحيات على الإدارات المختلفة في المنشأة، وبالتالي التخفيف من أعباء ومسئوليات الإدارات العليا وأيضاً لإعطاء الإدارات الأخرى الحافزية للقيام بالأعمال الموكلة إليها وكذلك منح اتخاذ القرار إلى الشخص الأقرب للواقع في التنفيذ وتسهيل عملية الاتصال بين الإدارات المختلفة والمساعدة على تنمية قدرات المنشأة وفرز المدراء المتميزين (أبو نصار، 2014م، 66).

ب) نظام محاسبة المسؤولية والإدارة بالاستثناء: إن الإدارة بالاستثناء هو مبدأ من مبادئ القيادة التبادلية التي تعني أن على القائد عدم التدخل في العمل ما لم يلاحظ انحرافات من التابعين عن القواعد والمعايير الموضوعة، وإن تدخل القائد ينبغي أن يكون موجهاً فقط نحو تصحيح الانحرافات أو لجعل العاملين يحققون المستويات والمعايير المطلوبة. يؤدي تطبيق نظام محاسبة المسؤولية إلى تطبيق ما يعرف بمبدأ الإدارة بالاستثناء، حيث ينعكس تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء في أن نظام محاسبة المسؤولية يهيئ للإدارة العليا التفرغ للقرارات الحيوية والاستراتيجية من خلال تخليصها من تفاصيل الأعمال التي يمكن للإدارات الأقل تأديتها بكفاءة، فأي مستوى إداري بالمنظمة لا يمارس ولا يراقب من العمليات إلا بما يؤهله موقعه التنظيمي لذلك (كحاله وحنان، 2004م، 97).

ج) نظام محاسبة المسؤولية ونظام الإدارة بالأهداف: يتمثل نظام الإدارة بالأهداف في تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها في فترة زمنية معينة وتحديد الأساليب اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتحديد مقاييس الأداء، ثم تقييم النتائج الفعلية بناءً على هذه المقاييس، حيث يقوم بهذه العملية كل من الرؤساء و المرؤوسين. إن تطبيق نظام الإدارة بالأهداف يعني اتفاق الرؤساء بمختلف مستويات السلطة بالمنظمة مع العاملين في وحداتهم على تلك الأهداف المحددة والمتوقع الوصول إليها، والتي يتم مقارنة الأهداف المتوصل إليها بها، فلابد من النظر للنتائج التي تم مقارنتها مسبقاً بما توصلت إليه المنظمة من أهداف بدلاً من التركيز على الأنشطة فقط. إن محاسبة المسؤولية لها دور كبير في تطبيق نظام الإدارة بالأهداف، وذلك بالربط بين الموازنات التخطيطية التي تعتبر من أهم مقومات محاسبة المسؤولية وبين مراكز المسؤولية نفسها، حيث تعد الموازنات التخطيطية هدفاً جوهرياً يسعى مركز المسؤولية لتحقيقه (كحاله وحنان، 2004م، 99).

3- أنواع مراكز المسؤولية: تقسّم مراكز المسؤولية بشكل رئيسي إلى ثلاثة أقسام هي:- (أبو نصار الدسوقي، 1992م، 103).

أ) مركز إنفاق (التكلفة): وذلك في حالة ما إذا كانت تقارير الأداء التي يصدرها نظام محاسبة المسؤولية قاصرة علي قياس التكاليف أو (المصروفات) التي يقوم بإنفاقها مركز المسؤولية، ولكنها لا تقيس الإنتاج (المخرجات) ينطق ذلك بالدرجة الأولى علي مراكز الخدمات الإدارية مثل قسم المحاسبة أو شؤون العاملين.

ب) مركز الربحية: عندما يكون قياس الأداء في مراكز المسؤولية منصباً على المدخلات ممثلة في التكاليف والمخرجات ممثلة في الإيرادات يسمى مركز المسؤولية مركز ربحية، ويعتبر تقسيم المنشأة إلى مراكز ربحية مفيداً إلى

حد كبير في تقييم أداء مراكز الإنتاج المختلفة أو خطوط الإنتاج المتعددة أو أقسام المنشأة أو فروعها، فكل مركز ربحية يعامل كمنشأة مستقلة يمكن إعداد قوائم دخل لها توضح إيراداتها ونفقاتها وتحديد أرباحها، فإن الربح في هذه الحالة يعتبر مقياساً لكفاءة أو عدم كفاءة الأداء.

ج) مركز الاستثمار: قد لا تقتصر مسؤولية مديري المراكز على جوانب الإيرادات والتكلفة فقط ولكن تتعداها إلى مسؤوليتهم عن الاستثمار الأمثل لمجموعة من الأصول بحيث يمكن اعتبار مركز المسؤولية منشأة مستقلة يمكن أن تعد لها قوائم دخل وقوائم مركز مالي أيضاً في هذه الحالة نطلق على هذه المراكز اسم مراكز استثمار.

4- المبادئ الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية: هنالك مجموعة من المبادئ تقوم عليها محاسبة المسؤولية وهي (الدسوقي، 1992 م، 418):-

أ) تبني محاسبة المسؤولية علي تقسيم المستويات الإدارية بهدف إعداد موازنة لكل مستوى، والشخص الذي يكون مسئولاً عن هذا المستوى يكون مسئولاً عن النفقات التي تحدث في هذا المستوي. ويتطلب هذا التقسيم ضرورة تقسيم التكلفة إلى تكلفة يمكن الرقابة عليها وتكلفة لا يمكن الرقابة عليها، مثل التكلفة المتغيرة والتكلفة الثابتة.

ب) نقطة البداية في محاسبة المسؤولية هي الخريطة التنظيمية للمنشأة، والسلطة تؤدي إلى المسؤولية عن تكاليف محددة.

ج) التكلفة في كل موازنة لمستوى مسؤولية يجب أن تكون مختصرة على التكاليف الممكن الرقابة عليها.

5- **أهداف محاسبة المسئولية:** من الأهداف التي تسعى محاسبة المسؤولية لتحقيقها (عمر، 2003م، 187):-

أ- يهدف نظام محاسبة المسؤولية إلى إيجاد علاقة مباشرة بين التكاليف والإيرادات والأشخاص المسئولين عنها على أساس إمكانية التحكم والقابلية للرقابة، لتتبع المسؤولية عن هذه التكاليف والإيرادات.

ب- يهدف نظام محاسبة المسؤولية إلى تبويب وتجميع وتحليل عناصر التكاليف والإيرادات بالنسبة لوحدات المسؤولية، حيث يمكن تحديد حجم المشكلات الإدارية والانحرافات بالنسبة لكل فرد أو مستوى إداري مسئول تمهيداً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ج- يعد نظام محاسبة المسؤولية أسلوباً رقابياً يساعد في تنفيذ العمليات والرقابة على هذه العمليات بصورة أكثر فاعلية.

6- مقومات تطبيق نظام محاسبة المسئولية: إن مقومات أي نظام محاسبي هي عبارة عن الأسس والأدوات والإجراءات التي يرتكز عليها هذا النظام المحاسبي في التطبيق العملي، وبالرغم من خصوصية تطبيق كل نظام محاسبي في الحياة العملية تبعاً لطبيعة تنظيم الوحدة الاقتصادية وأسلوب إدارتها وعملياتها فإن هناك مقومات رئيسة مشتركة في أي نظام لمحاسبة المسؤولية، وفيما يلي توضيح لمقومات هذا النظام (سليمان، 2002م، 87 ــ90):-

أ- تقسيم الهيكل التنظيمي داخل المنشأة إلى مراكز مسئولية: ويعد التنظيم الإداري بمثابة العمود الفقري الذي يبني عليه نظام دقيق للمساءلة، فهو أهم المقومات التي يعتمد عليها نظام محاسبة المسؤولية، حيث يتم توضيح خطوط السلطة والمسؤولية في التنظيم الإداري للوحدة الاقتصادية. مما يؤدي إلى تحديد المستويات الإدارية المختلفة في التنظيم، وكذا وحدات الإشراف والمسؤولية والأشخاص المسئولين عن هذه الوحدات. لقد عرف التنظيم الإداري بأنه الإطار الذي يضم القواعد واللوائح والصلات بين الأفراد، ويحدد سلطات العاملين ومسئولياتهم وواجباتهم لتحقيق أهداف الخطة، بعد ما تم تجميع أوجه النشاط اللازم لذلك.

ب- الموازنات التخطيطية لمراكز المسئولية: حيث يتم استخدام الموازنات للرقابة وتقييم الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط لكل مركز مسئولية، حيث أن محاسبة المسؤولية تتطلب ضرورة ربط المعايير والفعاليات بالمسئوليات، ولكي تتمكن الإدارة من تقييم الأداء لهذه المسئوليات كل على حده، يجب أولاً قياس الأداء الفعلي لكل مركز مسئولية على حده، وذلك بواسطة الأنظمة المحاسبية المبنية على أسس علمية، وبذلك يمكن استخدام الموازنات التخطيطية المعدة لكل مركز مسئولية، لتكون المرجع والمعيار للحكم على نتيجة الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات الناتجة عن اختلاف الأداء المخطط عن الأداء الفعلي.

ج- قياس الأداء الفعلي و مقارنته بالأداء المخطط و تحليل الانحرافات: إن قياس الأداء الفعلي لمديري مراكز المسؤولية يستلزم بيانات فعلية يتم القياس من خلالها، وتنشأ عملية القياس مع بدء الأنشطة في الوحدة الاقتصادية، وتعمل كل فروع المحاسبة (المالية والتكاليف والإدارية) في عملية القياس الفعلي، وبعد انتهاء عمل النظام المحاسبي وتحديد الأداء الفعلي وفق المبادئ المحاسبية، يتم ربط الأداء الفعلي بالأداء المخطط لكل مراكز المسؤولية، وتخصص له تكاليفه وإيراداته التي نشأت وتأثرت بقرارات رئيسية، وفق قابلية التكلفة والإيراد للرقابة. ويكون قد توفر لكل مركز من مراكز المسؤولية ما يخصه من تكلفة وإيراد مخطط فعلي، وبذلك تسهل عملية قياس الأداء في كل مركز مسئولية. يتم تحليل الانحراف الحاصل بين الأداء الفعلي والأداء المخطط، والذي يكون سالباً أو موجباً وفي كلتا الحالتين يعد هذا انحرافاً عن المخطط. وينحصر حدوث الانحرافات بين الأداء الفعلي و الأداء المخطط إلى سببين هما عدم الدقة في المعدلات التخطيطية ومعايير الأداء وعدم الكفاءة في التنفيذ الفعلي.

د- تقارير الأداء لمراكز المسئولية: إعداد تقارير يتم من خلالها تحليل الانحرافات للأداء الفعلي عن الأداء المخطط بهدف تحديد الجهة المسئولة عن الانحرافات ويجب محاسبة كل مدير مركز مسئولية عن الأنشطة التي تتم داخل هذا المركز والتي تدخل في نطاق تحكمه ورقابته، ويجب على جميع مديري مراكز المسؤولية أن

يشتركوا في وضع الموازنات الخاصة بمراكزهم، والتي بناءً عليها سيتم محاسبتهم، ويتم ذلك عن طريق إعداد التقارير التي تقيس وتحلل أسباب انحرافات الأداء الفعلي عن الأداء المخطط. ويجب تقييم أداء كل مركز مسئولية، وتوصيل تقارير الأداء من خلال التغذية العكسية للمعلومات إلى كل مدير بسرعة في الوقت المناسب.

تُعد تقارير الأداء من الوسائل الرقابية الهامة إذا ما أمكن التعرف على أسباب انحرافات الأداء الفعلي عن المعايير المحددة مقدماً، وتستخدم التقارير لإبلاغ المسئولين بها ومتابعتها والقيام باتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية ملائمة، ويعرف التقرير بشكل عام على انه "عرض للحقائق الخاصة بموضوع معين أو مشكلة معينة عرضاً تحليلياً بطريقة متسلسلة مع ذكر الاقتراحات التي تتماشى مع النتائج التي تم التوصل إليها بالدراسة والتحليل" إن إيصال المعلومات عن مراكز المسؤولية في المستويات الإدارية الدنيا إلى المستويات الإدارية العليا يتم في شكل تقارير أداء، حيث تعد هذه التقارير وسيلة اتصال رسمي بين المستويات المختلفة في التنظيم الإداري في الوحدة الاقتصادية، وتبين هذه التقارير الأداء الفعلي والأداء المخطط والانحرافات بينهما عن فترة مالية محددة، وكذلك تحليل الانحرافات وتفسير أسبابها وتحديد المسؤولية عنها.

هـ- نظام الحوافز: تتبع الأهمية الأساسية لنظام الحوافز من أهمية العنصر البشري كأحد عناصر الإنتاج التي يمكن من خلالها استخدامها بكفاءة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية. ولقد عرفت الحوافز على أنها مجموعة من العوامل و المؤثرات الخارجية التي تثير الفرد وتدفعه لأداء الأعمال الموكلة إليه على خير وجه.

الرقابة وتقييم الأداء:

1/ مفهوم الرقابة: تقوم الرقابة في المشروع على التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة وقواعد المنشأة، وقد تم تعريفها على أنها تتبع الأداء لكافة الوظائف المكونة للمشروع من آجل كشف الانحرافات الحالية والمستقبلية والعمل على تلافيها بالشكل الذي يحقق الوصول إلى الهدف المنشود في أقصر وقت ممكن (حزوري، 1991م، 149). كما تم تعريفها أيضاً بأنها وسيلة

الإدارة إلى متابعة التنفيذ والتحقق من أن الأنشطة تتم وفقاً للخطط الموضوعة، وأن القرارات تنفذ تنفيذاً سليماً، وأن الأهداف المرغوبة سوف تتحقق (السلمي، ب ت، 309). الرقابة هي الوظيفة التي تتضمن أن الأنشطة توفر لنا النتائج المرغوبة وتتعلق الرقابة بوضع الأهداف وقياس الأداء واتخاذ الإجراء التصحيحي (ديسلر، 1998م، 614). كما تم تعريفها علي أنها إدراك بسيط للتنظيم والأساليب والمقاييس والإحداثيات داخل المؤسسة لأجل تنشيط التحكم في المؤسسة (Charles. 2008 ، 52). تتكون الرقابة من عدة خطوات وهي كما يلي (القريوتي، 2001م، 255):-

أ- تحديد مجال الرقابة.

ب- وضع المعايير والمقاييس الرقابية.

ج- الكشف عن الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب.

2/ أهمية الرقابة: تظهر أهمية الرقابة والحاجة إليها نتيجة لتوفر العديد من الأسباب وذلك على النحو التالي (الصحن والشريف، 2000م، 338):-

أ- أن هنالك فجوة زمنية بين الوقت الذي تتم فيه تحديد الأهداف والخطط والوقت الذي يتم فيه تنفيذها، وخلال هذه الفترة قد تحدث ظروف غير متوقعة تسبب انحرافاً في الإنجاز عن الأداء المرغوب فيه، وهنا يظهر دور الرقابة في تحديد هذا الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليه، المنشاة تعمل في نظام مفتوح علي البيئة والتي تتصف بالتغير المستمر في عناصرها مثل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتصرفات المنافسين وغيرها. وأي تغير في هذه العوامل يؤدي إلى تغيرات في النتائج المرغوبة.

ب- عادة ما تختلف أهداف التنظيم عن أهداف الأفراد المتعاملين داخل هذا التنظيم فتوقعات الأفراد والأهداف وأهدافهم الشخصية قد تتعارض مع ما تسعى المنشاة إلى تحقيقه ومن ثم فان الرقابة الفعالة تسعي إلى ضمان أن عمل الأفراد موجهاً أساساً وفي المقام الأول نحو تحقيق الأهداف التنظيمية والنظام الرقابي الفعال هو الذي يحقق

المواءمة بين هذين النوعين من الأهداف حتى يقلل الصراعات والنزاع بين الأفراد والمنظمة.

3/ أنواع الرقابة: تتكون الرقابة من:- أ- رقابة طبقاً للتوقيت الزمني لأدائها: إلى رقابة سابقة تتم الرقابة السابقة قبل بداية العمليات والأنشطة في الشركة تشمل الرقابة السابقة مراجعة كل السياسات والإجراءات والقواعد الموضوعة وذلك بهدف التأكد من الأنشطة المخططة وفقاً للتنفيذ الذي سوف يتم فحص المواد وتدريب العمال قبل بداية الإنتاج. حيث مهمة القائمين علي التنفيذ بالمعلومات والبيانات المتصلة بنصيبهم من الخطط في شكل أهداف كمية ونوعية ويحاسب كل منهم على ما حققه منها بعد ذلك (حسن، ب ت، 198). رقابة جارية (مستمرة): تشير إلى الرقابة التي تؤدي في الوقت الذي يتم فيه تنفيذ العمل والتي تتوقع حدوث انحرافات معينة قبل وقوعها، وذلك حتى يتخذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب وقبل الاكتمال من النتائج والانتهاء من التنفيذ، والميزة الأساسية لهذا النوع من الرقابة هو تحديد المشاكل وتحجيمها قبل أن تتفاقم وتسبب خسائر كبيرة للمنشأة (عبد الغفار، ب ت، 48). الرقابة اللاحقة (بعد التنفيذ أو التاريخية): تتم هذه الرقابة بعد انتهاء العمل أو الإنتاج وذلك من خلال جمع معلومات عن الأداء الفعلي وتحليل هذه المعلومات والوصول للنتائج (حسن، ب ت، ص198) وهي تعني القيام برصد النتائج وإبلاغها بعد فتره طويلة نسبياً من حدوثها فهي تقوم بإخبار الإدارة إلى أي مدى تم مقابلة الأهداف الموضوعة سلفاً بعد حدوثها (الصحن، 1979م، 348).

ب- رقابة حسب وسيلة ممارستها إلى رقابة عن طريق الملاحظة الشخصية: حيث يقوم المسئول عن المشروع بتفقد مكان العمل ميدانياً للإشراف على كيفية التنفيذ وتتبع الأداء في مواقع العمل مباشرة (السلمي، ب ت، 313). الرقابة عن طريق التقارير: تعتبر التقارير التي تعدها الأجهزة الرقابية أو الإدارات المنفذة عن سير الأداء في أقسامها من أفضل وأنجح أنواع قياس الأداء ويتم إعداد التقارير أفراد أو جهات

رسمية. وهنالك نوعان من التقارير هما(حزوري، 1991م، 165): التقارير الدورية: وهي وسيلة لنقل المعلومات اللازمة عن التنفيذ من مراكز العمل بأنواعها واختصاصاتها المختلفة إلى الإدارة العليا ضمن فترات منتظمة. التقارير الاستثنائية: تعد هذه التقارير لمعالجة مشكلة معينة ومحددة، وبالتالي فهي لا تمتاز بالدورية والتكرار.

ج- الرقابة حسب الجهة التي تمارسها إلى:- الرقابة الخارجية: هي كافة الأشكال التي يمارسها أفراد اعتباريون يتبعون لجهات رسمية خارجة عن الهيكل الإداري للمشروع (الصبان، 2000م، 63). الرقابة الداخلية هي كافة الأشكال التي يمارسها أفراد يتبعون للهيكل الإداري للمشروع وهي وضعت لأجل منع الغش من قبل الموظفين (الصبان، 2000م، 63).

4/ مفهوم تقويم الأداء: نجد أن مفهوم تقويم الأداء يتكون من كلمتين وكل كلمة مدلولها كما يلي (مجد الدين، 1402هـ، 165)

أ- تقويم: تعني في اللغة العربية أزال الاعوجاج حيث يقال قوم الشئ بمعني جعله مستوياً، أي جعله مستقيماً وإزالة اعوجاجه والشيء القويم هو الشيء المعتدل وبهذا المعني كلمة تقويم أشمل وأعم من كلمة تقييم وهي تعني تثمين أو ثمن الشيء أو قياس الشيء وإعطائه قيمة واثبات قيمته.

ب- الأداء: ويعني في اللغة العربية الفعل أو العمل ويقال أدى العمل إذا قضاه وأنجزه ويستخدم مصطلح الأداء في التعبير عن التنفيذ الفعلي لمرحلة العمل ومستوى الكفاءة والجهد المبذول فيه.

كما تم تعريفه على أنه (عملية مراقبة) حيث تعد عملية تقويم الأداء هي جزء مهم من الرقابة والغاية منه تحديد المشكلة التي تعترض أداء المشروع، وهو عملية قياس الأعمال المنجزة مع مقارنتها وفقاً لما مخطط له مسبقاً، التي تؤدي إلى كشف نقاط القوة والضعف والانحرافات.(الزبيدي، 2000م، 69)

5/ أهمية تقويم الأداء: تظهر أهمية تقويم الأداء في أنها تحقق التعرف علي مدى تحقيق الأهداف المرسومة من خلال متابعة تنفيذ الأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية ضمن الخطة المحددة لفترة معينة من الزمن، تتحقق هذه العملية في المنشآت الاقتصادية من واقع البيانات والمعلومات التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ويحقق القيام بالعمل على أفضل صورة ممكنة.(آل آدم، 2000م، 20)

6/ عناصر تقويم الأداء: تتمثل عناصر تقويم الأداء في ثلاث عناصر أساسية:-

أ. الفعالية: ويقصد بها فحص مدي تحقيق النتائج المستوفاة أو الأهداف المرجوة بمراقبة فعالية الأداء فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنشأة، بالإضافة إلى مراقبة النتائج الفعلية لنشاطاتها مقارنة بالنتائج المستهدفة (موسي، 1975م، 635).

ب. الكفاءة: ويقصد بها فحص العلاقة بين المخرجات من السلع والخدمات والموارد التي استخدمت من أجل إنتاجها، وكذلك الاهتمام بالحد الأقصى للمخرج بالنسبة لمدخل معين (فيروز، 2001م، 28).

ج. الاقتصادية: ويقصد بها فحص الكيفية التي يتم بها استخدام الموارد للتأكد من تقليل تكلفتها إلى أدني مستوى ممكن مع الأخذ في الاعتبار الجودة المناسبة بمراقبة مدى التوفر في الأنشطة الإدارية وفقاً للمبادئ والممارسات السليمة والسياسات الإدارية (سعيد، 1993م، 122).

7/ أهداف تقويم الأداء: هنالك العديد من الأهداف التي تحققها عملية تقويم الأداء (الزبيدي، 1993م، 122):-

أ. يوفر نظام للمعلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة.

ب. يظهر تقويم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ.

ج. يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنشآت المختلفة.

د. يؤدي تقويم الأداء إلى الكشف عن العناصر المتكافئة وتحديد العناصر التي تحتاج مساعدة من أجل النهوض بأدائها.

الدراسات السابقة

يستعرض الباحثان بعض من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة

1/ دراسة (إبراهيم، 2003): هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم محاسبة المسؤولية وتعريفها وبيان أهدافها وخصائصها وأهميتها ودراسة مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية من حيث الهيكل التنظيمي وربطه بمركز المسؤولية وإعداد الموازنات التخطيطية وقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمخطط، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مراكز المسؤولية المرتبطة بالهيكل التنظيمي للشركات هي محددة بشكل دقيق ولكل المستويات الإدارية. أوصت الدراسة بضرورة تحديد دقيق ومفصل وواضح للهيكل التنظيمي والسعي في تطبيق محاسبة التكاليف من خلال أقسام مستقلة والعمل على تطبيق نظام الموازنات التخطيطية على مستوى مراكز المسؤولية كل على حدة.

2/ دراسة (نمر، 2008): هدفت الدراسة إلى بيان دور التقارير الرقابية في تقويم الأداء في ظل تطبيق نظام محاسبة المسؤولية ودورها في ظل تطبيق النظم المحاسبية الأخرى، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن للتقارير الرقابية دوراً هاماً وتأثيراً كبيراً في تقويم أداء المؤسسات بأنواعها التي تطبق نظام محاسبة المسؤولية إلا أن هذا الدور يكون أكثر أهمية وتأثير في مؤسسات القطاع الخاص. أوصت الدراسة إلى ضرورة وضع نظام جيد لتدريب العاملين والاهتمام بالتأهيل العملي والتدريب المستمر والمتنوع في مجالات العمل الرقابي للمسئولين عن إعداد التقارير وأيضاً ضرورة الالتزام بإعداد وتقديم التقارير الرقابية في موعدها وفي الوقت المناسب ومراعاة السرعة والدقة في إعدادها وتقديمها للجهات المستفيدة منها.

3/ دراسة (عبد العظيم، 2009): هدفت الدراسة إلى توضيح دور محاسبة المسؤولية في مجال الرقابة الداخلية بمصانع المياه الغازية وكيفية تطبيقها والتعرف على المقومات

والمتطلبات التي يحتاجها تطبيق محاسبة المسؤولية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق محاسبة المسؤولية بمصانع المياه الغازية يؤدي إلى تسهيل عملية الرقابة الداخلية وأيضاً يؤدي إلى حماية الأصول وترشيد استخدامها. أوصت الدراسة بضرورة وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط السلطة والمسؤولية داخل مصانع المياه الغازية بالسودان ويقوم على النظام اللامركزي وتفويض السلطات وأن يكون هنالك قسم للمراجعة الداخلية بمصانع المياه الغازية يتابع تقرير محاسبة المسؤولية.

4/ دراسة (سهام، 2010): هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية محاسبة المسؤولية ودورها في تقويم الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل إضافة للمعرفة العلمية عن دور محاسبة المسؤولية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بالبنك يساعد على زيادة الأرباح وتقليل تكاليف التشغيل. تعتبر محاسبة المسؤولية أداة من أدوات تقويم الأداء بالمؤسسات. أوصت الدراسة بضرورة التزام البنك بتطبيق محاسبة المسؤولية بالمعايير العلمية السليمة مما يساعده على تقليل تكاليف التشغيل وأيضاً ضرورة الاستفادة من المعلومات التي يوفرها نظام محاسبة المسؤولية بالبنك في تفعيل دور الرقابة بأنواعها المختلفة لما لها من دور كبير ومهم في إعطاء صورة عن أداء تلك المؤسسات.

5/ دراسة (السنوسي، 2012): هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه محاسبة المسؤولية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية بديوان الضرائب الاتحادي مع التعرف على الأساليب العلمية والعملية في تسجيل بيانات التكاليف توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق أسلوب محاسبة المسؤولية يساعد على ترقية الأداء وتحقيق أهداف ديوان الضرائب الاتحادي. أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور أسلوب محاسبة المسؤولية لتقويم الأداء بالمؤسسات الحكومية لما لها من أثر كبير في رفع مستوى الأداء عند تطبيقها بصورة كاملة وأيضاً تلقي محاسبة المسؤولية الضوء على المتابعة الدورية والتقارير المقارنة وتحليل الانحرافات المهمة.

ثالثاً: الدراسة الميدانية

1. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمستشفي الملك نمر الجامعي، أما عينة الدراسة فهي عينة قصدية تم اختيارها من العاملين في الوظائف ذات الصلة بموضوع الدراسة من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثان بتوزيع عدد(35) استبانة على المستهدفين في عينة الدراسة وكانت استجابتهم بنسبة (100٪).

2ـ أداة الدراسة: استخدم الباحثان الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات من عينة الدراسة.

3. وصف الاستبانة: أرفق الباحثان خطاباً للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من الاستبانة، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسين:- القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والتي تمثلت في العمر والمؤهل العلمي والمسمي الوظيفي وسنوات الخبرة. القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (12) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عما تصفه كل عبارة وفق مقياس "ليكرت الخماسي" المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على محاور (فرضيات) الدراسة كما يلي: المحور الأول احتوى على (6)عبارات، المحور الثاني احتوى على (6) عبارات.

4ـ الثبات والصدق الظاهري لأداة الدراسة: من أجل التحقق من صدق الأداة (الاستبانة) وثباتها تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها علي بعض الأكاديميين المختصين من أساتذة الجامعات بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها وقد تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها علي المبحوثين.

5. الثبات والصدق الإحصائي: تم حساب الثبات والصدق لأداة الدراسة من هذه العينة بموجب معادلة

ارتباط ألفا كرو نباخ وكانت نتائج اختبار معامل ارتباط كرو نباخ لهذه الدراسة كما في الجدول التالي:-

جدول رقم (1): الثبات والصدق الإحصائي

المعامل	القيمة	التفسير
الصدق	0.8	إجابات أفراد عينة الدراسة تتميز بدرجة صدق عالية
الثبات	0.7	إجابات أفراد عينة الدراسة تتميز بدرجة ثبات عالية

المصدر: إعداد الباحثين، مخرجات برنامج Spss 2016م

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط ألفا كرو نباخ للصدق تساوي 0.8 وهي أكبر من 0.5 عليه فإن إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الاستبانة تتميز بدرجة صدقة عالية، وكذلك نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط ألفا كرو نباخ للثبات تساوي 0.7 وهي أكبر من 0.5 عليه فان إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة تتميز بدرجة ثبات عالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام برنامج (SPSS مختصر Statistical) Package for Social Sciences والتي تعني بالعربية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية في معالجة البيانات وتحليلها إحصائياً والأساليب الإحصائية المستخدمة في ذلك هي:- اختبار معامل ارتباط ألفا كرنباخ لمعرفة صدق وثبات عبارات الاستبانة، التوزيع التكراري، النسب المئوية، الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) للعينة الواحدة (one sample T-Test) لدلالة الفروق بين الإجابات.

تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

للتعرف على خصائص العينة المبحوثة تم سؤال المبحوثين عن العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة وجاءت إجاباتهم كما هو موضح في الجدول أدناه:-

جدول رقم (2): خصائص عينة الدراسة

البيان	الفئات	العدد	النسبة
العمر	اقل من 30 سنة	7	20
	30 - 40 سنة	12	34.3
	41 - 50 سنة	11	31.4
	51 سنة فأكثر	5	14.3
	المجموع	35	%100
المؤهل العلمي	دبلوم	4	11.4
	بكالوريوس	24	68.6
	ماجستير	7	20
	المجموع	35	%100
المسمى الوظيفي	مدير مالي	1	3.3
	مراجع داخلي	5	14.3
	محاسب	23	76.7
	أخرى	6	17.1
	المجموع	35	%100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنة	6	17.1
	5 إلى 10 سنة	10	28.6
	11 واقل من 15 سنة	16	45.7
	أكثر من 15 سنة	3	8.6
	المجموع	35	٪100

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الدراسة الميدانية 2016م.

يتبين من الجدول (2) أعلاه أن أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (اقل من 30 سنة) حيث بلغ عددهم (7) فرداً بنسبة 20٪ ،ثم يليهم الفئة العمرية من(30 - 40 سنة) بلغ عددهم (12) فرداً بنسبة 34.3٪ ، ثم يليهم الفئة من (41 - 50 سنة) بلغ عددهم (11) فرد بنسبة31.4٪ ، أما أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية(51 سنة فأكثر) بلغ عددهم (5) بنسبة 14.3٪ ، ونلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة أعمارهم تتراوح بين 30 إلى 40 سنة. يوضح الجدول أعلاه أيضاً أن أفراد الدراسة الذين لديهم المؤهل العلمي دبلوم بلغ عددهم (4) فرداً وبنسبة 11.4٪ ثم يليهم الأفراد من ذوي المؤهل العلمي بكالوريوس حيث بلغ عددهم (24) فرداً بنسبة 68.6٪ ، ثم يليهم الأفراد من ذوي المؤهل العلمي ماجستير حيث بلغ عددهم (7) فرداً وبنسبة 20٪ ويمكن القول بأن غالبية المبحوثين يتمتعون بتأهيل بكالوريوس. كما يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من المحاسبين حيث بلغ عددهم (23) فرداً بنسبة 76.7 ٪. ثم يليهم المبحوثين حسب الوظيفة من التخصصات الأخرى حيث كان عددهم متساوي (6) أفراد بنسبة 17.1٪ ، ثم يليهم المبحوثين حسب الوظيفة مراجع داخلي حيث كان عددهم (5) بنسبة 14.3٪ ثم يليهم وظيفة مدير مالي حيث بلغ عددهم (1) فرداً بنسبة 3.3٪ ويتبين من الجدول أعلاه أن هنالك (6) أفراد وبنسبة 17.1٪ خبرتهم (اقل من5 سنوات)، بينما الذين لديهم خبرة من (5 إلى 10 سنوات) بلغ عددهم (10) وبنسبة 28.6٪ ، بينما كانت خبرة الذين بين (11 واقل من 15 سنة) عددهم (16) بنسبة 45.7٪ ، كما أن هنالك (3) أفراد بنسبة 8.6٪ لديهم خبرة (15 سنة فأكثر).

تحليل البيانات الموضوعية للدراسة: (تحليل ومناقشة عبارات الفرضيات):

تحليل ومناقشة عبارات المحور الأول: يهدف الباحثان من خلال تحليل ومناقشة عبارات هذا المحور معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى اهتمام المستشفي محل الدراسة باستخدام نظام محاسبة المسؤولية كأداة رقابية.

جدول رقم (3): التوزيع التكراري، الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين عن عبارات المحور الأول

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يمكن من إحكام الرقابة عند المنبع	30	5	0	0	0	1.09	0.284	أوافق
	85.8	14.2	0	0	0			
تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يعمل علي حماية أصول وممتلكات المستشفي وترشيد	18	16	1	0	0	1.51	0.562	أوافق
	51.5	45.7	2.9	0	0			

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
استخدامها								
تبويب وتحليل عناصر التكاليف والإيرادات لكل إدارة أو قسم يمكن المستشفي من الربط المباشر بين النظام المحاسبي والهيكل الإداري.	13	15	7	0	0	1.77	0.690	أوافق
	37.1	42.9	20	0	0			
مشاركة كل المستويات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات	20	15	0	0	0	1.77	0.502	أوافق
	57.1	42.9	0	0	0			

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
يساعد في عملية الرقابة								
تعمل المستشفي على تصميم نظام للتقارير الرقابية بحيث يمكن هذا النظام من تطابق النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي لها.	25	8	2	0	0	1.43	0.591	أوافق
	71.4	22.9	5.7	0	0			
اختيار الأفراد الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة يساعد في عملية الرقابة	17	15	3	0	0	1.34	0.651	أوافق
	48.6	42.9	8.6	0	0			

المصدر: إعداد الباحثين، مخرجات برنامج Spss 2016م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الأول (الاهتمام بتطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة رقابية) نجد أنه حصل على الوسط الحسابي(2) أي أوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي. أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بالعبارات المكونة لهذا المحور.

تحليل ومناقشة عبارات المحور الثاني: يهدف الباحثان من خلال تحليل ومناقشة عبارات هذا المحور معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول أن التقارير التي يوفرها نظام محاسبة المسؤولية تساعد في تقييم الأداء في المستشفيات الحكومية وذلك كما في الجدول التالي:-

جدول رقم (4): التوزيع التكراري، الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين عن عبارات المحور الثاني

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
التقارير الرقابية لمحاسبة المسؤولية تساعد في عملية تقييم الأداء بالمستشفى.	19	14	2	0	0	1.51	0.612	أوافق
	54.3	40.0	5.7	0	0			
يساهم تطبيق	16	14	5	0	0	1.69	0.718	أوافق

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
نظام محاسبة المسؤولية في المستشفي في تنمية القدرات الإدارية للمدراء.	45.7	40.0	14.3	0	0			
توفر معلومات عن الأداء الفعلي والمخطط لكل قسم بالمستشفي بشكل منفصل يساعد في تقييم أداء الأقسام	15 42.9	15 42.9	5 14.2	0 0	0 0	1.71	0.710	أوافق
استخدام	19	14	2	0	0	1.51	0.612	أوافق

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تقارير محاسبة المسؤولية يمكن الإدارة العليا للمستشفي من التخلص من الأعباء التنفيذية وحل المشاكل اليومية.	54.3	40.0	5.7	0	0			
ربط أداء الأقسام بالمستشفي بالموازنات الخاصة بها يمكن من الحكم على فعاليتها في	20	11	5	1	0	1.71	0.825	أوافق
	57.1	31.4	14.3	2.9	0			

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تحقيق الأهداف.								
يساعد توفر تقارير أداء للأقسام والإدارات بالمستشفي في التعرف على مواطن الخلل في الأداء وتوجيه جهود الإدارة نحوها لمعالجتها.	15	15	4	1	0	1.74	0.780	أوافق
	42.9	42.9	11.4	2.9	0			

المصدر: إعداد الباحثين، مخرجات برنامج Spss 2016م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الثاني (التقارير الرقابية التي يوفرها نظام محاسبة المسؤولية تساعد في تقييم أداء الأقسام) نجد أنه حصل على الوسط الحسابي (2) أي أوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي. أي أن غالبية المبحوثين يوافقون علي ما جاء بالعبارات المكونة لهذا المحور.

مناقشة واختبار الفرضيات:

لغرض اختبار فرضيات الدراسة استخدم الباحثان اختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample-T-Test)وذلك على النحو التالي:-

جدول رقم (5): اختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample-T-Test) لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	فترة الثقة عند مستوى ثقة 95٪				
	اختبار (ت)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسيط	الاتجاه
تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يمكن من إحكام الرقابة عند المنبع	16.073	3	0.00	1.09	أوافق
تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يعمل على حماية أصول وممتلكات المستشفي وترشيد استخدامها	11.165	1	0.001	1.51	أوافق
تبويب وتحليل عناصر التكاليف والإيرادات لكل إدارة أو قسم يمكن المستشفي من الربط المباشر بين النظام المحاسبي والهيكل الإداري.	14.731	2	0.041	1.77	أوافق
مشاركة كل المستويات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات يساعد في عملية الرقابة	12.320	2	0.398	1.43	أوافق
تعمل المستشفي على تصميم نظام للتقارير الرقابية بحيث يمكن هذا النظام من تطابق النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي لها.	14.281	2	0.000	1.34	أوافق
اختيار الأفراد الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة يساعد في عملية الرقابة	12.320	3	0.007	1.60	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين، مخرجات برنامج Spss 2016م

يتضح من الجدول ما يلي:

1. بلغت قيمة اختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (16.073) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة 5٪ مما يدل علي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين أي أن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يمكن من إحكام الرقابة عند المنبع.
2. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (11.165) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي اقل من مستوى دلالة(0.05) عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة 5٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين أي أن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يعمل على حماية أصول وممتلكات المستشفي وترشيد استخدامها.
3. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (14.731) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة 5٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن بتبويب وتحليل عناصر التكاليف والإيرادات لكل إدارة أو قسم يمكن المستشفي من الربط المباشر بين النظام المحاسبي والهيكل الإداري.
4. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الرابعة (12.320) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية(31)

ومستوى دلالة 5٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين أي أن مشاركة كل المستويات الإدارية في عملية اتخاذ القرار يساعد في عملية الرقابة.

5. بلغت قيمة اختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الخامسة (14.281) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة(0.05) عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة 5٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين أي أن المستشفي تعمل على تصميم نظام للتقارير الرقابية بحيث يمكن هذا النظام من تطابق النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي لها.

6. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة السادسة (13.320) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة 5٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين أي أن اختيار الأفراد الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة يساعد في عملية الرقابة.

جدول رقم (6): اختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample-T-Test) لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	فترة الثقة عند مستوى ثقة 95٪				
	اختبار (ت)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الاتجاه
التقارير الرقابية لمحاسبة المسؤولية تساعد في عملية تقييم الأداء بالمستشفي.	13.552	3	0.001	1.51	أوافق
يساهم تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المستشفي في تنمية القدرات الإدارية للمدراء.	17.430	2	0.053	1.69	أوافق
توفر معلومات عن الأداء الفعلي والمخطط لكل قسم بالمستشفي بشكل منفصل يساعد في تقييم أداء الأقسام.	13.552	2	0.057	1.71	أوافق
استخدام تقارير محاسبة المسؤولية يمكن الإدارة العليا للمستشفي من التخلص من الأعباء التنفيذية وحل المشاكل اليومية.	21.284	2	0.001	1.51	أوافق
ربط أداء الأقسام بالمستشفي بالموازنات الخاصة بها يمكن	12.904	2	0.001	1.51	أوافق

العبارة	فترة الثقة عند مستوى ثقة 95٪				
	اختبار (ت)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الاتجاه
من الحكم على فعاليتها في تحقيق الأهداف.					
يساعد توفر تقارير أداء للأقسام والإدارات بالمستشفي في التعرف على مواطن الخلل في الأداء وتوجيه جهود الإدارة نحوها لمعالجتها.	13.430	3	0.000	1.74	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين، مخرجات برنامج Spss 2016م

يتضح من الجدول ما يلي:

1. بلغت قيمة اختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (13.552) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة 5٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين، أي أن يعمل نظام محاسبة المسؤولية على تقديم تقارير رقابية تساعد في عملية تقييم الأداء.
2. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (17.430) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة 5٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد

العينة ولصالح الموافقين أي أن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المستشفي يساهم في تنمية القدرات الإدارية للمدراء.

3. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة(13.552) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة 5٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين أي انه يعمل نظام محاسبة المسؤولية في توفير المعلومات الملائمة التي تساعد في تقييم أداء المراكز.
4. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الرابعة (21.284) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة 5٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين أي انه يمكن نظام محاسبة المسؤولية في المستشفي من تخلص الإدارة العليا من الأعباء التنفيذية وحل المشاكل اليومية.
5. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الخامسة (12.904) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة 5٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين أي أنه يساعد نظام محاسبة المسؤولية في تطبيق نظام الإدارة بالأهداف.
6. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة السادسة (13.430) كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية

(31) ومستوى دلالة 5٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين أي انه يؤدى نظام محاسبة المسؤولية إلى تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء.

الخاتمة

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحثات الى النتائج التالية:

1- إن استخدام نظام محاسبة المسؤولية يساعد المستشفي من إحكام الرقابة ويعمل على حماية أصولها وممتلكاتها وترشيد استخدامها.

2- اختيار الأفراد الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة و مشاركة كل المستويات الإدارية في اتخاذ القرارات يساعد في عملية الرقابة.

3- يساعد توفر تقارير أداء للأقسام والإدارات بالمستشفي في التعرف على مواطن الخلل في الأداء وتوجيه جهود الإدارة نحوها لمعالجتها.

4- يمكن نظام محاسبة المسؤولية الإدارة العليا من التخلص من الأعباء التنفيذية وحل المشاكل اليومية.

5- ربط أداء الأقسام بالمستشفي بالموازنات الخاصة بها يمكن من الحكم على فعاليتها في تحقيق الأهداف.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج يوصي الباحثان بالآتي:

1- إعداد البرامج التدريبية للعاملين بالمستشفي وذلك بتعريفهم بمزايا مراكز المسؤولية كأحد الاستراتيجيات التي تسهم في تحقيق التميز في أداء المستشفي بشكل عام.

2- ضرورة تنظيم السمنارات والورش للإدارات والأقسام في المستشفيات الحكومية للتعريف بمحاسبة المسؤولية ودورها في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

3- زيادة استخدام التكنولوجيا في مجالات المحاسبة الإدارية والتكاليف لتزداد الفائدة من تطبيقها.

4- تنمية الوعي لدى العاملين بالمستشفيات الحكومية بأهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية لما يقدمه من فوائد وفرص نحو التحسين والتطوير.

5- على المستشفي إنشاء قسم خاص بالتكاليف يعنى بتطبيق التكنولوجيا اللازمة وتفعيل دورها في تحسين الأداء بصفة عامة.

قائمة المصادر:

1. إبراهيم عمر حميدة، نظام محاسبة المسؤولية في شركات المساهم العامة الصناعية الأردنية واقع وتطلعات (مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الثاني، 2003).
2. أبو نصار محمد، المحاسبة الإدارية، ط 4، (عمان: دار وائل للنشر، 2014م).
3. أبو بكر محمد السنوسي كرم الله، محاسبة المسؤولية ودورها في الرقابة وتقويم الأداء في الوحدات (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012م).
4. احمد محمد موسي، تقويم الأداء الاقتصادي في قطاعات الأعمال والخدمات، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1975م).
5. أميرة إبراهيم عمر، نظام محاسبة المسؤولية في شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، (دمشق: مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 2 العدد 319، 2003م).
6. أمين عبد العزيز حس، إدارة الأعمال، (الرياض: دار قباء ب ت).
7. الهادي آدم محمد إبراهيم، المحاسبة الإدارية، ط 10، (الخرطوم: جامعة النيلين، 2011م).

8. تاج الدين محمد فيروز، تقويم الأداء في القطاع الاقتصادي، (امدرمان: رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2001م).

9. تشارلز هورنجون وآخرون، محاسبة التكاليف مدخل إداري، ترجمة وتعريب أحمد حجاج وآخرون، (الرياض دار المريخ للنشر، 1997م).

10. جبريل جوزيف كحالة و رضوان حلوه حنان، المحاسبة الإدارية، ط 1، (عمان: الدار الدولية العلمية للنشر، 2004م).

11. جاري ديسلر، أساسيات الإدارة المبادئ والتطبيقات الحديثة، ترجمة عبد القادر محمد عبد القادر، (الرياض: دار المريخ، ب ت).

12. حمزة محمود الزبيدي التحليل المالي – تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، (عمان: مؤسسة الوراق، 2000).

13. سليمان عطية، دور نظام محاسبة المسؤولية في قياس كفاءة فعالية الإدارة، مجلة الإدارة العامة (الرياض: معهد الإدارة العامة، العدد 57، 1988).

14. سهام احمد سعيد، أثر محاسبة المسؤولية على تقويم الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م).

15. عبد الفتاح الصحن، الرقابة المالية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1983م).

16. عبد العظيم عثمان، دور محاسبة المسؤولية في الرقابة الداخلية بالمنشات الصناعية دراسة حالة بعض مصانع المشروبات الغازية (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2009).

17. عبد الناصر نمر عبد الرحمن وادي، دور التقارير الرقابية في تقويم الأداء في ظل تطبيق نظام محاسبة المسؤولية دراسة تحليلية تطبيقية (الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2008).

18. عباس شافعي ومنير محمود سالم، المحاسبة الإدارية، (القاهرة: مكتبة عين شمس 1980م).

19. علي السلمي، علي السلمي وآخرون، أساسيات الإدارة، (القاهرة:دار النهضة العربية، ب ت).

20. عمر احمد عثمان المقلي، مبادئ الإدارة، (الخرطوم: معهد إسلام المعرفة، 2003).

21. ليتشر هايجنز و سيرج ماتولتش، المحاسبة الإدارية، ترجمة أحمد حامد حجاج، (الرياض دار المريخ للنشر و التوزيع، 1997م).

22. محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: الدار الجامعية، 1988).

23. محمد فريد الصحن وعلي الشريف، مبادئ الإدارة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2000).

24. محمد فضل سعيد، محاسبة المسؤولية كنظام لتطوير الرقابة وتقييم أداء البنوك التجارية، (امدرمان: رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة امدرمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا، 1993م).

25. محمد قاسم القربوتي، مبادئ الإدارة، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر2001).

26. محمد يعقوب مجد الدين، القاموس المحيط، ج 4، ط 3(القاهرة: مطبعة الأميرة، 1402هـ).

27. نعيم حزوري، التخطيط والرقابة في المشروع، (حلب: مطبعة جامعة، 1990).
28. يوحنا آل آدم، دراسة الجدوى الاقتصادية تقويم كفاءة أداء المنظمات، (عمان: دار الميسرة للنشر، 2000م).
29 - Jean Charles. Henri Bourgeon.Audit operationale ntrepreneurial conveyance. Gr performance Economical Editions,2008. P.52.

أثر استخدام الحكومة الالكترونية على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة الكترونياً

(دراسة تطبيقية على وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية)

د. عبد الرحمن محمد رشوان

استاذ مساعد بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة – فلسطين

Abstract:

The research aims mainly to scientific rooting through the identification of electronic publishing and its role in improving the quality of financial reporting in the Ministry of Communications and Information Technology, and to answer research questions and test hypotheses. The researcher relies on the descriptive and analytical approach to identify and clarify the theoretical side, and analyzing the results of the field study.

The results of the field study proved to search the Ministry of Communications and Information Technology does not use the means of information and communication technology for the purposes of modern publication of financial reports.

Key words: e-government, improve the quality of financial reports, financial reports published electronically, the Ministry of Communications and Information Technology.

مستخلص:

هدف البحث بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على النشر الإلكتروني ودوره في تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وللإجابة على التساؤلات البحثية واختبار فرضيات البحث، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في بيان وتوضيح الجانب النظري، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

وقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية للبحث أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا تقوم باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشر التقارير المالية.

الكلمات الافتتاحية: الحكومة الإلكترونية، تحسين جودة التقارير المالية، التقارير المالية المنشورة إلكترونياً، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

مقدمة:

أدت ثورة المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة إلى تطور وانتشار سريع في تكنولوجيا المعلومات في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات، وأصبح استخدام الحاسوب وشبكات الإنترنت في معالجة المعلومات المالية يعد خطوة ضرورية وهامة جداً لإعداد تقارير مالية تمتاز بالشفافية والجودة العالية.

و تعتبر الحكومة الإلكترونية أحد مجالات استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة المرتبطة باستخدام شبكات الإنترنت والحاسوب لربط المؤسسات الحكومية مع بعضها لتسهيل الحصول على البيانات و المعلومات من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لجميع الجهات المستفيدة، وتقديم الخدمات الحكومية بطريقة أفضل وأسهل للاستعمال، وتتيح للمواطن من مقر إقامته أداء وإنجاز معاملاته الحكومية بشفافية وجودة عالية، وبأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن، كما لا تقتصر الحكومة الالكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات، إنما هي فكر متطور يعيد صياغة المؤسسات بشكل جديد له أبعاده الإدارية والمالية والاجتماعية والسياسية، كما إنها لا تقتصر على تقديم خدمات إلكترونية للمستفيدين وإنما تستخدم أساليب إلكترونية لإنجاز كافة الأعمال التي تتم داخل وخارج المؤسسات.

وتعتبر فلسطين من أعلى النسب في المنطقة العربية بالمعرفة الرقمية والإلكترونية من خلال الإحصائيات، كما إن استخدام الحكومة الإلكترونية في المؤسسات الفلسطينية من أهم الوسائل المستخدمة لنشر المعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية لتعزيز الشفافية والجودة في هذه التقارير، وتأمين إيصالها إلى كافة المستفيدين وبنفس الشكل والمحتوى وبنفس الوقت أيضاً، كما ساهمت بشكل كبير في زيادة إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة وتوفيرها، ورسم السياسات

العامة المالية للدولة، ولتحقيق الفائدة المرجوة من التقارير المالية للحكومة الإلكترونية لا بدمن توفر أسس ومقومات وإمكانيات لاستخدام شبكة الإنترنت لأغراض نشر المعلومات التي تحتويها التقارير المالية ومدى إمكانية تعزيز هذا الدور لتحقيق جودة هذه التقارير.

كما أن نظام التقارير المالية المنشورة إلكترونياً للمؤسسات الحكومية لابد أن تتصف بمقومات أساسية تساهم في تحقيق أهدافه، وتحقق الجودة والشفافية والوضوح في المعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة، حيث تمتلك المؤسسات الحكومية الالكترونية وسائل وتقنيات المعلومات والاتصالات لأغراض نشر وتوزيع التقارير المالية وتوصيلها إلى مستخدميها في مختلف الجهات التي تحتاجها.

مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في أثر استخدام المحاسبة الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً، حيث تلعب التقارير المالية المنشورة إلكترونياً دوراً أساسياً وهاماً في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المالية التي تظهر في هذه التقارير والتي تؤثر بشكل كبير في تحسين الجودة والشفافية في المنشآت الحكومية، وهذا يعني شمول التقارير المالية التي تنشرها الحكومة لجمهور المواطنين والمستفيدين على جميع المعلومات المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم من هذه المعلومات.

ومن هذا المنطلق فإن تساؤلات الدراسة الواجب الإجابة عليها هي:

1) هل تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشر التقارير المالية.
2) هل يؤدي النشر الإلكتروني إلى تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟
3) هل توجد معوقات وصعوبات تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية إلكترونياً.

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على أثر استخدام الحكومة الإلكترونية في العمليات المالية بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

2- التعرف على النشر الإلكتروني ودوره في تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

3-التعرف على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة التي تستخدمها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأغراض نشر التقارير المالية.

4- تسليط الضوء على المعوقات والصعوبات التي تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية إلكترونياً.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة في الحاجة إلى استخدام المحاسبة الإلكترونية لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً بهدف حصول جمهور المواطنين والمستفيدين على جميع المعلومات المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم من هذه التقارير.

فرضيات الدراسة: يسعى الباحث الإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشر التقارير المالية.

الفرضية الثانية: يؤدي النشر الإلكتروني إلى تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الفرضية الثالثة: توجد معوقات وصعوبات تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية إلكترونياً.

أنموذج البحث: انسجاماً مع أهداف وأهمية وفروض البحث، فقد تم صياغة أنموذج البحث والذي يتم من خلاله التعرف على متغيرات البحث وعلى النحو الآتي:

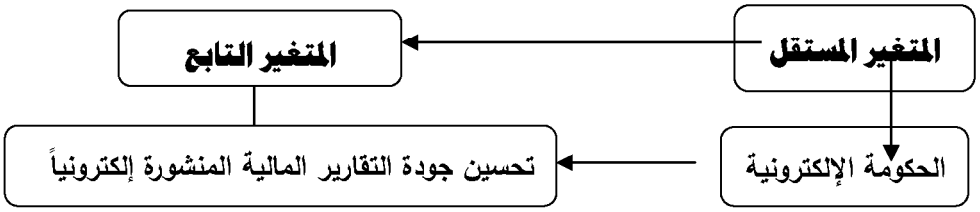

شكل رقم (1) أنموذج البحث

حدود البحث: تتحدد نتائج هذا البحث بالحدود التالية:

- **الحد الزماني:**الفترة التي يستغرقها إعداد هذا البحث خلال عام 2016.
- **الحد البشري:** المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالأقسام المالية.
- **الحد المكاني:**وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- **الحد الموضوعي:**أثر استخدام الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً.

تقسيمات البحث:

في ضوء أهمية الدراسة وتحقيقاً لمشكلة وأهداف الدراسة ومراعاة للمنهج المتبع لتكوين إطار علمي من خلال الدراسة النظرية والعملية، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، حيث تناول الجزء الأول الدراسات السابقة والإطار النظري، والجزء الثاني تناول الإطار العملي من خلال الدراسة الميدانية التي تم فيها اختبار الفرضيات، أما الجزء الثالث تم تخصيصه لعرض النتائج والتوصيات.

الجزء الأول: الإطار النظري لأثر استخدام الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة الكترونياً والدراسات السابقة:

نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل في شبكات الحاسوب والانترنت لتبادل البيانات والمعلومات إلكترونياً، ظهر ما يسمى بالحكومة الإلكترونية التي ربطت جميع المؤسسات الحكومية بشبكة إلكترونية واحدة، مما أدى إلى نشر وتوزيع المعلومات المالية وغير المالية وإيصالها للمستفيدين في الوقت المحدد وبتكلفة منخفضة،فضلاً عن أنها أصبحت وسيلة فاعلة لتسهيل تقديم المعلومات، وتسهيل

استخدام تلك المعلومات من قِبل المستفيدين، إلى جانب ما تقدمه من تقارير منشورة إلكترونياً تمتاز بمستوى عالٍ من الشافية والجودة.

حيث إن استخدام شبكات الحاسوب والإنترنت لنشر التقارير المالية تعتبر من الضروريات في الوقت الراهن نتيجة لتعدد استخدامات وسائل وتقنيات المعلومات في مجال المحاسبة، حيث ركزت بصفة أساسية على تبادل البيانات والمعلومات سواء في داخل المؤسسة نفسها أو مع بعضها البعض، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لاستخدام شبكات الحاسوب والإنترنت لأغراض نشر التقارير المالية وتوصيلها الى مختلف الجهات المستفيدة التي تحتاجها.

كما يقصد بمفهوم الحكومة الإلكترونية هو "استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، والإنترنت بشكل خاص على شبكة الإنترنت، لتوفير المعلومات والخدمات الحكومية الملائمة للمواطنين والشركات وتمكينهم من الوصول للمعلومات، وتحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة، وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات (Fang, Zhiyuan, 2002).

ويمكن تعريفها إجرائياً في هذه الدراسة بأنها"استخدام وسائل وتقنيات إلكترونية حديثة في المؤسسات الحكومية لتوفير التقارير المالية وغير المالية المنشورة التي تحتوي على معلومات تتميز بالجودة والشفافية لتمكين الجهات المستفيدة من الحصول على تلك المعلومات بسهولة ويسر"

كما يمكن التعريج على مفهوم النشر الإلكتروني للتقارير المالية بأنه"قيام الوحدة الاقتصادية بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق نشر سريع وفوري لمعلومات مالية وغير مالية عديدة على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة(Kircz, G.,2002).

وقد أظهرت كثير من الدراسات أهمية استخدام المحاسبة الإلكترونية في تحسين الجودة والشفافية للتقارير المالية المنشورة إلكترونياً باستخدام شبكة الإنترنت ومن هذه الدراسات ما يلي:

تحدثت هيئة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية (United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2-11) عن قيام وزارة الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا الإيطالية بتطبيق الحكومة الإلكترونية وبناء قدراتها من خلال تدريب العاملين وكبار المديرين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في الإدارة المالية العامة كأداة فعالة لتعزيز إصلاح القطاع العام، وتعزيز قدراته في العمليات المالية التي يقوم بها قبل تنفيذها، والتركيز بوجه خاص على تشجيع اعتماد وتنفيذ تطبيقات المحاسبة الإلكترونية وإعطائها أهمية قصوى، والتي تهدف إلى تطوير سياسات وأدوات المحاسبة الإلكترونية الاستراتيجية لتعزيز قدرة القطاع العام على الاستخدام الفعال للمحاسبة الإلكترونية لضمان الشفافية في القطاع العام، واستخدام التكنولوجيا الرقمية، والتكامل بين المحاسبة الإلكترونية ونظم التقارير من خلال إجراءات الإيرادات الضريبية، وأنظمة الجمارك، وإجراءات الشراء.

كما تناولت دراسة (Perez,c., et al)مدى قيام الإدارات العامة في البلديات بتوفير معلومات التقارير المالية على مواقعها على شبكة الإنترنت،وكشفت نتائج الدراسة أن البلديات تدرك الأهمية المحتملة للإنترنت في تحقيق الشفافية لمعلومات التقارير المالية التي يحققها استخدام الانترنت وإتاحتها للاطلاع عليها من قبل الأطراف المستفيدة، وأن استخدام التقارير المالية الورقية تكون تكلفته عالية ويحتاج إلى جهد ووقت.

كما كشفت نتائج دراسة (Zakaria, w, et al) أن استخدام الحكومة الإلكترونية الموحدة في المؤسسات الحكومية ساهم بشكل كبير في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي للمحاسبة الإلكترونية من تقارير وقوائم مالية وما وفرته من معلومات شاملة وشفافة، وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب لتلبية احتياجات مستخدميها.

وفي هذا السياق أكد كلاً من (Bonsón, E., et al, 2-23)على أن استخدام الحكومة الإلكترونية وفرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير المعلومات والخدمات إلى الجمهور الخارجي لتعزيز الشفافية في المعلومات التقارير المنشورة.

كما أشارت النتائج التي توصلت إليها دراسة (Yassin, M., et al) أن النشر الإلكتروني للتقارير المالية في ظل الحكومة الإلكترونية حقق العديد من الفوائد والمزايا مثل تسهيل المقارنة، وتحليل التقارير المالية، والشفافية، والجودة، وتخفيض تكلفة إعداد التقارير المالية، وتعزيز قيمة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة على شبكة الانترنت، والتوافق مع التطبيقات المحاسبية الأخرى التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، كما أوصت الدراسة أنه يجب على المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات تطوير وتقديم أفضل الأدوات اللازمة لجعل النشر الالكتروني أكثر فائدة للشركات والمستخدمين للمعلومات المالية، كما أوصت بضرورة قيام السلطات التنظيمية في الأردن بتسليط الضوء على الحاجة إلى اعتماد النشر الالكتروني على نطاق واسع، وبدء العمل على بناء تصنيف النشر الالكتروني ووضع علامات على البيانات التي من شأنها أن تكون متوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية المعتمدة في الأردن لمنح المستخدمين الثقة في البيانات والمعلومات المالية.

كما تناولت دراسة (Abd EL Rahman,M.) أن كثير من الحكومات في دول العالم أنصبت جهودها على الحكومة الإلكترونية، حيث أدخلت الحكومة الإلكترونية بعض الأنظمة المالية مثل نظام المحاسبة الإلكترونية كوسيلة لخفض التكاليف، وتحسين الخدمات، وتوفير الوقت، وزيادة الفعالية والكفاءة في القطاع العام، حيث اعتماد الحكومة الإلكترونية على الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات أحدث تغييراً جوهرياً في هيكل المجتمع وثقافته وطرق ممارسة الأعمال التجارية من خلال الاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

وقد أكد (Bolivar,M, 1-45) أن استخدام الحكومة الإلكترونية ساهم بشكل كبير في تحسين فعالية وجودة المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية، وتوفير هذه المعلومات بشكل شامل لتقييم الأداء داخل المؤسسات الحكومية، كما اضطرت المنشآت الحكومية القيام بتطوير استراتيجيات جديدة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية التقليدية للتكيف مع التغيرات التكنولوجية لتسحين الممارسات المحاسبية وتلبية احتياجات المستخدمين من التقارير المالية المنشورة إلكترونياً.

كما أهتمت دراسة (Amidu, M., et al) بالممارسات المحاسبية الإلكترونية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في غانا، وكشفت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من الشركات وضعت برامج محاسبية لإعداد التقارير المالية الإلكترونية بهدف ضمان ممارسات محاسبية منتظمة، وتخفيض التكاليف المصاحبة للتقارير الورقية، وتوفير مساحة كافية لتخزين البيانات ومعالجة المعلومات الخاصة بقرارات الإدارة في الوقت المناسب.

كما أظهرت دراسة (al-kasswna,R.) أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على نظام المحاسبة الحكومية، حيث أن زيادة المعاملات المالية في الحكومة الإلكترونية سيؤدي إلى تطوير أساليب نظم المعلومات المحاسبية من أجل تلبية احتياجات الحكومة ضمن الحكومة الإلكترونية، كما هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على كفاءة وفعالية وجودة نظام المحاسبة الحكومية كمصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية في الوحدة الحكومية، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن كثيراً من الحكومات قد قامت بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في جميع القطاعات من خلال الحكومة الإلكترونية والتي يتطلب إعادة تقييم المكونات والأنظمة الأساسية للمعلومات المحاسبية الحكومية كالتقارير المالية ودليل الحسابات.

كما أكد (Caba, M.C., et al,587-614) أن استخدام الإنترنت يزيد من شفافية التقارير والقوائم المالية عبر الإنترنت، وتوفير الافصاح الإلكتروني عن المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية.

كما جاءت نتائج دراسة (Rodríguez, M.P., et al) بأن التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت توفر معلومات شفافة وذات جودة عالية قابلة للمقارنة، ولابد من إصلاح النظام المحاسبي في مؤسسات القطاع العام في إسبانيا لزيادة حجم المعلومات بالقوائم والتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.

كما بينت دراسة (Rui P. L., et al) أن استخدام الحكومة الإلكترونية تزايد بشكل ملحوظ في مؤسسات القطاع العام من خلال الاستفادة من شبكة الإنترنت كأداة للإفصاح عن المعلومات ووسيلة لتعزيز الشفافية، وتدفق المعلومات الإدارية والمالية بسلاسة وسهولة بين الإدارات المختلفة داخل المؤسسات الحكومية.

وقد أشار كلاً من Tarmidia, M., and Abdul Ronib R, 135-(140) إلى أن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات أدى إلى تحسين نشر المعلومات، ووفر القدرة على تبادل المعلومات المالية على المستوى العالمي من خلال إعداد التقارير المالية عبر شبكة الإنترنت. وتحقيق الجودة والشفافية في التقارير المالية المنشورة إلكترونياً.

الجزء الثاني: الإطار العملي للدراسة (الدراسة الميدانية):

حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

- **منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ويتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية كالتالي:

1- المصادر الثانوية: وتتكون من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات وشبكة الإنترنت.

2- المصادر الأولية: وتتكون من استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة، كما يتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة.

- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالأقسام المالية بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات البالغ عددهم (60) موظفاً، حيث استخدم الباحث الحصر الشامل للمجتمع نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة.
- **أداة الدراسة:** تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

❖ **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، ويتكون من5 فقرات.

❖ **القسم الثاني:** وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشر التقارير المالية، ويتكون من 6 فقرات.
- **المحور الثاني:** يؤدي النشر الإلكتروني إلى تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويتكون من 7 فقرات.
- **المحور الثالث:** يوجد معوقات وصعوبات تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية إلكترونياً، ويتكون من 8 فقرات.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في جدول التالي:

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	كبيرة جداً	كبيرة	متوسط	قليلة	قليلة جدا
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

- **صدق الاستبانة**:صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق" شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1- **الصدق الظاهري**: حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء، وقد استجاب الباحثان لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2- **الصدق البنائى**: تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على مجتمع الدراسة البالغ 60 مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر.م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشرالتقاريرالمالية.	0.602	.000
2	يؤدي النشر الإلكتروني إلى تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	0.698	.000
3	يوجد معوقات وصعوبات تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية إلكترونياً.	0.635	.000

ثبات الاستبانة: ثبات الاستبانة يعنى التاكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الاشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3)معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	عددالعبارات	معامل ألفا كرونباخ
1	تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشرالتقاريرالمالية.	6	0.533
2	يؤدي النشر الالكتروني إلى تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	7	0.510
3	يوجد معوقات وصعوبات تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية إلكترونياً.	8	0.506

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن معاملات ألفا كرونباخ قد تراوحت بين 0.506- 0.533، وهي معاملات ثبات مرتفعة، مما يشير الى تمتع الاستبانة بالثبات، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

تحليل واختبار البيانات:

- **اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف)**

استخدم الباحثان اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة اختبارT المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة أكبر 0.05

(sig. > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (4)اختبار التوزيع الطبيعي – (1 – Sample Kolmogorov smirnove)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمةT	القيمة الاحتمالية
الأول	تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشرالتقاريرالمالية.	6	0.735	0.489
الثاني	يؤدي النشر الإلكتروني إلى تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	7	0.880	0.365
الثالث	يوجد معوقات وصعوبات تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية إلكترونياً.	8	0.922	0.169

- خصائص وسمات عينة الدراسة:

1- **المؤهل:** يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن غالبية عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس وكانت نسبتهم 80٪، ثم يليها درجة الدبلوم وكانت نسبتهم13٪، ثم يليها درجة الماجستير وكانت نسبتهم 7٪، أما درجة الدكتوراه لا يوجد وكانت نسبتهم صفر،وهذا يدلل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها، ويعكس مدى اهتمام الوزارة بالمؤهل العلمي للموظف خاصة في أقسام المحاسبة.

جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المؤهل

المؤهل	العدد	النسبة المئوية
دبلوم	8	13
بكالوريوس	48	80
ماجستير	4	7
دكتوراه	0	0
المجموع	60	% 100

2- **التخصص:** يتضح من الجدول رقم (7) أن غالبية عينة الدراسة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 88٪، ثم يليها تخصص إدارة مالية ومصرفية وكانت نسبتها 7٪، ثم يليها تخصص إدارة الأعمال وكانت نسبتها 5٪، أما تخصصات اخرى لا توجد في الوزارة، وهذا يدل علىأن أغلب أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة ومتخصصين في الشئون المالية.

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	53	88
إدارة اعمال	3	5
مالية ومصرفية	4	7
آخرى	0	0
المجموع	60	% 100

3- **المسمى الوظيفي:** يتضح من الجدول رقم (8) أن غالبية عينة الدراسة يعملون محاسبين حيث بلغت نسبتهم 70٪، ثم يليهم مسمى رئيس قسم المحاسبة حيث بلغت نسبته20٪، ثم يليهم المديرالمالي حيث بلغت نسبته 8٪، ثم يليهم مديرعام

حيث بلغت 2٪، وهذا يدل على أن العينة وزعت على ذوي الاختصاص وأن الأغلبية مسماهم محاسب.

جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محاسب	42	70
رئيس قسم المحاسبة	12	20
مدير مالي	5	8
مدير عام	1	2
المجموع	60	% 100

4- **سنوات الخبرة العملية:** يتضح من الجدول رقم (9) أن غالبية عينة الدراسة كانت خبرتهم العملية من 5- 10سنوات وكانت نسبتها 45 ٪، ثم يليهم مَن خبرتهم من 11- 15 سنة وكانت نسبتهم 30٪، ثم يليهم مَن خبرتهم أقل من 5 سنوات وكانت نسبتهم 18٪، ثم يليهم مَن خبرتهم أكثر من 15 سنة وكانت نسبتهم 7٪وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديهم خبرة عالية.

جدول رقم (8) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية

الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	11	18
من 5- 10 سنوات	27	45
من 11- 15 سنة	18	30
اكثر من 15 سنة	4	7
المجموع	60	% 100

5- **هل تقوم بإعداد التقارير المالية الإلكترونية:** يتضح من الجدول رقم (10) أن غالبية عينة الدراسة لا يقومون بإعداد التقارير المالية الإلكترونية وكانت

نسبتها 85 ٪، بينما الذين يقومون بإعداد التقارير المالية الإلكترونية كانت نسبتهم 15٪، وهذا يدل على أن عينة الدراسة ليس لديهم خبرة أو غير مخولين بإعداد التقارير المالية المنشورة إلكترونياً.

جدول رقم (9) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب إعداد التقارير المالية الإلكترونية

إعداد التقارير المالية الإلكترونية	العدد	النسبة المئوية
نعم	9	15
لا	51	85
المجموع	60	% 100

- **اختبار فرضيات الدراسة:**

1- الفرضية الأولى: تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وسائل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشر التقارير المالية.

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته، والجدول رقم (10) يعرض النتائج:

جدول رقم (10) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحور الاول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
.1	يُعتمد في نشر التقارير المالية على وسائل تكنولوجيا المعلومات المختلفة باستخدام الموقع الإلكتروني للوزارة.	2,983	1,025	59,67	1,125	0,020	4
.2	يستخدم وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لتسهيل قراءة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً من قبل مستخدميها.	2,089	0,861	41,78	5,837-	0,000	6

م	فقرات المحور الاول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
.3	يساهم استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بشكل كبير لزيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي من تقارير مالية.	2,993	0,967	59,87	4,294	0,020	3
.4	أدى التطور السريع في وسائل تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين نشر المعلومات المالية.	3,100	1,155	62,00	5,216	0,000	1
.5	يؤدي استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إلى نشر سريع وفوري لمعلومات التقارير المالية.	3,008	1,006	60,17	5,543	0,000	2
.6	يُمكن استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لنظام التقارير المالية من توفير المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب.	2,833	0,874	56,67	5,221	0,000	5
	تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشر التقارير المالية.	2.834	0,981	56.693	4.539	0.000	-

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05 ≥α.**

يتضح من الجدول رقم (10) ان الفقرة رقم (4) أدى التطورالسريع في وسائل تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين نشر المعلومات المالية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3,100) والوزن النسبى 62,00٪، في حين أن الفقرة رقم (2) يستخدم وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لتسهيل قراءة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً من قبل مستخدميها قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (2,089) والوزن النسبى 41,78٪.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الأولى تساوي (2.834)

والوزن النسبي يساوي (56.693) وهي أصغر من الوزن النسبي المحايد 60٪، مما يدل على أنه لا تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وسائل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشر التقارير المالية عند مستوى دلالة 0.05، وبناءً علي النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الأولى التي تنص على"تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشر التقارير المالية".

الفرضية الثانية: يؤدي النشر الإلكتروني إلى تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. لاختبار الفرضية الثانية قام الباحث باستخدام اختبار**T** للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، الجدول رقم (11) يعرض النتائج:

الجدول رقم (11) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
.1	التقارير المالية المنشورة إلكترونياً تحتوي على مزايا إضافية عن التقارير الورقية التقليدية.	3,008	1,006	60,17	5,543	0,000	3
.2	تطوير وسائل النشر الإلكتروني للتقارير المالية قد يزيد من شفافيتها ومصداقيتها.	3,011	0,848	60,22	6,720	0,000	2

م.	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
.3	يعتبر النشر الإلكتروني للتقارير المالية أحد الأساليب التي يُعتمد عليها في توصيل المعلومات الهامة إلى الجهات ذات العلاقة.	2,400	1,025	59,670	1,125	0,020	4
.4	يعتبر استخدام المحاسبة الإلكترونية له أثر كبير في تحسين الجودة والشفافية للتقارير المالية المنشورة إلكترونياً.	3,100	0,995	62,00	2,551	0,032	1
.5	تتصف المعلومات الواردة بالتقارير المالية المنشورة إلكترونياً بالشفافية والموضوعية والجودة العالية.	2,933	1,202	58,67	4,255	0,000	5

م.	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
.6	يؤدي النشر الإلكتروني إلى تخفيض تكلفة إعداد التقارير المالية، وتعزيز قيمة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة.	2,833	0,874	56,67	5,221	0,000	6
.7	يسهل النشر الإلكتروني إجراء المقارنات بين المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة.	2,800	1,095	56,00	4,000	0,000	7
	يؤدي النشر الإلكتروني إلى تحسين جودة التقارير المالية في وزارة لاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2.869	1.006	59.057	4.202	0,000	-

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يتضح من الجدول (11) أن الفقرة رقم (4) يعتبر استخدام المحاسبة الإلكترونية له أثر كبير في تحسين الجودة والشفافية للتقارير المالية المنشورة إلكترونياً قد حصلت

على أعلى متوسط حسابي بلغ (3,100) والوزن النسبي 62,00٪، في حين أن الفقرة رقم (7) يسهل النشر الإلكتروني إجراء المقارنات بين المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.869) والوزن النسبي 59.057٪، وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثانية تساوي (2.834) والوزن النسبي يساوي (56.693) وهي أصغر من الوزن النسبي المحايد 60٪، مما يدل على أنه لا يؤدي النشر الإلكتروني إلى تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً علي النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الثانية التي تنص على"يؤدي النشر الإلكتروني إلى تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات".

الفرضية الثالثة: يوجد معوقات وصعوبات تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية إلكترونياً.

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته، الجدول رقم (12) يعرض النتائج:

الجدول رقم (12) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	صعوبة تحقيق أمن المعلومات للتقارير المالية التي سيتم نشرها عبر شبكة الإنترنت.	4.46	0.579	89.20	17.836	0.000	1

م	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
2	عدم اقتناع الجهات المسئولة بجدوى وأهمية نشر التقارير المالية إلكترونياً.	4.20	0.756	84.00	11.225	0.000	2
3	عدم توفر نظام كفوء وفعال للرقابة الداخلية للمساعدة في نشر التقارير المالية إلكترونياً.	3.80	0.926	76.00	6.112	0.000	4
4	عدم توفر الإمكانيات المادية والتقنية للمساعدة في نشر التقارير المالية إلكترونياً.	3.40	1.213	68.00	2.331	0.024	8
5	عدم توفر التأهيل العلمي الكافي للعاملين في الأقسام والدوائر المالية تتعلق	3.42	0.971	68.40	3.064	0.004	7

م	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
	بكيفية إعداد ونشر التقارير المالية إلكترونياً.						
6	صعوبة توفر نظام جيد للمعلومات المالية يُعتمد عليه في نشر التقارير المالية إلكترونياً.	3.48	0.887	69.60	3.832	0.000	6
7	عدم وجود التدريب المستمر والملائم مع تطورات تقنيات المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة.	3.88	0.825	77.60	7.550	0.000	3
8	عدم كفاية القوانين والتشريعات والأنظمة الحكومية بإلزام الجهات المسئولة بالقيام بنشر	3.72	0.702	74.40	7.262	0.000	5

م.	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
	التقارير المالية إلكترونياً.						
	يوجد معوقات وصعوبات تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية إلكترونياً.	3.795	0.792	75.90	7.402	0.000	-

***الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

يتضح من الجدول (12) أن الفقرة رقم (1) صعوبة تحقيق أمن المعلومات للتقارير الماليةالتي سيتم نشرها عبر شبكة الإنترنت قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.46) والوزن النسبي 89.20 ٪، في حين أن الفقرة رقم (4)عدم توفر الإمكانيات المادية والتقنية للمساعدة في نشر التقارير المالية إلكترونياً قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (3.40) والوزن النسبي 68.00٪، وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الثالثة تساوي (3.795) والوزن النسبي يساوي (75.90) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60٪، مما يدل على أنه يوجد معوقات وصعوبات تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية إلكترونياً عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً علي النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثالثة، أى أنه يوجد معوقات وصعوبات تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية إلكترونياً.

الجزء الثالث: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

أ- نتائج الدراسة الميدانية:

توصل الباحث من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة إلى النتائج التالية:

1) رفض الفرض الأول الذي ينص على أنه تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض نشر التقارير المالية.

2) رفض الفرض الثاني الذي ينص على أنه يؤدي النشر الإلكتروني إلى تحسين جودة التقارير المالية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

3) قبول الفرض الثالث الذي ينص على أنه يوجد معوقات وصعوبات تحول دون استخدام الحكومة الإلكترونية في نشر التقارير المالية الكترونياً.

ب- نتائج الدراسة النظرية:

يمكن استعراض بعض نتائج الدراسة النظرية وذلك على النحو التالي:

1) أدى التطور السريع في وسائل تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين نشر المعلومات المالية.

2) يساهم استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بشكل كبير في زيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي من تقارير مالية.

3) 3- يعتبر استخدام المحاسبة الإلكترونية له أثر كبير في تحسين الجودة والشفافية للتقارير المالية المنشورة إلكترونياً.

4) تطوير وسائل النشر الإلكتروني للتقارير المالية يزيد من شفافيتها وجودتها ومصداقيتها.

5) صعوبة تحقيق أمن المعلومات للتقارير المالية التي سيتم نشرها عبر شبكة الإنترنت.

6) عدم اقتناع الجهات المسئولة بجدوى وأهمية نشر التقارير المالية إلكترونياً.

7) عدم وجود التدريب المستمر والملائم في مجال التقارير المالية لمواجهة تطورات تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة.

8) عدم كفاية القوانين والتشريعات والأنظمة الحكومية بإلزام الجهات المسئولة بالقيام بنشر التقارير المالية إلكترونياً.

ثانياً: التوصيات:

1) العمل على التأهيل العلمي والعملي للقائمين على إعداد التقارير المالية على استخدام الحكومة الالكترونية.

2) الحاجة الماسة للتدريب المستمر والملائم في مجال التقارير المالية لمواجهة تطورات تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة.

3) ضرورة وجود نظام كفوء وفعال للرقابة الداخلية للمساعدة في نشر التقارير المالية إلكترونياً.

4) التأكيد على أهمية استخدام الحكومة الإلكترونية لما لها من أثر كبير في تحسين الجودة والشفافية للتقارير المالية المنشورة إلكترونياً.

5) ضرورة العمل على تحقيق أمن المعلومات التي تنشر على شبكة الإنترنت باعتباره أحد الموجودات المادية التي قد تقف عائقاً أمام نشر التقارير المالية.

6) ضرورة سن القوانين والتشريعات والأنظمة الحكومية الملزمة للمنشآت والحكومية والجهات المسئولة بالقيام بنشر التقارير المالية إلكترونياً لتحقيق الشفافية والموضوعية.

7) ضرورة توفر الامكانيات المادية والتقنية الحديثة للمساعدة في نشر التقاريرالمالية إلكترونياً.

8) استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بشكل كبير لزيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي من تقارير مالية.

9) ضرورة الاهتمام بوسائل النشر الإلكتروني للتقارير المالية لتحسين جودتها وشفافيتها.

10) العمل على تحقيق أمن المعلومات للتقارير المالية التي سيتم نشرها عبر شبكة الإنترنت.

قائمة المصادر والمراجع:

1- Abd ElRahman, M., (2015), Design and Implementation of Electronic Accounting system for Sudan E-government,International Journal of Computer Science and Information Technology,(3)2, 1093-1103.

2- al-kasswna, R., (2012), The E-Government Role in the Development of Government Accounting Information System - Analytical Theoretical Paper, Research Journal of Finance and Accounting, (3)5, 30-45.

3- Amidu, M., et al.(2011). E-Accounting Practices among Small and Medium Enterprises in Ghana, Journal of Management Policy and Practice,(12)4, 146-155.

4- Bolivar,M. (2013). E-Information Disclosure for EnhancingTransparency in Public Administrations, Department of Accounting and Finance Faculty of Business StudiesUniversity of Granada, Spain.

5- Bonsón, E., et al. (2010). Local E-Government: Social Media and CorporateTransparency In municipalities, Eurostat Information Society Statistics database, Internet activities -Individuals (isoc_ci_ac_i).

6- Caba, M.C., et al. (2010). The OECD Budgetary Transparency. An Examination of
Online Budgetary Information across European Union Countries, Included in Comparative E- government: An Examination of Government across Countries, New York, USA: Springer (Included in Book Citation Index.

7- Fang, Zhiyuan. (2002). E-Government in Digital Era:Concept, Practice, and Development, International Journal of The Computer, The Internet and Management, (10)2, 1-22.
8- Perez,c., et al. (2008).e□Government process and incentives for online public financial information,Online Information Review, (32)3, 79 – 400.
1- Kircz, G. (2002). earned Publishing, journal of the Association of Learned & Professional Society Publishers , (15)1, 27–32.
9- Rodríguez, M.P., et al.(2007). E-government and public financial reporting. The case ofSpanish Regional Governments. American Review of Public Administration, (37)2, 142-177.
10- Rui P. L., et al. (2013). Online Transparency for Accountability: One Assessing Model and two Applications, Electronic Journal of e-Government,(11)2, 280-292.
11- Tarmidia, M., and Abdul Ronib R. (2014). An international comparison of the determinants and financial information quality in XBRL reporting environment,International Conference on Accounting Studies , Kuala Lumpur, Malaysia,18-19 August 2014.
12- United Nations Department of Economic and Social Affairs, Division for Public Administration and Development Management. (2014). The implementation of e-Accounting solutions to ensure the transparency in the public sector.
13- Yassin, M., et al. (2012).XBRL: The Future of Financial Reporting in Jordan, journal advanced social research, Al Zaytoonah University of Jordan, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Amman, Jordan,(2)1, 1043- 1059.
14- Zuriati w., et al. (2011).An Analysis of Task Performance Outcomes throughE-Accounting in Malaysia, Journal of Public Administration and Governance, (1)2, 124-139.

مشاكل ومعوقات المشروعات الصناعية القائمة علي التمويل الأصغر في السودان

إعداد: د.عبد الروؤف محمد حسين

أستاذ مساعد- نائب عميد كلية العلوم الإدارية

جامعة دنقلا

Abstract

The aim of the study is to recognize the small industry projects and the micro finance in Sudan. Sudan is known for its craft activities and small industries since time immemorial. So with the stability of the agricultural societies with the several distinguished features. Which benefit from the practicing of crafts and manufactures to meet the daily like he equipment from agricultural equipment such as sagia, shadoof home instrument manual textile, oil squeezers leather tannery and other crafts and small rural manufactures.

The study finding and indicators can help to form adult policy which can make great improvement if it is achieved properly. And lead to better situation for those manufactures. The problem of the study represented in the poor role of small industries and microfinance in Sudan and which these hypotheses are chosen:-

1- The small projects in Sudan has a role in increasing the domestic production.
2- Microeconomic in Sudan contributes in developing the industrial projects.
3- The small industrial projects reduce the poverty and un employment in Sudan.

The findings of the study:-

1- The small industrial projects in Sudan has efficient role in boosting economy and domestic production but it needs more updating and national capital to develop this sector.

2- Small industry activities depends on the food industries which leads to the negligent of other industries.
3- The main economic indicators for the small industrial projects has a vitalrde in reducing poverty and un employment in Sudan.

The recommendations:-

1- The care about small industries to enhance competence of production and domestic production.
2- Most of those related of small industry projects are poor and do not own the assets and the lands. Besides they do not able to repay the conditions of getting the microfinance so they must be given the assts with interest from other banks.
3- The care about the small industrial projects especially the cooperative ones.

مستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشروعات الصناعية الصغيرة والتمويل الأصغر في السودان. عرف السودان بالنشاط الحرفي والصناعات الصغيرة منذ القدم، ومع استقرار المجتمعات الزراعية تعددت الخصائص المميزة لها مستفيدة من ممارسة هذه الحرف والصناعات لتلبية متطلبات الحياة اليومية من معدات زراعية كالساقية والشادوف والأدوات المنزلية والمنسوجات اليدوية ومعاصر الزيوت ودباغة الجلود وغيرها من الحرف والصناعات الريفية الصغيرة.

نستخلص منها النتائج والمؤشرات التي يمكن أن تساعد في تشكيل سياسة راشدة يحقق تنفيذها نقله نوعيه في ذلك الواقع تؤدي بدورها إلى تمكين وضع أفضل لتلك الصناعات، حيث تتمثل المشكلة التي تعالجها الدراسة في ضعف الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة والتمويل الأصغر في السودان ومساهمتها في الناتج الإجمالي ومنه يتم اختبار الفرضيات الآتية:-

1- المشروعات الصغيرة في السودان لها دور في زيادة الناتج المحلي.
2- التمويل الأصغر في السودان ساهم على نمو تقدم المشروعات الصناعية.
3- أثرت المشروعات الصناعية الصغيرة على تقليل الفقر والبطالة في السودان.

خرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات أهمها:

أولا: النتائج:

1) إن المشروعات الصناعية الصغيرة في السودان لها دور فعال في نشاط الاقتصاد والناتج المحلي ولكنه بحاجه إلى المزيد من التحديث ورأس مال وطني تطور هذا القطاع.
2) يرتكز نشاط الصناعات الصغير بدرجة كبيره بنشاط الصناعات الغذائية مما أدى إلى إهمال بقية الصناعات الأخرى.
3) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لمجموعات المنشآت الصناعية الصغير لها دور جيد في النشاط الاقتصادي وتقليل الفقر والبطالة في السودان.

ثانيا:التوصيات: -

1) الاهتمام بالصناعات الصغير لرفع كفاءة الإنتاج والناتج المحلي
2) اغلب الذين يرتبطون بالمشروعات الصناعية الصغيرة هم فقراء لا يملكون الأصول أو الأراضي وليس لهم القدرة بالوفاء على شروط الحصول على التمويل يجب تمليك الأصول بالمرابحة أو المشاركة أو المرابحة الإسلامية الأخرى مع البنوك.
3) الاهتمام بالمنشأة الصناعية الصغيرة خاصة التعاونيات

مقدمة الدراسة:

مشكلة الدراسة:

تحدد مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل مدى كفاءة وفاعلية أداء المشروعات الصناعية الصغيرة والتمويل الأصغر في السودان في رفع كفاءة الإنتاج وتقليل الفقر والبطالة وإمكانيته لتوفير مدخل لتحسين وتطوير الصناعات الصغيرة في السودان، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالأسئلة التأليه:-

1) هل الصناعات الصغيرة في السودان أدت إلى زيادة الإنتاج ؟
2) ما مدى كفاية التمويل الأصغر في السودان لتمويل صغار المنتجين ؟
3) هل تقوم الأجهزة الرقابية بدورها في تقيم أداء المصارف في عملية التمويل الأصغر؟.
4) ما مدى مساهمة الصناعات الصغيرة في السودان في تقليل البطالة؟.

أهداف الدراسة: -

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

1) تهدف الدراسة إلى التعرف على أداء الصناعات الصغيرة في السودان وكفاءتها في زيادة الإنتاج
2) دراسة مقومات التمويل الأصغر الجيد والتعرف على مدى توفره لكل طالبي خدمة التمويل
3) إبراز الدور الذي لعبته الصناعات الصغيرة في السودان لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة الإنتاج.
4) تقديم التوصيات التي قد تسهم في تحسين فاعلية وزيادة كفاءة الصناعات الصغيرة والتمويل الأصغر في السودان.

أهمية الدراسة: -

تنبع أهمية الدراسة من الإضافات المتوقع تقديمها علي المستوى العلمي التطبيقي حيث يتوقع التوصل من نتائج الدراسة إلى تقديم الخلفية العلمية والعملية لهذا الموضوع، حيث أن لهذه الدراسة أهمية كبيرة بإثراء المعرفة العلمية من خلال التعرف علي واقع الصناعات الصغيرة في السودان والمشاكل والمعوقات التي تواجه تحسينه وزيادة وجودته وإمكانية استفادة أصحاب القرار وتحسين وتفعيل التمويل الأصغر بما يساهم في زيادة الإنتاج وتقليل الفقر في السودان.

تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي:

1) المشروعات الصناعية الصغيرة في السودان لها دور في زيارة الناتج المحلي.
2) التمويل الأصغر في السودان ساهم علي النمو وتطوير الصناعات الصغيرة في السودان.

3) أثرت المشروعات الصناعية الصغيرة في تقليل البطالة والفقر في السودان.

منهج الدراسة: -

تستخدم الدراسة في المناهج العلمية التالية:

1) المنهج التاريخي ومن خلاله يقوم الباحث باستعراض الجوانب التاريخية حول هذا الموضوع.
2) المنهج الاستنباطي وذلك لتحديد إبعاد المشكلة.
3) المنهج الاستقرائي، وذلك لاختيار فرضيات الدراسة.

أدوات وأساليب الدراسة: -

تعتمد الدراسة في حصولها على المعلومات والبيانات من المصادر الأولية باستخدام الجداول من وزارة الصناعة المنهج الصناعي 2005 م إضافة للمصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والدوريات.

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسات الصناعات الصغيرة في السودان.

حدود الدراسة: -

تتمثل حدود الدراسة في الآتي: -

1) الحدود المكانية: وزارة الصناعة، وزارة المالية، مؤسسات التمويل الأصغر في السودان.
2) الحدود الزمانية 2005م

مخطط الدراسة

لخدمة أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى:

1) المقدمة
2) المشروعات الصغيرة في السودان
3) التمويل الأصغر في السودان
4) الفقر والبطالة في السودان

تمهيد: -

عرف السودان النشاط الحرفي والصناعات الصغيرة منذ القدم، ومع استقرار المجتمعات الزراعية، مارست هذه الحرف والصناعات لتلبية متطلبات الحياة اليومية، ومن معدات زراعية كالساقية والشادوف، والأدوات المنزلية والمنسوجات اليدوية ومعاصر الزيوت ودباغة الجلود وغيرها من الحرف والصناعات الريفية الصغيرة، والتي أصبحت تمارس بالوراثة. وقد شهدت هذه الصناعات طفرة في العهد التركي، حيث أنشئت المشروعات الصناعية التي تستخدم آلة مثل الورش والمصانع، التي طورت في عهد الحكم الثنائي عند إنشاء المصالح الحكومية مثل مصلحة النقل الميكانيكي، ومصلحة المخازن والمهمات والسكك الحديدية.

نتيجة لتعذر وصول الواردات وانقطاع خطوط التمويل والموصلات بسبب الحرب، عمد رجال الأعمال على إنشاء مشروعات لتوفير احتياجات الأسواق المحلية فأنشأوا معاصر الزيوت ومصانع الصابون والحلويات وورش الصيانة. وقد اعتمد أصحاب هذه المشروعات الصناعية على مواردهم الذاتية لتمويل إنشائها وتشغيلها. ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتظام التجارة الدولية، لم تقو هذه المصانع على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى توقف العديد منها.

وخلال السنوات التي أعقبت الحرب وبتشجيع من الإدارة الأجنبية وفدت إلى السودان بعض رؤوس الأموال البريطانية التي استثمرت في إنشاء مصانع لإنتاج الأسمنت والأحذية والمشروبات الروحية وتعليب اللحوم.

واستمرت هذه المشروعات الصناعية ما بعد الاستقلال في شكل أعمال حرفية وريفية وصناعات صغيرة، معتمدة على المبادرات الفردية، دون أن يكون لها سند من قبل الدولة سوى ما هو متاح من تعليم وتدريب للعاملين في مصالح الدولة المختلفة. ومثلت جمعية السمكرية ببور تسودان التي تأسست عام 1959م أول كيان جامع للحرفيين والمشروعات الصناعية الصغيرة عموماً. [1]

[1] أبو القاسم عبد القادر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12

المشروعات الصناعية الصغيرة في السودان:

الإحصاءات والأرقام الخاصة بالمشروعات الصناعية الصغيرة ومساهمتها في الناتج الإجمالي غير متاحة فمعظم الإحصاءات تتركز على قطاع الأعمال والمنشآت الكبيرة. انحازت تجارب التنمية في السودان إلى المشروعات الصناعية الكبيرة، وذلك من خلال السياسات والقوانين التي وفرت لها الدعم ومنحتها التسهيلات والامتيازات والحماية اللازمة.

وبالرغم من ذلك لم تحقق تلك المشاريع الأهداف التنموية المرجوة منها، من توفير السلع والخدمات الضرورية، وتوليد فرص العمل، وزيادة الدخل القومي، إذ نجدها تعتمد على كثافة رأسمالية عالية ومدخلات إنتاج مستوردة تتطلب تدفقات نقدية بالعملة الصعبة، أرهقت كاهل الخزانة العامة للبلاد. كما أن انعكاسات سياسة التحرير الاقتصادي التي طبقت عام 1992م وأثرها على الفئات ذات الدخل المحدود من انخفاض في الدخل وتدني مستوى المعيشة وزيادة البطالة. وكل ذلك يستوجب العودة والاهتمام بالمشروعات الصناعية الصغيرة وصغار المستثمرين.

تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة في السودان: -

الجهود التي بذلت لإيجاد تعريف رسمي في السودان كانت غامضة، ولا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصناعية الصغيرة في السودان، غير أن هناك بعض المصالح والمؤسسات ولأغراض إدارية بحتة عملت على إيجاد تعريف مناسب لأهدافها، مستخدمة في ذلك حجم الاستثمار والعمالة كمعيارين أساسيين، ومن ضمن هذه المؤسسات ما يلي:

تعريف وزارة الصناعة:

ثبتت وزارة الصناعة التعريف المقترح من منظمة التنمية الصناعية للدول العربية، والذي يعرف الصناعة الصغيرة بأنها الصناعة التي تستخدم 24 عاملاً فأقل ولايتعدى رأس المال نصف مليون جنية (حسب تقدير عام1982).

تعريف معهد البحوث والاستشارات الصناعية:

يعرف المعهد الصناعات الصغيرة بتلك التي تستخدم مابين 10- 50عاملاًويبلغ استثمارها الرأسمالي ما بين 40- 200ألف جنيه سوداني (حسب تقديرات عام1982م).

تعريف شركة التنمية الريفية:

تعرف الصناعة الصغيرة على أسس مالية بحتة وتشمل أي مشروع حجم الاستثمار فيه 25ألف دولار أمريكي (حسب تقديرات عام1982).

تعريف وزارة التجارة:

تعريف الوزارة المنشأة الصناعية الصغيرة بتلك التي توظف 10- 15عاملاً، بغض النظر عن المعايير السابقة.

ويلاحظ من التعاريف أعلاه أن المنشأة الصناعية الصغيرة تعرف عادة بحجم العمالة وقيمة رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة. وتعد المنشآت صغيرة في السودان إذا كانت تستخدم من 1- 10عمال.ولا يوجد تحديد لحجم قيمة الأصول الثابتة (انظر الجدول التالي): -

جدول رقم (1- 2): مفاهيم وتعاريف الصناعات الصغيرة للمؤسسات المختلفة في السودان

المؤسسة	التعريف
مصلحة الإحصاء (سابقا): المسح الصناعي	العمالة اقل من25عامل
المنظمة العربية للتنمية الصناعية(AIDO)	العمالة أقل من25عاملاً الاستثمار 500.000جنية سوداني
معهد البحوث والاستشارات الصناعية (IIRC)	العمالة بين 10- 15عاملاً
وزارة التعاون(سابقاً)	العمالةب ين10- 15عاملاً
قوانين الاستثمار السودانية	لايوجد تعريف مجدد
يونيدو(UNIDO)	العمالة اقل من25عاملاً الاستثمار لايزيد عن 350.000جنيه سوداني

❖أرقام الاستثمار وأخذت فترة السبعينات

المصدر: تقارير ونشرات الجهات أعلاه

ويلاحظ من الجدول، التباين الواضح في تعريف المعايير المحددة للمشروعات الصناعية الصغيرة في السودان.

ودرجت البنوك في السودان على وضع تصنيف للمشروعات الصناعية الصغيرة بطريقة تناسب ما جاء في السياسات التمويلية، حيث تمثل مجموعات صغار المنتجين والأسر المنتجة والحرفيين والمهنيين والقطاع غير المنظم أهم هذه المجموعات الرئيسية.

تعريف الأشكال المختلفة للمشروعات الصناعية الصغيرة في السودان:-

1.الصناعات الصغيرة:

تعرف الصناعات الصغيرة في السودان على أساس حجم العمالة المستخدمة، بحيث يقل عن25عاملاً. وهذا التعريف أخذت به وزارة الصناعة عند المسح الصناعي لعام1982. نجد أن المؤسسات المالية تعرف الصناعات الصغيرة على أسس مالية وذلك نسبة لعدم وجود تعريف محدد من قبل السياسة المالية للبنك المركزي، وعدم إلزام البنوك بتمويل كل قطاعات الأعمال الصغيرة، فقد لجأت المصارف إلى وضع تعريفات مختلفة ومتعددة لخدمة القطاع، والتركيز علي أنواع محدودة من المشروعات الصناعية الصغيرة في قطاع المهنيين، وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة.

2. الصناعات الحرفية:-

عرفت الحرف اليدوية من خلال المسح الصناعي الذي أجرته مصلحة الإحصاء 1971/1979بأنها: (الحرفة هي كل نشاط صناعي لإنتاج السلع والخدمات، ولا تستعمل فيها آلات حديثة باستثناء الترزية، رغم أنهم يستعملون آلات حديثة).وطبقاً لهذا التعريف شملت الصناعات الحرفية النشاطات التالية:-

أ) المنتجات الغذائية (صناعة الخبز –الكسرة –الزيوت).

ب) ورش النجارة والمخارط.

ج) الأثاثات.

د) منتجات الجلود والبلاستيك والدباغة (الأحذية –القرب – الأخراج – الصيوانات)باستثناء مصانع الأحذية.

هـ) منتجات الصياغ والحدادين (السمكرية، الحدادين، الصياغ).

و) منتجات الفخار (أزيار – قلل – مباخر).

ز) الملبوسات (حياكة – تطريز – فراد) باستثناء مصانع الملابس الجاهزة.

ح) الجراجات.

ط) كهرباء العربات.

ي) أعمال المباني (بناء – نقاشة – مجاري – كهرباء – صيانة – مواسير مياه).

ك) ض.تصليح لساتك العربات.

3.الأسر المنتجة:

يشمل تعريف الأسر المنتجة كل الأسر دون خط الفقر، أيضاً ذوي الدخل المحدود والمتوسط التي يتميز أفرادها بمقدرات ومهارات تمكنهم من المشاركة في تنفيذ أنشطة مدرة للدخل في إي من القطاعات والصناعات الصغيرة، والحرفية، والإنتاج الحيواني، وليس بالضرورة أن يكون النشاط الاستثماري محصوراً جغرافياً بالمنزل.

أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة للاقتصاد السوداني:-

السودان كغيره من الدول النامية يسعى لتحقيق التنمية والبعد من دائرة التخلف الاقتصادي والتي تتمثل في المؤشرات الرئيسية التالية:-

- عدم توفر رأس المال.
- الاعتماد علي رأس المال.
- السياسات الاقتصادية.

والتنمية في معناها الشامل هي تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمشاركة الفعالة بين الأفراد والمجتمع، وتغيير هيكل الاقتصاد من الزراعي إلى الصناعي ولاشك فيه أن الصناعات الصغيرة تمثل حلقة الوصل بين التحول من الاقتصاد الذي يعتمد على القطاع الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي.ولاشك أيضاً أن الصناعات الصغيرة والمشروعات الصناعية الصغيرة بشقيها التقليدي والحديث وتوزيعها الجغرافي.تلعب دوراً اقتصادياً هاماً ورائداً علي مستوى المجتمع في الريف

والحضر.ويتجلى هذا الدور في استيعاب الأيدي العاملة لدفع عجلة الإنتاج الفردي والجماعي وبالتالي تقليل مستويات البطالة والفقر في السودان.

ومن هنا لابد من الإشارة لأهمية دور المشروعات الصناعية الصغيرة في السودان لاعتبارات عديدة منها:-

1.استخدام المواد الخام:

السودان قطر زراعي وغني بموارده الطبيعية، وتتوافر فية كميات ضخمة من مخلفات المصانع وقطع الغيار التالفة وتأتي أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة في استغلال هذه الموارد لزيادة قيمتها المضافة وتلبية احتياجات الطلب المحلية من السلع والخدمات في الحضر والريف والعمل على إحلال بعض الواردات.

2- استغلال المدخرات المحلية:

تعمل المشروعات الصناعية الصغيرة على جذب رؤوس الأموال والمدخرات الصغيرة المحلية للأفراد والأسر واستغلالها في استثمار منتجة تساهم في زيادة دخل تلك الأسر كما تتميز بارتفاع العائد من الاستثمار مع قصر المدة اللازمة للإنتاج.

3- توفير الاحتياجات الأساسية:-

توفر المشروعات الصناعية الصغيرة الاحتياجات الأساسية من سلع وخدمات لسكان الريف والحضر، وذلك لإمكانية انتشارها الجغرافي الواسع،لاسيما إن السودان يمتاز بمساحته الكبيرة.وأيضاً لا تتأثر تلك المشروعات الصناعية بالبنيات التحتية كثيراً.وأيضاً نجد أن البنيات التحتية في السودان تعانى من التخلف.لكل ذلك فإن المشروعات الصناعية الصغيرة تلائم السودان تماماً.

4- خلق فرص عمل:

تعمل المشروعات الصناعية الصغيرة على خلق وزيادة فرص العمل والدخل،وإتاحة فرص التوظيف الذاتي لقطاعات عريضة من المجتمع على مختلف فئاتهم من الرجال والنساء والأرامل والأطفال والمعوقين والعطالة والخريجين وأسر الجرحى وشهداء الحرب، والطلاب والمهنيين.وذلك من خلال قلة رأس مالها وانتشارها الجغرافي الواسع

في الريف والحضر. وهى بذلك تعمل على مكافحة الفقر والبطالة لخريجي الجامعات والبطالة الناتجة عن خصخصة مؤسسات القطاع العام كإحدى إفرازات سياسة التحرير الاقتصادي والتي طبقت في السودان في عام 1992. وهى أيضاً تمتص فائض العمالة الزراعية بخلق فرص عمل اثنا توقف الموسم وخاصة وان الزراعة في السودان موسمية.

5- تدريب وتأهيل الكوادر:

تتيح المشروعات الصناعية الصغيرة أكبر قدر من فرص التدريب والتأهيل لقطاعات عريضة في المجتمع.وتسهم في عملية نقل التكنولوجيا.

6- خاصة إلى الريف من المدن والتي ازدادت في السودان بنسبة كبيرة. وذلك بما تخلقه من استقرار في الريف. وبما يقلل من آثار الهجرة إلى المدن في الضغط على الخدمات كما هو ملاحظ حالياً في السودان.

بالإضافة إلى الخصائص أعلاه فإن المشروعات الصناعية الصغيرة في السودان تتميز بتعدد المشتغلين فيها من صغار التجار إلى مشغلي المطاعم الصغيرة، من مساح الأحذية إلى المصنع الصغير للأحذية، ومن الخياطين إلى مشغلي البقالات الصغيرة...ألخ. عن طريق مزاياها فان المشروعات الصناعية الصغيرة تعتبر أهم مصدر لخلق الوظائف وتحقيق النمو والعدالة في الدول النامية، وتلعب دوراً رئيسياً في امتصاص القوى العاملة والدخول في أسواق جديدة وتوسيع قاعدة الاقتصاد بطرق خلاقة ومبتكرة.

لعل أحد أهم أسباب حالات الفقر في السودان يتمثل في ضعف خلق الوظائف، وفي غياب الاستثمار الأجنبي المباشر بالحجم الكافي لتأهيل وتطوير القطاع الصناعي.وينظر إلى تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة كآلية فاعلة لتخفيض الفئات العاطلة وزيادة الدخول وبالتالي تقلل مستوى الفقر، والإسهام في النمو الاقتصادي عن طريق التشغيل الذاتي. فيما يلي ملخص لإسهام قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة في خلق الوظائف:

1. يعتبر قطاع المشروعات الصناعية مصدراً رئيسياً للتشغيل لأنه يتمركز في القطاع الزراعي وغير الزراعي لا يقتصر فقط على عدد المنشآت بل أيضاً على أعداد

المشتغلين فيه.ويقدم القطاع خدمات هامة للمشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة مثل خدمات الصيانة والسلع شبه المصنعة وتوفير الإسبيرات وبيع المنتجات الصناعية للمستهلكين وهو بذلك يساهم في تقديم الفرص التشغيلية.

2. مجال وحجم القطاع وكثافته تختلف اختلافاً كبيراً بين الولايات، وفي بعضها يلعب القطاع دوراً ديناميكياً في التنمية والتشغيل،بينما في البعض الآخر يمثل القطاع مصدراً للتشغيل للذين لا يستطيعون الحصول على وظائف في القطاع الحكومي أو في المشروعات الصناعية كبيرة الحجم. وخلال العقود السابقة فإن نمو التشغيل الذي وفره هذا القطاع قد اختلف كثيراً بين الولايات.
3. أدى تدهور الأوضاع المعيشية منذ الثمانينات إلى تحول كثيراً من الأسر إلى أسر منتجة عن طريق اللجوء إلى المشروعات الصناعية الصغيرة، مما كان دافعاً للجهاز المصرفي للاهتمام أكثر بوضع سياسات تمويلية.كما إن وزارة التخطيط الاجتماعي أيضا تجاوبت مع هذا المجلس من الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية والمسئولين الحكوميين والبنوك، لوضع سياسات وبرامج وآليات لتمويل هذه الأسر.
4. القطاع غير الرسمي (غير المنظم) هو أحد أهم لقطاعات الفرعية للمشروعات الصناعية الصغيرة في السودان.وبدأ ظهور هذا القطاع منذ السبعينات نتيجة للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بسبب التنمية غير المتوازنة والحروب الأهلية والجفاف.وقد أشار تقرير منظمة العمل الدولية (1976) ILO إلى أن التشغيل الذاتي في هذا القطاع وصل إلى 25 - 30٪ من إجمالي التشغيل الحضري، كما أكد تقرير منظمة العمل الدولية ILo مرة أخرى على أهمية القطاع غير الرسمي، وقدر إسهامه بنحو 60٪من جملة التشغيل الحضري في السودان.وفي دراسة لوزارة التخطيط (سابقاً) فان أكثر من 100000 شخص يهاجرون سنوياً ليعملوا في القطاع غير المنظم بولاية الخرطوم في قطاعات إنتاجية وخدمية.ومن المعروف أن هذا الرقم تضاعف في السنوات الأخيرة، كمان أن هنالك تحولاً نحو العمل في التجارة البسيطة والخدمات علي حساب العمل في الصناعة.وارتفع دور المرأة في

القطاع غير المنظم إلى نحو 12٪ في العام 1990، بعد أن كان 2.9٪ في العام 1983م.

5. أوضح مسح صناعي قديم أن الصناعات الصغيرة تساهم بنسبة 95٪من إجمالي المنشات الصناعية.كما تساهم بأقل من 10٪من الاستثمار الصناعي، ولكن مساهمتها في الإنتاج الصناعي يزيد علي 35٪. كما تساهم أيضا بنحو 50٪ من الدخل الصناعي.وتحتاج الصناعات الصغيرة إلى رأس مال أقل بحساب متوسط الاستثمار للوحدة الإنتاجية، ويمثل الإنتاج في القطاع الصناعي صغير الحجم ثلاثة أضعاف الاستثمار، ويحتاج إلى نصف الاستثمار التي يحتاجها القطاع كبير الحجم لخلق وظيفة واحدة.كما أن الصناعات الصغيرة تتميز بنسب عالية من القيمة المضافة منسوبة لأجمالي الإنتاج والقيمة المضافة منسوبة للتشغيل.وعلي الرغم من أن إسهام الصناعات الصغيرة في السودان كبير حسب ما أوضحت الإحصائيات، إلا أن نتيجة هذا الإسهام تأتي مختلطة إذا نظرنا إلى إسهام كل نشاط فرعي من النشاطات المكونة للصناعات الصغيرة.

6. لا توجد إحصائيات عن الحرفيين تغطي توزيعاتهم وأعمارهم وأنواع وعدد الأنشطة، كما لا توجد إحصائيات لإسهام الحرفيين في الناتج المحلي الإجمالي في السودان.ولكن هنالك إحصائيات غير منتظمة في الدراسات والتقارير الرسمية بالإضافة إلى الملاحظات العامة.والملاحظ أن جمعيات الحرفيين التعاونية المسجلة في السنوات الأخيرة ازدادت بشكل كبير جداً، وتهدف هذه الجمعيات التعاونية إلى إيجاد مواقع ورش لممارسة الإنتاج من قبل الأعضاء المسجلين وكذلك تدريب خريجي المدارس وخلق علاقات مع السلطات المحلية والجمعيات العالمية المماثلة.وهذا يعتبر مؤشراً على مدى تنظيم الحرفيين وازدياد عددهم.

7. استقبل السودان منذ السبعينات أعداداً كبيره من اللاجئين من الدول المجاورة بالإضافة إلى ألهجره من الريف إلى الحضر نتيجة للمجاعة والتصحر والحروب الأهلية وقد وصل عدد اللاجئين إلى أكثر من مليون لاجئ.مما حدا بالمنظمات غير

الطوعية للبدء في تنظيم برامج لهؤلاء المهاجرين خاصة المشروعات الصناعية لمدرة للدخول الموجهة للنساء بهدف زيادة فرص التشغيل عن طريق الاستثمارات صغيرة الحجم.وتم تحقيق هذا الهدف عن طريق المال الدوار وبأسعار فائدة متدنية مع رسوم إدارية قليلة وبدون تقديم أي ضمانات محسوسة.هنالك أكثر من100 منظمة طوعية محلية و أجنبية تعمل حالياً في منح التمويل المدر للدخل وخدمات النصح وبرامج التدريب.

واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في السودان:-

يمثل شح التمويل أهم معوقات نمو وتقديم المشروعات الصناعية في السودان سواء كانت صناعات صغيره أو غيرها. وتحتاج الصناعات الصغيرة رأس مال استثماري لتغطيه تكاليف الآلات والمعدات وكذلك رأس مال التشغيل، إلا إن قطاع الصناعات الصغيرة لا يشكل عامل جذب لرأس المال، وذالك نسبة لعدم توافر الضمانات الكافية التي تجذب المستثمر، مقارنة بالصناعات الكبيرة والمتوسطة الحجم، مما يستدعي العمل علة إيجاد مصادر تمويل لقطاع المشروعات الصناعية والصناعات الصغيرة.

وفق نتائج المسح الصناعي 2001م يبلغ عدد المنشآات التي تقل العمالة فيها عن 10عمال 22469 منشأة، وتمثل 9301٪ من منشآت القطاع الصناعي.وتعد ولاية جنوب دار فور هي الأكثر عدداً في الصناعات الصغيرة تليها ولاية الخرطوم والجزيرة.

تشكل الصناعات الصغيرة 73٪من جمله الصناعات القائمة بالبلاد وبعدد22460 منشأة. وذلك وفق نتائج المسح الصناعي لعام 2001م،

بينما بلغت المنشآت الكبيرة والمتوسطة في تاريخ المسح(1646)منشآة بنسبة 7٪من جمله المنشآت الصناعية القائمة بالبلاد.

و من هنا تتضح أهمية وحجم قطاع الصناعات الصغيرة والمنتشرة في جميع ولايات السودان.

كما يوضح ذلك الجدول:-

جدول رقم(1- 3): توزيع الصناعات الصغيرة بولايات السودان

الولاية	عدد المنشات
ولاية جنوب دارفور	3985
ولاية الخرطوم	3506
ولاية الجزيرة	3101
ولاية النيل الأبيض	1441
ولاية القضارف	1350

المصدر:وزارة لصناعة، المسح الصناعي، 2005م

شكل رقم(1): توزيع الصناعات الصغيرة بالولايات

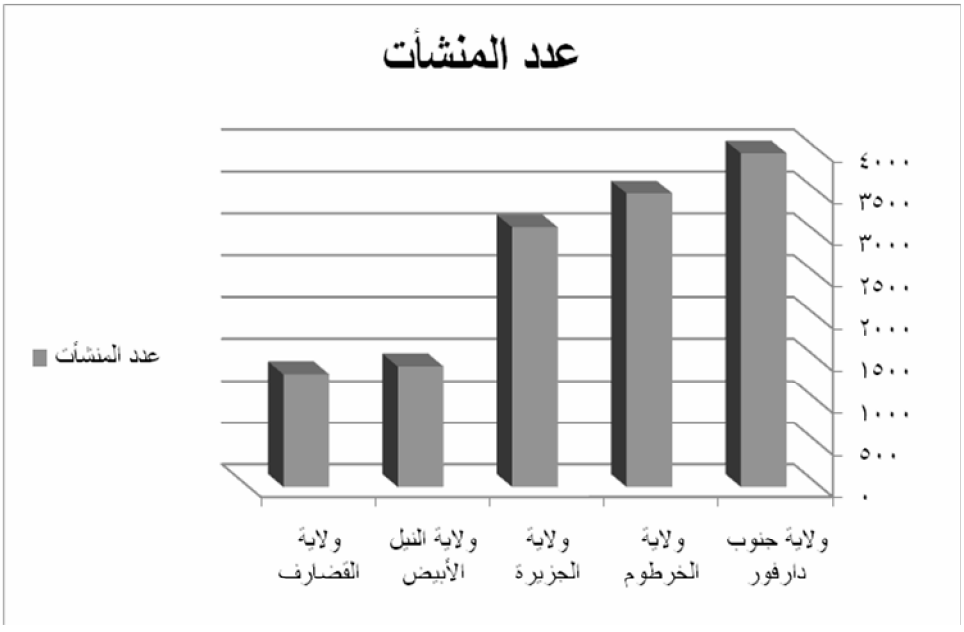

المصدر: وزارة الصناعة، المسح الصناعي، 2005م

توزيع الصناعات الصغيرة حسب نوع النشاط في السودان:-

يتركز نشاط الصناعات الصغيرة بدرجة كبيرة بنشاط الصناعات الغذائية، ويتضح ذلك في الجدول الآتي:-

الجدول رقم (4):توزيع الصناعات حسب نوع النشاط

الصناعة	النسبة المئوية
الصناعة الغذائية	٪73
صناعة تشكيل المعادن	٪12
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية	٪9
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٪3.5
صناعة المنتجات الكيميائية	٪2.5

المصدر:وزارة الصناعة، المسح الصناعي، 2005م

ويلاحظ من الجدول أعلاه، أن الصناعات الغذائية تمثل النسبة الأعلى بالنسبة للصناعات الصغيرة، بينما صناعة المنتجات الكيماوية فتمثل أقل نسبة.

جدول رقم(1- 5):المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمجموعات المنشآت الصناعية الصغيرة حسب نوع الملكية (القيمة بالآلف الدينارات)

المؤشرات	تعاوني cooperative	خاصprivate	شراكة partnership	إجمالي الصناعات التحويلية Total manufacturing
المنشآت الصناعية	813	19652	1995	22460
العاملين	1946	34686	4267	40899
المستخدمين الكلي	2430	56053	7006	65489

المؤشرات	تعاوني cooperative	خاصprivate	شراكة partnership	إجمالي الصناعات التحويلية Total manufacturing
المرتبات والأجور	331704	5642612	780409	6754725
إجمالي الإنتاج	4310772	118085945	14271822	136668539
إجمالي المواد والخامات	3702132	69758749	8466513	81927394
إجمالي التكوين الرأس مالي الثابت	651	1683087	4729	1688431
إجمالي القيمة المضافة	608640	48327196	5805309	54741145

❖أقل من عشرة عمال

المصدر:تقرير مشروع المنتج الصناعي الشامل - وزارة الصناعة الجهاز المركزي للإحصاء.

ويلاحظ من الجدول رقم (1- 5) أعلاه ، إن المنشآت الصناعية الخاصة عددها أكبر، و بها أكبر عدد من المستخدمين الكلي، وتدفع أكبر قدر بها، وأيضا قيمة المواد الخام تبلغ أكبر قيمة بها ، وكذالك إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت يبلغ

أكبر قدر بها ، وبالتالي فإن إجمالي القيمة المضافة يبلغ أكبر قيمة من المنشآت الصناعية التعاونية والمشتركة. وكل المؤشرات أعلاه تدل على أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المسح الصناعي الشامل الذي صدر في العام2005 أوضح أن مساهمة الصناعات الصغيرة من إجمالي المنشآت في القطاع الصناعي بلغت 93٪ كما بلغت مساهمتها في الإنتاج الصناعي نحو 18٪ فضلاً عن ذلك ، فإن المسح الصناعي الشامل في العام 2005 أوضح أن نسبة الصناعات الصغيرة بلغت 93٪ من إجمالي المنشآت الصناعية و 18٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي.

حسب نتائج المسح الصناعي 2005 م فإن المنشآت الصغيرة في السودان تمثل 93٪ من مجموع المنشآت العاملة في هذا المجال وتنتج قيمة مضافة لا يستهان بها من الدخل القومي ، وبالتالي جل الأيدي العاملة يمكن أن يتم استيعابها في المشروعات الصغيرة أو المنشات الصناعية الصغيرة إذا توفرت الإرادة والتخطيط السليم.

مشاكل ومعوقات المشروعات الصناعية الصغيرة في السودان:-

بالنظر للمشاكل التي تواجه الدول النامية عموماً نجد أنها تكاد تكون معظمها تنطبق على حالة السودان. ولكن معظم هذه المشاكل والمعوقات تتمثل في التمويل وارتفاع تكلفة المواد الخام. وذلك لأن معظم المواد الخام يتم استيرادها من الخارج وفي نفس الوقت تصل لصغار المنتجين المبتدئين بأسعار عالية ، وأيضاً قصور رأس المال لشراء المواد الخام نتيجة للتمويل غير المنتظم للمواد الخام والزيادة السريعة في أسعارها. وهذا بالإضافة إلى أن سوق المواد الخام يسيطر عليه تجار قليلون. وقد أظهرت بعض الدراسات أن معظم المشاريع تعول على قدرات المالكين الذاتية ، عدا الأنشطة التجارية في حالة بعض التجار الذين يعتمدون على كبار التجار لتمويلهم بسعر فائدة مرتفع. هذا بالإضافة إلى المستوى المنخفض للتمويل المصرفي لصغار الصناع.

وتري دراسات أخرى أن مشاكل أخرى مثل ضعف التدريب عدم كفاية التسهيلات ، وضعف التمثيل السياسي والقوة المحركة والنسبة التحتية. وأيضاً فإن

تأثير السياسات (عدم الحياد للحوافز والحماية)على صغار المنتجين بالمقارنة مع كبار المنتجين، كما أن الميل الأساسي اتجاه التنمية لهذه الأنشطة يرتبط بيئة السياسات لصالح الصناعات الصغيرة، وبالتحديد في مجال الصناعة والزراعة، بالإضافة لمرجعة قوانين الاستثمار. ثمة تحديات تواجه قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة في السودان وتعيق تطورها منها ما هو داخلي أي يتعلق بالخصائص البنيوية للوحدات العاملة في هذا القطاع ، والآخر خارجي يتعلق بالسياسات وبيئة العمل التي تصدرها الأجهزة المختلفة وتمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة هذه الوحدات.

أولاً:المعوقات الداخلية:

تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في السودان، كما هو الحال في الدول النامية الأخرى، مجموعة من المعوقات التي لا يستطيعون مواجهتها بأنفسهم- حتى عندما تتوفر السياسات الكلية الفاعلة. تتعلق هذه المعوقات(بين أمور أخرى)بالوصول إلى الأسواق والتمويل والمعلومات التجارية ومواقع العمل (بإيجارات مناسبة) والحصول على التقانة المناسبة والبنية التحتية الجيدة.تعيق هذه المعوقات نمو المشروعات الصناعية الصغيرة وتؤدى إلى ضعف أدائها.

أغلب الناس الذين يرتبطون بالمشروعات الصناعية الصغيرة هم الفقراء الذي لا يملكون أراضى بالنسبة للذين يعملون في المناطق الحضرية. لذلك فأنهم يواجهون بصعوبات متعلقة بعدم مقدرتهم على التمويل.بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه فعالية البنوك لمنح التمويل للمشروعات الصناعية الصغيرة، فإن هذا التأثير الضعيف لغياب استراتيجية للتسويق ولتشتت المجموعة المستهدفة وضعف مستواها التعليمي وتعاملها مع النقود وكذلك الأعباء الناتجة عن الرسوم والضرائب الحكومية.

ثانياً:التحديات الخارجية:

هنالك ضعف في الاعتراف بالقدرات الديناميكية للمشروعات الصناعية الصغيرة.في خلق فرص العمل على المدى القصير، إلا أن دورها في مسار النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر لم يتم الاعتراف به بصورة كاملة حتى الآن.ونتيجة

لذلك، فإن غياب الإطار لسياسات متصلة ومترابطة، بالرغم من وجود برامج لمساعدة المشروعات الصناعية الصغيرة على المستوى الجزئي.ويلاحظ أن الإطار التنظيمي لأعمال المشروعات الصناعية الصغيرة غير متوفر أو غير ملائم ولذلك فهو غير داعم، بل إنه متحامل في أغلب الأحوال.كما أن برامج تطوير المهارات نادراً ما يخاطب المشكلات الخاصة بتلك المشروعات الصناعية ولم يبذل إلا جهد ضئيل نحو تطوير ارتباطها بالشركات/المشروعات الصناعية الكبيرة.كما أن المشكلات في تنمية المهارات لم يتم مواجهتها، وقليل من الجهد الذي تم في تنمية روابط القطاع مع قطاع المشروعات الصناعية الكبيرة.وإذا لم يتم مواجهة هذه المعضلات فإن المشروعات الصناعية الصغيرة ستظل تقدم وظائف ذات مستويات متدنية أكثر من أن تكون مشروعات ديناميكية لتحقيق النمو.لأنه وفي غياب إطار تنظيمي لسياسات كلية متصلة ومترابطة فإن برامج الدعم في أحسن حالاتها ستؤدى إلى وقف تدمير المشروع الصناعي.(1)

يواجه قطاع الصناعات الصغيرة والريفية مشاكل عديدة تنظيمية وإدارية وفنية ومالية وتسويقية متداخلة ولم يتم التصدي لهذه المشاكل حتى الآن بصورة جادة، وذلك لخلق المناخ الملائم لنمو هذا القطاع، والمشاكل تتمثل في:-

1- عدم توافر الخدمات والهياكل الأساسية:

الخدمات في المناطق الصناعية من كهرباء ومياه وطرق ووسائل اتصال سلكي ولا سلكي والتي يتراوح توافرها ما بين توفير بعضها في بعض المناطق الصناعية في السودان مثل الخرطوم بحري وأم درمان.وعدم توافرها في بعض المناطق الريفية.

2- التمويل:

تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة مشاكل تمويل رأس المال الثابت والعامل بالعملة المحلية، ومشاكل أكثر حدة بالنسبة للتمويل بالعملات الأجنبية وذلك لشراء المواد الخام وقطع الغيار والمدخلات الصناعية وغيرها من المستلزمات.

3- الترابط بين القطاعات الاقتصادية:-

ضعف الترابط الأمامي والخلفي بين مختلف القطاعات الاقتصادية أو المشروعات الصناعية يعتبر نوع من الخلل الذي لا يحسب لصالح الاقتصاد، إذ لابد من خلق نوع من الترابط بين تلك القطاعات، وأكثر من ذلك إيجاد نوع من الترابط الرأسي والأفقي بين القطاعات الفرعية داخل القطاع الواحد والمشروع الصناعي.

ملخص النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1) إن الصناعات الصغيرة في السودان تتوفر لديها الإمكانيات والعمالة المهرة والخبرات ولكنهم بحاجة لمزيد من الدورات التدريبية المتخصصة لتطوير الصناعة في السودان.
2) الحاجة إلى تطوير مفهوم التمويل الأصغر في السودان يحتاج لمراجعة وتقويم التجربة خاصة في تمويل الصناعات الصغيرة.
3) غياب كثير من القوانين والتشريعات والتعليمات المالية الواضحة والمكتوبة التي يمكن ان يسترشد بها أصحاب الصناعات الصغيرة في السودان.
4) الدور الذي تلعبه الأجهزة الرقابية في عملية تمويل الصناعات الصغيرة في تقويم المؤسسات المانحة للقروض ضعيف.
5) توجد مساهمة جيدة للصناعات الصغيرة في تشغيل العمالة وتقليل البطالة والفقر في السودان.

ثانيا: التوصيات

1) الاهتمام بجوانب التأهيل والتدريب للعناصر البشرية لرفع كفاءة أداء الصناعات الصغيرة:
2) الاهتمام برقابة الأداء العام لعملية التمويل الأصغر من خلال مقارنة الأداء المنفذ فعلياً مع ما هو مخطط له.

3) ضرورة توضيح أهداف المؤسسة وهيكلها التنظيمي العاملة في عملية التمويل الأصغر وربط هذه الأهداف بالأهداف العامة للسلطة.
4) وضع قوانين وتشريعات واضحة تحول دون تمكين أصحاب القرار من التلاعب في منح التمويل لغير المشاريع الصناعية الصغيرة وفقاً لأهوائهم خوفاً من مخاطر التمويل الأصغر.
5) الاهتمام بتحقيق الانضباط التمويلي والتقييم الدوري لأداء البنوك لتمويل الصناعات الصغيرة ، وربط الحوافز المادية والمعنوية بمؤشرات نتائج التقويم بما يؤمن تطوير الأداء ، وزيادة الإنتاج.
6) الشراكة الجيدة بين مانحي التمويل ومستفيدي خدمة التمويل لمشروعات الصناعية الصغيرة في وضع السياسات والإجراءات والضمانات المتعلقة بعملهم المالي.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1/ سيف الدين احمد محمد، دور البنك الزراعي في دعم الصناعات الصغيرة والأسر، سمنار تمويل مشروعات الفقراء، قاعة الصداقة، الخرطوم199م،
2/ وزارة الصناعة ، المسح الصناعي 2001م.
3/ تقرير مشروع المنتج الصناعي الشامل للإحصاء، وزارة الصناعة الجهاز المركزي للإحصاء.
4/ يونيكوز للاستشارات المحدودة، دراسة تأثير سياسات الاقتصاد الكلى على التمويل الأصغر في السودان، الخرطوم 2006م.
5/ المسح الصناعي الشامل، الملخص التنفيذي، مارس 005م.

- Gumma yusof 1989 (Small – scale Industries in sudan)Center for Research and statistics , Faisal Bank Publishin ,Khartoum.p,ll

ثانيا: الرسائل الجامعية

6/ محمد عبد الرحمن النظارى ،اتخاد القرارات لدى القادة الإداريين في الجمهورية اليمنية: مدى فاعليتها والعوامل المؤثرة فيها ، رسالة دكتوراه: جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات العليا ، شعبة إدارة الأعمال، ديسمبر2000م.

ثالثا: الدوريات

7/ وليد عبد اللطيف هوانة ، تقويم الأداء بين الداتية والموضوعية ، الرياض: مجلة الإدارة العامة العدد 5 ، 2011م.

الحاجات النفسية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي وبعض المتغيرات الديموغرافية والتربوية لدى عينة من طلاب جامعة دنقلا

د.مجذوب أحمد محمد أحمد قمر- كلية التربية – جامعة دنقلا
د.سهير محمد أحمد محمود- كلية غرب النيل الجامعية
د.محجوب محمد أحمد كلية التربية – جامعة دنقلا
د.عبد القادر آدم حسن – كلية التربية – جامعة دنقلا
د.عثمان عبد الله عثمان – كلية التربية – جامعة دنقلا

Abstract

The aim of this study was to identify the psychological needs at Dongola University students and then to the effect of some variables,, (Gender, academic achievement, educational level, college literary, scientific), The distributive analytical method was used in this study, The sample of this study consisted of (300) male and female students which represents (10%) of (3000) students the original society, chosen by the stratified random. To achieve this goal, the researchers use measurements psychological needs scale. The main results of this study are: the study sample individuals with a high level of psychological needs level, and there was no relationship between psychological needs and academic achievement, as no significant statistical differences in psychological needs between males and females. and significant statistical differences in of loyalty between males and females in favor to males was found. No statistically significant differences between the literary and scientific colleges in the psychological needs, Finally, in light of the study results and discussion the researchers suggested some recommendations.
Key words: psychological needs, Dongola students, academic achievement

مستخلص

هدفت هذه الدِّراسة إلى معرفة الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا في ضوء بعض المتغيرات، (النوع، التحصيل الدراسي، المستوى التعليمي، الكليات الأدبية، العلمية) لتحقيق هذا الهدف استخدم المنهج الوصفي التحليلي، بلغت عينة الدِّراسة (300) طالب وطالبة للعام الدراسي 2014- 2015م، وهي تمثل نسبة(10٪) من مجتمع الدِّراسة البالغ(3000) طالب وطالبة تم اختيارها عن طريق العينة العشوائية الطبقية، لتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثون مقياس الحاجات النفسية من إعدادهم، وقد توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أفراد عينة الدِّراسة يتمتعون بمستوى عال من الحاجات النفسية، ولم تظهر الدِّراسة إيّ علاقة إحصائية بين الحاجات النفسية والتحصيل الدراسي، ولم تجد فروق دالة إحصائياً في الحاجات النفسية بين الذكور والإناث، ووجود علاقة بين الذكور والإناث في الانتماء لصالح الذكور، ولم توجد فروق دالة إحصائياً بين الكليات الأدبية والعلمية في الحاجات النفسية، وأخيراً، على ضوء نتائج الدِّراسة والمناقشة اقترح الباحثون بعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الحاجات النفسية، طلاب دنقلا، التحصيل الدراسي.

المقدّمة:

لقد اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى الذي منح نعمة الوجود لكل مخلوق أن يودع في مخلوقاته الخصائص التي تؤهلها لأداء الوظائف التي خلقها الله سبحانه وتعالى، يقول الله في محكم تنزيله: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (1) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (2) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (3)) سورة الأعلى الآيات من(1- 3) ومن بين الخصائص التي أودعها الله سبحانه وتعالى في تكوين الحيوانات والإنسان الحاجات و الدوافع الفسيولوجية وهما نوعان: أحدهما ضروري لبقاء الفرد و الآخر ضروري لبقاء النوع وتؤدي الوظائف الفسيولوجية وظيفة بيولوجية هامة للحيوان والإنسان فهي تقوم بتلبية حاجات البدن وتسد كل ما يطرأ عليه من نقص عضوي أو كيميائي وتقاوم كل ما

يطرأ عليه من خلل أو اضطراب أو فقدان للتوازن وهي مثل الحاجة إلى الطعام والشراب والتخلص من الفضلات(نجاتي، 1997).

وكان للإسلام السبق، فكانت أول كلمة نزلت من القرآن الكريم على قلب الرسول صلى الله عليه وسلم (اقرأ) وبالتعليم والقراءة استطاع الإسلام أن يغير وجه الأرض من جاهلية وظلام، إلى نور العلم والهداية وعبادة الله وحده(الشربتي و محمد:2001).

التحصيل الدراسي ذو أهمية كبيرة في حياة الفرد وأسرته، فهو ليس فقط تجاوز مراحل دراسية متتالية بنجاح والحصول على الدرجات التي تؤهله لذلك، بل له جوانب هامة جداً في حياته باعتباره الطريق الإجباري لاختيار نوع الدِّراسة والمهنة، وبالتالي تحديد الدور الاجتماعي الذي سيقوم به الفرد، والمكانة الاجتماعية التي سيحققها، .حيث أن النجاح يشعر الفرد بالفخر وبإمكانياته وقدراته، وبأنه قادر على النجاح والإنجاز، وهذا التأثير متبادل، فالحاجة إلى تحقيق الذات تأتي في أعلى سلم الحاجات الإنسانية، وفي التعليم تتبلور من خلال حاجة المتعلم للحصول على مكانة اجتماعية مرموقة، وغالباً ما ترتبط بالنجاح والتفوق، أو الخوف من الرسوب الذي يفقده هذه المكانة، كذلك من المهم للفرد رضا الآخرين عنه، ورأيهم به، كالآباء والمعلمين والمقربين مما يدفعه للتعلم والإنجاز، فهو يشعر بالارتياح والرضا عن ذاته حين يستشعر برضاهم عن إنجازه(الحموي، 2010).

يُعتبر الشباب مستقبل الأمة وحاضرها القوى وهم خط الدفاع الأول في أيّ مجتمع، وهم الأكثر استهدافاً للهجمات الفكرية التي تمس المكونات الأخلاقية والاجتماعية و السياسية، ويحيط بالشباب عالم معاصر متغير ومتطور بصورة مذهلة، ولعله من الصعب إدراك هذا التغيير وهذا التطور السريع، ولهذا فقد ينتاب بعض الشباب مشاعر القلق والتوتر أثناء بحثهم عن دور محدد في مجتمعهم، وهدف لحياتهم، وهذا التغيير السريع هو واحد من أهم القوى الاجتماعية المؤثرة في الشباب ولكنها أقل فهماً واستيعاباً لدى هؤلاء الشباب، الأمر الذي قد يؤثر على اتجاهاتهم

في الحياة وبالتالي على شخصيتهم، ولهذا فالعالم العربي يعتبر في أمس الحاجة إلى مخططات و برامج فعالة للتعامل مع هذا التغيير العالمي السريع في شتى مناحي الحياة(أبو دوابة، 2012).

السلوك الإنساني عبارة عن نتيجة لمجموعة من العوامل المتفاعلة، وهذه العوامل تندرج تحت عملية علمية منظمة جداً، تفسر التفاعل الذي يحدث بين الفرد والآخر، وما ينتج عن هذا التفاعل، ويكون هذا التفاعل غير منطقي وغير مفسر إذا كان لا يؤدي إلى إشباع حاجات معينة لدى الأفراد الذين يحدث بينهم هذا التفاعل. ولعل علماء النفس جميعاً قد اتفقوا على أن أغلب المشاكل النفسية تكمن وراءها حاجات لم تتحقق(أبو دوابة، 2012).

إنّ عملية التوافق هي سلسلة من الخطوات تبدأ عندما يشعر الفرد بحاجة أو دافع ما وتنتهي عندما تشبع هذه الحاجة أو يرضى هذا الدافع، ودوافع الإنسان كثيرة لا حصر لها، منها ما هو فطري أي أولية لا يحتاج الفرد إلى تعلمها، ومنها ما هو مكتسب أي ثانوية يكتسبها الفرد من خلال عملية التطبع الاجتماعي وقد تكون شعورية أيّ يفطن لها الفرد آلياً أو لا شعورية وهي التي يغفل عنها الفرد ولا يفطن لوجودها(عوض، 1996).

وتعتبر دراسة الحاجات النفسية من أهم الوسائل التي تزيد من فهم الشخصية الإنسانية وتمكن من تفسير الاختلاف في السلوك، وهي يمكن أن تؤدي وظيفة المتغير الوسيط بين عوامل التنشئة الاجتماعية والأسرية، لذا ركز علماء النفس اهتماماتهم في الحاجات النفسية عند الإنسان نظراً للدور الذي تلعبه هذه الحاجات النفسية في تنشيط السلوك الإنساني ودفعه إلى تحقيق هدف معين أو كقوة محركة لهذا السلوك وتوجيهه من خلال فهم الحاجات النفسية والدّوافع التي تحركه، حيث أن السلوك الإنساني هو سلوك وظيفي أي أن الفرد يمارس سلوكاً معيناً بسبب ما يتبع هذا السلوك من نماذج تشبع بعض حاجاته النفسية(محمد، 2015).

تختلف الحاجات النفسية في شدتها لدرجة الحاجة لإشباعها وقد أجريت تجارب للمقارنة بين الحاجات النفسية المختلفة وتبين أن الحاجات النفسية المرتبطة بالأمومة هي أقوى الدوافع النفسية كما أن الحاجة إلى الطعام والماء أقوى من دافع الجنس وقد أدى ذلك إلى أن وضع (ماسلو) تنظيماً هرمياً للدوافع النفسية فوضع في قاعدة الهرم تلك الدوافع الفسيولوجية التي تعتبر ضرورية لحفظ الحياة كالحاجة للطعام والتنفس ويليها الحاجة للشعور بالأمن وما يتبع ذلك من دوافع الهروب والمقاتلة ثم تأتي الحاجة للحب والعطف والحاجات الاجتماعية كدافع لانتماء للجماعة، أما الدوافع الذاتية التي تتعلق بتحقيق الذات والحاجة إلى التقدير فليست لها صفة إلاّ للحاجة بنفس الدرجة الأخرى(بركات، 1974). وقد تكون هذه الحاجات حاجات اجتماعية تتمثل في شعور الفرد بالنقص أو الرغبة في إشباع لا يتحقق إلاّ من خلال تواجده في جماعة، وقد تكون هذه الحاجات حاجات أساسية لا يستطيع الفرد الاستغناء عنها أو يصعب عليه العيش بدونها مثل الحاجة للطعام(طه، 1993).

يشير ماسلو إلى أن الحاجات والدوافع تترتب ترتيباً هرمياً على أساس أهميتها ودرجة الحاجة لإشباعها حيث أن الحاجات الأكثر إلحاحاً وأهمية يجب أن تشبع قبل أن تظهر حاجة أخرى أقل إلحاحاً من السابقة(عبد الغفار، 1971).

كما هو حال الموضوعات النفسية المهمة فقد حظي موضوع الحاجات النفسية مؤخراً باهتمام العديد من الباحثين والدارسين، وذلك في محاولة جادة لمعرفة علاقته ببعض المتغيرات، ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

أسفرت دراسة أبكر(2009) في الكشف عن الحاجات النفسية للمشردين بولاية الخرطوم وعلاقتها ببعض المتغيرات، حيث تكونت عينة الدِّراسة من(160) مشرداً، توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن الحاجات النفسية لدى المشردين تتسم بالارتفاع عند مستوى الدلالة (0.05).

في الصدد نفسه قام قمر(2010): بدراسة عن أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك العدواني وإشباع حاجات الأبناء بالولاية الشمالية السودان، على عينة مكونة من (336) من الأبناء بمحلية مروي الولاية الشمالية، وتوصلت الدِّراسة إلى أنه لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين أساليب المعاملة الوالدية والسلوك العدواني لدى الأبناء، ووجود علاقة دالة إحصائياً بين أساليب المعاملة الوالدية والحاجات النفسية، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب معاملة الآباء والأمهات باختلاف نوع الأبناء(ذكر، أنثي). لصالح الذكور، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في السلوك العدواني لصالح الإناث و توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في إشباع الحاجات النفسية (الاستقلالية، الكفاءة، الانتماء) لصالح الذكور.

كما أجرى القطناني(2011): دراسة في غزة عن الحاجات النفسية ومفهوم الذات وعلاقتهما بمستوى الطموح لدى طلاب جامعة الأزهر بغزة في ضوء نظرية محددات الذات، بلغت عينة الدِّراسة(530) طالباً وطالبة، توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تتميز الحاجات النفسية بالارتفاع لدى عينة الدِّراسة، وجود فروق دالة عند مستوى الدلالة(0,05) في الحاجة إلى الانتماء بين مجموعتي الكليات الأدبية والعلمية لصالح الكليات الأدبية، وكذلك عدم وجود فروق دالة إحصائياً في الحاجات النفسية بين الكليات العلمية والأدبية في الحاجة إلى الاستقلال والكفاءة.عدم وجود فروق في الحاجات النفسية تُعزى لمتغيرات المستوى الدراسي، وعدم وجود فروق في مفهوم الذات بين الطلاب والطالبات، وكذلك بين الكليات الأدبية والعلمية، ووجود فروق تبعاً للمستوى الدراسي لأفراد العينة ما عدا بعد مفهوم الذات الجسمي.

استهدفت دراسة أبو دوابة(2012)، الاتجاه نحو التطرف وعلاقته بالحاجات النفسية لدى طلاب جامعة الأزهر بغزة، تكونت عينة الدِّراسة من(716) طالباً وطالبة

من جامعة الأزهر، توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن مستوى الحاجات النفسية لدى الطلاب يتميز بالانخفاض، كما أظهرت علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) ما بين الدرجة الكلية للاتجاه نحو التطرف والحاجات الاقتصادية، كذلك وُجدت فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(0.01) في الاتجاه نحو التطرف لدى أفراد العينة تُعزى لمتغير الجنس، لصالح الذكور. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(0.01) في الاتجاه نحو التطرف السياسي والاجتماعي لدى أفراد العينة تُعزى لمتغير المستوى الدراسي، لصالح المستوى الأول. بينما توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(0.01) في الحاجات النفسية لدى أفراد العينة تُعزى لمتغير الانتماء السياسي، لصالح الذين ينتمون للتنظيمات الوطنية. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(0.01) في الحاجات الاقتصادية لدى أفراد العينة تُعزى لمتغير التخصص الأكاديمي لصالح الكليات العلمية.

هدفت دراسة محمد(2015) إلى معرفة العلاقة بين الحاجات النفسية وأساليب التنشئة الأسرية لدى المراهقات، تكونت عينة الدِّراسة من (200) مراهقة، خلصت الدِّراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين الحاجات النفسية وأساليب التنشئة الأسرية لدى المراهقات، وعدم وجود فروق في الحاجات النفسية لدى المراهقات تُعزى لمتغير السكن والعمر.

هدفت دراسة قمر(2016). إلى الكشف عن الحاجات الإرشادية لدى طلاب جامعة دنقلا بالسودان، في المجالات المهنية، والأكاديمية، والنفسية، والاجتماعية بالإضافة إلى تأثير بعض المتغيرات(النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، نوع الكلية، المعدل التراكمي). بلغت عينة الدراسة (300) طالب وطالبة. أظهرت النتائج: أن إدراك طلاب جامعة دنقلا لأهمية الحاجات جاء بدرجة مرتفعة، وكان المجال الأكاديمي الأكثر أهمية، ثم المجال المهني و النفسي والاجتماعي. كما أظهرت النتائج وجود

فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغيرات النوع الاجتماعي، ونوع الكلية ولصالح الذكور والكليات الأدبية، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغيرات المستوى الدراسي والمعدل التراكمي.

يتضح من الدِّراسات السابقة أهمية الحاجات النفسية بالنسبة للطلاب ودورها في تحقيق التوازن النسبي في استقرار شخصيتهم المستقبلية، إلا أن نتائج هذه الدراسات جاءت متباينة فيما بينها، ويعزى الباحثون ذلك إلى تباين الثقافات، في كل زمان ومكان، فهي تختلف في شدّتها من بلد إلى آخر، وحتى في البلد الواحد باختلاف مناطقه، تتفق هذه الدَّراسة مع الدراسات السّابقة حول أهمية الموضوع وأثره المستقبلي على حياة الطالب وتختلف معها في أنها تجري في بيئة جديدة لم يتطرق إليها أحداً من الباحثين من قبل في حد علم الباحثين.

مشكلة الدِّراسة:

مع التغيرات السريعة التي حدثت في عصر التكنولوجيا وعصر القلق جعلت الشباب الجامعي يمر بظروف قاسية مما أدى إلى عدم الاستقرار والقلق وعدم الوضوح للروية المستقبلية، وعدم قدرتهم على إشباع حاجاتهم النفسية، وإيجاد الدور المناسب لهم في المجتمع، وإيجاد متنفس عن أحلامهم وآرائهم في ظل ظروف الحياة الضاغطة، حيث أن وراء كل مشكلة نفسية حاجة لم تحقق أو دافع لم يشبع، حيث أن فهم النفس الإنسانية لا بد أن ينبني على تحليل حاجات الإنسان وأن مشكلة الدِّراسة تتمحور حول تلمس الباحثون من خلال دراستهم لمدى أهمية الحاجات النفسية وتأثيرها على الكثير من الأعمال التي يقوم بها الإنسان في حياته وخاصةً التحصيل الدراسي، عليه فقد شعر الباحثين بمشكلة البحث ووجدوا أن الموضوع يستحق الدِّراسة العلمية الدقيقة، ويرى الباحثون في ضوء العرض السابق للأدب التربوي والدراسات السابقة وفي ضوء مشكلة الدِّراسة ومبرراتها فإنه يمكن تجسيد هذه المشكلة بصورة أكثر دقة في التساؤل الرئيس التالي: "ما علاقة الحاجات النفسية بالتحصيل الدراسي

في ضوء بعض المتغيرات لدى عينة من طلاب جامعة دنقلا؟ " وتتفرع منه التساؤلات التالية:

1. ما مستوى الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا؟
2. ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين الحاجات النفسية والتحصيل الدراسي لدى أفراد عينة الدِّراسة؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) في الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي ونوع الكلية)؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) في الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا تُعزى لمتغير المستوى الدراسي، (الأول، الثاني، الثالث، الرابع)؟

أهمية الدِّراسة:

أ.الأهمية النظرية:

1. أهمية الموضوع نفسه، حيث يعد عدم إشباع الحاجات النفسية للشباب من أهم المشكلات النفسية التي تعيق الإنسان عن التكيف السليم، والذي يؤدي بدوره إلى المعاناة في مقدمتها القلق وفقدان الثقة بالنفس.
2. كما أن معرفة العلاقة بين الحاجات النفسية وبعض المتغيرات لدى عينة الدِّراسة لها أهمية واضحة في فهم سلوك الفرد، فمعرفة طبيعة العلاقة وتقديرها كمياً بشكل دقيق يمكن أن يقود إلى دقة التنبؤ بحدوث الظاهرة ومن ثم التحكم في أحداثها وتفسيرها.
3. تلقي الضوء على تأثير الظروف الاجتماعية على مستوى الحاجات النفسية الأساسية لدى شريحة هامة تعد بناء وعمادة أي مجتمع كان، وهي شريحة الطلاب الجامعيين مع تحديد معوقات الحاجات النفسية لديهم في ضوء السياق الاجتماعي.

4. يأمل الباحث أن تكون هذه الدِّراسة إضافة إلى التراث العلمي السيكولوجي بصفة عامة ولجامعة دنقلا بصفة خاصة.

ب.الأهمية التطبيقية:

قد تمثل أهمية الدِّراسة من الناحية التطبيقية فيما تسفر عنه من نتائج في مساعدة القائمين على رعاية وتعليم وتربية الشباب في وضع الخطط والبرامج الوقائية لمساعدة الشباب في إشباع حاجاتهم النفسية قدر الإمكان ومساعدة واضعي البرامج التعليمية ومخططيها في إدخال المساقات التعليمية التربوية التي بدورها تساعد في تلبية حاجات الشباب ومساعدة إدارة الجامعة في وضع الخطط والبرامج تساعد على إشباع حاجات الطلاب النفسية مما يؤدي بدوره إلى رفع مستواهم الأكاديمي ويجنى ثمار ذلك المجتمع بصفة عامة وجامعة دنقلا بصفة خاصة.

أهداف الدِّراسة:

لكل دراسة هدف أو غرض يجعلها ذات قيمة علمية، والهدف من الدِّراسة يفهم عادةً على أنه السبب الذي من أجله قام الباحثون بإعداد هذه الدِّراسة و البحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة و دلالة علمية(شفيق، 1998)، هدفت هذه الدِّراسة إلى دراسة الحاجات النفسية لدى الشباب الجامعي في ضوء بعض المتغيرات لدى طلاب جامعة دنقلا، وعلى وجه التحديد حاولت هذه الدِّراسة معرفة الآتي:

1. التحقق من مستوى درجة الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا.
2. الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا وتحصيلهم الدراسي.
3. معرفة ماذا إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) في الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا تُعزى لمتغيرات(الجنس، التخصص"الميثاق الأكاديمي" المستوى الدراسي).

حدود الدّراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على طلاب جامعة دنقلا بالولاية الشمالية في عام 2014- 2015.

مصطلحات الدّراسة:

تعرف الحاجات النفسية:

1. في اللغة: من (حَوَج) بمعنى الاضطرار إلى الشيء،" ، ويقال أحوج أي الرجل احتاج،ويقال حاج يحوج بمعنى احتاج(ابن منظور، 1965).

2 في الاصطلاح: هي رغبة عند الكائن الحي سواء عرفها وفهمها صاحبها أو لم يفهمها وهي مركب أو تصور فرضي لتوتر فسيولوجي والمواقف التي تثير هذا المركب يكون نفسياً أو اجتماعياً، هذا التوتر قد يكون منبعثاً إما من داخل الكائن الحي أو من خارجه"(حلمي، 1965) أو هي حالة فسيولوجية داخل الفرد تجعله يقوم بنوع من السلوك في اتجاه معين يهدف إلى تخفيف درجة التوتر التي يشعر بها الفرد إلى الوصول إلى إعادة التوازن(كاظم، 2005).

3.إجرائياً: الدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس الحاجات النفسية المستخدم في هذه الدِّراسة.

تعريف التحصيل الدراسي:يعرفه جابلن في العيسوي وآخرون(2006) بأنه: مستوى محدد من الإنجاز، أو براعة في العمل المدرسي يقاس من قبل المعلمين، أو بالاختبارات المقررة.

منهجيّة الدّراسة وإجراءاتها:

يتناول هذا الجزء من الدِّراسة الخطوات الإجرائية التي تمت في الجانب الميداني من الدِّراسة من حيث، منهجية الدِّراسة، ومجتمع الدِّراسة، والعينة التي طبقت عليها الدِّراسة وكذلك الأداة المستخدمة في الدِّراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات لاختبار صدق وثبات الأدوات، والتوصل إلى النتائج النهائية للدراسة على النحو التالي:

1.منهج الدِّراسة: لقد عمد الباحثون في هذه الدِّراسة على اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

2.مجتمع الدِّراسة يتكون مجتمع الدِّراسة من جميع طلاب جامعة دنقلا والبالغ عددهم (3000) ألف طالب وطالبة للعام الدراسي 2015.الموزعين على (10) كليات منها أربعة كليات علمية وأخرى أدبية.

2. عينة الدِّراسة:

أ. **العينة الاستطلاعية:** لمعرفة الخصائص القياسية للمقياس في صورته المعدلة بعد التحكيم في مجتمع الدِّراسة قام الباحثون بتطبيقه على عينة استطلاعية حجمها (40) مفحوصاً (20) طالباً و(20) طالبة من جامعة دنقلا، بهدف التأكد من صدق وثبات المقياس.

ب. **العينة الفعلية:** تم اختيار عينة الدِّراسة عن طريق العينة العشوائية الطبقية حيث بلغ حجم عينة الدِّراسة (300) طالب وطالبة من طلاب جامعة دنقلا موزعين إلى (148) طالباً و (152) طالبة، للعام الدراسي (2014- 2015). قد اختار الباحثون عينة الدِّراسة من 4 كليات من ضمن (10) كليات. والجدول (1) و(2) يوضحان توزيع أفراد عينة الدِّراسة على متغيرات الدِّراسة.

جدول (1) توزيع طلاب جامعة دنقلا في ضوء متغيرات الدِّراسة

الكليات الأدبية			الكليات العلمية			كليات الدِّراسة		
المستوى	الطلاب	الطالبات	المستوى	الطلاب	الطالبات	الكليات	ذكر	أنثى
الأول	25	25	الأول	12	13	الطب	25	25
الثاني	25	25	الثاني	12	13	الزراعة	25	25
الثالث	25	25	الثالث	12	13	الآداب	50	50
الرابع	25	25	الرابع	12	13	التربية	50	50
المجموع	100	100	المجموع	48	52	المجموع	150	150
200			100			أربع كليات		
المجموع الكلي			300					

جدول (2) توزيع طلاب جامعة دنقلا في ضوء المتغيرات الدِّراسة

التوزيع وفقاً للمستوى الدراسي			التوزيع وفقاً للتقدير(المعدل)		
المستوى	التكرار	النسبة٪	التقدير	التكرار	النسبة٪
الأول	74	24.7	ممتاز	16	5.3
الثاني	76	25.3	جيد جداً	79	26.3
الثالث	75	25.0	جيد	123	41.0
الرابع	75	25.0	مقبول	82	27.3
المجموع	300	100.0	المجموع	300	100.0

3. أداة الدِّراسة

لقياس الحاجات النفسية لدى الشباب الجامعي استخدم الباحثون استبيان الحاجات النفسية من إعدادهم بعد اطلاعهم على عدد من الدراسات السابقة قمر(2010) أبو دوبة(2012) و القطناني(2011) يتكون المقياس في صورته الأصلية من (27) عبارة تقيس الحاجة إلى الانتماء والكفاءة والاستقلالية وتتم الاستجابة على المقياس وفقاً للتدرج الخماسي (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً) وتم استبدالها من قبل المحكمين لتصبح (أوافق، أوافق لحدا ما، لا أوافق) والتصحيح على التوالي(3، 2، 1) للعبارات الموجبة والعكس(1، 2، 3) للسالبة، تدل الدرجة المرتفعة(3) على ارتفاع الحاجات النفسية و(2) إلى التوسط و(1) تدل على انخفاض الحاجات النفسية وتتراوح الدرجة الكلية على المقياس ما بين(27- 81) بمتوسط نظري (54).

صدق وثبات أداة الدِّراسة:

(أ) صدق المقياس: استخدم الباحثون أربعة مؤشرات للدلالة على صدق المقياس: المؤشر الأول الصدق الظاهري (صدق المحكمين) قام الباحثون بعرضه على عدد(9) من الأساتذة والخبراء في علم النفس والتربية في بعض الجامعات السودانية وكليات جامعة

دنقلا، لفحص عبارات المقاييس وأبدوا آراءهم على كل عبارة وقد أتفق المحكمون على إجراء بعض التعديلات حتى يتماشى مع طبيعة الدِّراسة. أما المؤشر الثاني فهو الصدق الذاتي وهو نوع من أنواع الصدق الإحصائي، ويقاس بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات المحسوب بأي طريقة من طرق حساب الثبات وكانت الدرجة الكلية لصدق الأداة حوالي (0.93).تم حسابه عن طريق معادلة كرونباخ ألفا، أما المؤشر الثالث فهو صدق البناء التكويني ويقول كرونباخ Gronbach المذكور في العيسوي (2005) صدق البناء هو عبارة عن تحليل معاني ودرجات الاختبار. ويتم حسابه بعدة طرق منها التحليل العاملي والتناسق الداخلي لمعرفة الفقرات المتسقة مع بعضها البعض، وتحقق منه الباحثون إحصائياً بحساب معامل الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس وبين الدرجة الكلية للمقياس والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) معاملات ارتباط درجة كل بعد من أبعاد مقياس الحاجات النفسية مع الدرجة الكلية للأداة

البعد	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاستقلالية	9	.792**	0.001**
الانتماء	10	.594**	0.001**
الكفاءة	8	.619**	0.001**

❖❖دال عند مستوى الدلالة (0.01)

يتضح من الجدول(3) أن جميع معاملات ارتباط أبعاد الأداة مع الدرجة الكلية موجبة الإشارة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) وهو مستوى قوي يشير إلى أن الأداة تقيس ما وضع لقياسه. وبهذا يصل المقياس في صورته النهائية إلى (27) فقرة متضمنة الأبعاد المشار إليها سابقاً.

أما المؤشر الرابع فهو صدق المقارنة الطرفية (الصدق التمييزي) يرى أبو حطب (1991) أنه يتم حسابه عن طريق الفروق الإحصائية بين أعلى درجات وبين أدنى

درجات، قام الباحثون بحساب أعلى(20) درجة من الدرجة الكلية للأداة و (20) درجة من أدنى درجات الأداة وذلك بحساب اختبار(ت) بين مجموعتين مستقلتين والجدول (5) يوضح ذلك الإجراء.

جدول(4) قيمة(T) دلالة الفروق بين متوسطات درجات المجموعتين العليا والدنيا على مقياس الحاجات النفسية

العليا		الدنيا		قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة
الوسط	الانحراف	الوسط	الانحراف		
80.50	1.00	65.15	6.95	9.78	0.01*

❖دال عند مستوى الدلالة(0.05)

يبين الجدول(4) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من(0.01) بين منخفضي ومرتفعي الدرجات على الحاجات النفسية، حيث أن التواء المجموعة العليا(0.420) والتواء المجموعة الدنيا(0.150) وهما التواءان قريبان جداً من الصفر وبذلك يصلح استخدام اختبار(ت) لحساب دلالات الفروق بين متوسطيهما، الأمر الذي يدلل على صلاحية المقياس للتمييز بين مستويات الحاجات النفسية لدى أفراد العينة الدِّراسة، مما يؤهلهُ للاستخدام والتطبيق في هذه الدِّراسة.

(ب) ثبات المقياس Reliability: استخدم الباحثون مؤشران لتأكد من ثبات المقياس، الطريقة الأولى هي طريقة التجزئة النصفية، حيث يرى خيري(1970) "يتم حسابه بحساب معامل الارتباط بين العبارات الفردية والعبارات الزوجية باستخدام قانون الارتباط الخام لبيرسون" حيث بلغ معامل الارتباط (**0.839)عند مستوى الدلالة (0.01) وتمت معالجته بمعادلة (سبيرمان براون) وهو معامل ارتباط قوي ومقبول.أما الطريقة الثانية فتم حساب مقياس بطريقة(كرونباخ ألفا) وصل معامل ثبات الدرجة الكلية.(0856) والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول رقم(5) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية ومعادلة كرونباخ ألفا

أبعاد مقياس الحاجات النفسية	عدد الفقرات	التجزئة النصفية	كرونباخ ألفا
الاستقلالية	9	0.474**	0.877
الانتماء	10	0.702**	0.764
الكفاءة	8	0.618**	0.736
الدرجة الكلية	27	0.839**	0.856

يتضح من الجدول(5) أن معاملات الثبات بالطريقتين للأبعاد والدرجة الكلية هما معاملات ثبات جيدة، وتشير إلى درجة ثبات تؤهل المقياس للتطبيق في الدِّراسة الحالية.

إجراءات التطبيق:

قام الباحثون بالإجراءات التنفيذية التالية:

1.جمع الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدِّراسة.

2.إعداد أداة الدِّراسة بصورتها النهائية.

3.تحديد مجتمع الدِّراسة واختيار عينة الدِّراسة في العام الدراسي 2014- 2015.

4.تفريق إجابات أفراد عينة الدِّراسة، ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي(S.P.S.S).

5.استخراج نتائج الدِّراسة وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها.

4. الأساليب الإحصائية:

قام الباحثون باستخدام الأساليب الإحصائية التالية في مجال معالجة بيانات الدِّراسة.

أ. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

ب. معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient

ج. الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (T-Test Two Independent sample) .

د. معادلة كرونباخ ألفا(.Cronbach – Alpha formula)

ه. تحليل التبيان الأحادي.

ولمناقشة النتائج فقد تم وضع المعيار التالي لتقدير مستوى الحاجات النفسية كالآتي: المنخفض، أقل من 47٪. المتوسط من (47٪- 73٪) ، المرتفع: (أكثر من 73).

نتائج الدّراسة ومناقشتها:

يتم في هذا الجزاء من الدِّراسة عرض نتائج دراسة ومناقشتها على ضوء نتائج الدراسات السابقة والإطار النظري على النحو التالي:

أولاً :عرض نتيجة السؤال الأول:

نص السؤال الأول على: "ما مستوى الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا؟" قام الباحثون بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و الوزن النسبي جدول(6) يوضح ذلك الإجراء.

جدول (6) يوضح الوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي لمعرفة مستوى الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا

الترتيب	الأبعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	التقييم
1	الاستقلال	23.2800	2.32945	٪86.22	مرتفعة
2	الكفاءة	20.0800	2.35061	٪83.66	مرتفعة
3	الانتماء	24.9067	3.13220	٪83.02	مرتفعة
مجموع متوسط الأداة ككل [2]		22.755	7.81226	٪84.3	مرتفعة

[2] الوزن النسبي = الوسط الحسابي على الدرجة الكلية للبعد × 100
مجموع الدرجة الكلية للمتوسط الحسابي – مجموع متوسطات الأبعاد ÷ عددها.(فقط من أجل التحكيم).

يتضح من الجدول (6) أن الوسط الحسابي للأداة ككل (22.755) والانحراف المعياري(7.81226) بوزن نسبي قدره(84.3٪) مما يشير إلى أن مستوى الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا جاء بدرجة مرتفعة، في جميع الأبعاد والدرجة الكلية، حيث جاء بعد الاستقلالية في المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره(86.22٪) ويليه في المرتبة الثانية بعد الكفاءة بوزن نسبي قدره(83.66٪) وفي المرتبة الأخيرة جاء بعد الحاجة إلى الانتماء بوزن نسبي قدره(83.02٪) وجميعها جاء بدرجة مرتفعة حسب معيار التفسير الذي تم تحديده مسبقاً.

ثانياً: عرض نتيجة السؤال الثاني:

نص السؤال الثاني على: ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين الحاجات النفسية والتحصيل الدراسي لدى أفراد عينة الدِّراسة؟" قام الباحثون بحساب معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون بين الحاجات النفسية والتحصيل الدراسي والجدول (7) يوضح ذلك الإجراء

جدول (7) يوضح معامل الارتباط بين الحاجات النفسية والتحصيل الدراسي

أبعاد الحاجات النفسية	ن	الارتباط مع التحصيل	الدلالة	التقييم
الاستقلال	300	-.098	.090	لا توجد علاقة
الكفاءة	300	-.056-	.337	
الانتماء	300	-.016	.786	
الدرجة الكلية	300	-.064-	.272	

تشير بيانات الجدول (7) إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحاجات النفسية والتحصيل الدراسي لدى طلاب جامعة دنقلا.

ثالثاً: عرض نتيجة السّؤال الثالث:

نص السؤال الثالث على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) في الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، ونوع الكلية) قام الباحثون بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات النوع الاجتماعي ونوع الكلية على النحو التالي:

أ.متغير النوع الاجتماعي: جدول(8) يوضح الفروق بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) لمعرفة الفروق بين متوسط عينتين مستقلتين.

جدول (8) يوضح اختبار(ت) لمعرفة الفروق بين الجنسين في الحاجات النفسية

النوع / الأبعاد	الذكور		الإناث		قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاستقلالية	23.28	2.43	23.28	2.24	0.028	0.190
الكفاءة	20.22	2.31	19.94	2.38	1.040	0.644
الانتماء	25.48	2.80	24.35	3.34	3.174	0.035
الأداة ككل	68.98	6.26	67.57	6.51	1.926	0.885

يلاحظ من الجدول(8) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع الأبعاد والدرجة الكلية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي ما عدا بعد الحاجة إلى الانتماء فتوجد فيه فروق ولصالح الذكور.

ب.متغير نوع الكلية(أدبي- علمي) تم حساب اختبار (ت) والجدول(9) يوضح ذلك

جدول (9) يوضح اختبار(ت) لمعرفة دلالة الفروق في الحاجات النفسية تبعاً لمتغير نوع الكلية

النوع / الأبعاد	علمي		أدبي		قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاستقلالية	23.16	2.49	23.34	2.25	0.630-	0.516
الكفاءة	20.11	2.66	20.07	2.19	0.156	0.059
الانتماء	24.46	3.60	25.13	2.86	1.753-	0.005*
الأداة ككل	67.73	7.16	68.54	6.01	0.967-	0.184

❖عند مستوى الدلالة(a=0.05)

من الجدول (9) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) في الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا تُعزى لمتغير الكليات (أدبي، علمي) ما عداء في الحاجة إلى الانتماء فتوجد فيها فروق لصالح الكليات الأدبية.

رابعاً: عرض نتيجة السؤال الرّابع:

نص السؤال الرابع على: " هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) في الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا تُعزى لمتغير المستوى الدراسي، (الأول، الثاني، الثالث، الرابع)" ولتحقق من ذلك قام الباحثون بإجراء معامل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة مدى تأثير متغير المستوى الدراسي، كما هو موضح في الجدول (10).

جدول (10) تحليل التباين الأحادي لأثر متغير الصف في مقياس الحاجات النفسية

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة	التقييم
الاستقلالية	داخل المجموعات	41.951	3	13.984	2.619	.051	غيردالة
	بين المجموعات	1580.529	296	5.340			
	المجموع	1622.480	299				
الكفاءة	داخل المجموعات	31.292	3	10.431	1.905	.129	غيردالة
	بين المجموعات	1620.788	296	5.476			
	المجموع	1652.080	299				
الانتماء	داخل المجموعات	147.568	3	49.189	5.226	.002*	دالة
	بين المجموعات	2785.819	296	9.412			
	المجموع	2933.387	299				

❖دال عند مستوى الدلالة(a=0.05)

تبين النتائج الواردة في الجدول (10) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاستقلالية والانتماء لدى أفراد عينة الدِّراسة تُعزى لمتغير المستوى الدراسي ولم تظهر فروق في الكفاءة، ولمعرفة أين تكمن الفروق قام الباحثون بإجراء اختبار دنكان البعدي للمقارنات المتعددة (Duncan test) وذلك كما هو موضح في الجدول (11).

جدول رقم (11) نتائج اختبار دنكان للفروق البعدية تبعاً متغير المستوى الدراسي

المقياس	المستوى	ن	Subset for alpha = 0.05		التقييم
			1	2	
الاستقلالية	الرابع	75	22.6933		لصالح المستوى الأول
	الثالث	75	23.2267	23.2267	
	الثاني	76		23.5395	
	الأول	74		23.6622	
	Sig.		.280	.280	
الانتماء	الرابع	75	24.3733		لصالح المستوى الأول
	الثاني	76	24.3816		
	الثالث	75	24.8000		
	الأول	74		26.0946	
	Sig.		.427	1.000	

من قراءة الجدولين(10 و11) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في الحاجة إلى الاستقلالية والانتماء لدى طلاب جامعة دنقلا تُعزى لمتغير المستوى الدراسي ولصالح المستوى الدراسي الأول، في حين أنه لم تظهر فروق في الحاجة إلى الكفاءة.

مناقشة نتائج الدِّراسة:

1.فيما يتعلق بنتيجة السؤال الأول التي أشارت إلى أن مستوى الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا جاء بدرجة مرتفعة في جميع الأبعاد حسب المعيار الذي تم تحديده سابقاً، ويعزي الباحثون هذه النتيجة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية الجيدة، فكلما

كانت التنشئة الاجتماعية جيدة ساعدت بدورها في إشباع الحاجات النفسية، تتفق هذه النتيجة مع نتيجة القطناني(2011)، التي وجدت أن مستوى الحاجات لدى أفراد عينة الدِّراسة كان بمستوى مرتفع من المتوسط الحسابي ومع نتيجة أبكر(2009) التي وجدت أن مستوى الحاجات النفسية لدي عينة الدِّراسة يتميز بالارتفاع، ومع نتيجة محمد(2015) التي وجدت علاقة بين الحاجات النفسية والتنشئة الأسرية، بينما تتعارض مع نتيجة أبو دوابة(2012) التي أشارت إلى انخفاض مستوى الحاجات النفسية لدى أفراد عينة الدِّراسة.

2.أما نتيجة السؤال الثاني فقد أشارت إلى أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين الحاجات النفسية والتحصيل لدى طلاب جامعة دنقلا في جميع الأبعاد والدرجة الكلية، يمكن تفسير ذلك إلى أن طلاب جامعة دنقلا في هذه المرحلة العمرية لم تأثر عليهم الخبرات السابقة في إشباع الحاجات النفسية(أساليب التنشئة الاجتماعية) كذلك أيضاً نلاحظ الطلاب في هذه المرحلة هم أكثر حاجة إلى الحاجات الاجتماعية من تحصيلهم الأكاديمي مما أدى إلى غياب هذا الارتباط، ربما كان هناك ارتباط ولكنه كان ضئيلاً فلم يظهره التحليل الإحصائي، لم يتسن للباحثين الحصول على دراسة سابقة في هذا الصدد في حد علمهم.

3.فيما يتعلق بنتيجة السؤال الثالث، فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) في الحاجات النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي(ذكر، أنثى) ونوع الكلية (أدبي، علمي) بينما ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في بعد الحاجة إلى الانتماء لدى طلاب جامعة دنقلا، لصالح الذكور و الكليات الأدبية.

يفسر الباحثون غياب الفروق في بعد الاستقلالية والكفاءة بين الجنسين إلى أن البيئة أصبحت تعطي فرصاً متساوية لكل من الذكور والإناث في الحياة وخصوصاً في البيئة التعليمية، فالطالب في جامعة دنقلا يحتاج إلى هذه الكفاءة التي تميزه وتحقق له

مكانته الاجتماعية وكذلك الحال للأنثى وبالنظر للدراسات السابقة نجد أن هذه النتيجة اتفقت مع نتيجة أبو دوابة(2012) التي لم تجد فروق بين الجنسين في بعد تحقيق الذات ونتيجة القطناني(2011)، التي لم تجد أي فروق في بعد الاستقلالية والكفاءة، كما يفسر الباحثون وجود الفروق في بعد الانتماء ولصالح الذكور، ربما كانت للعادات والتقاليد دوراً في ذلك وخاصةً في المجتمعات العربية بصفة عامة والسودانية بصفة خاصة، التي تمنح الذكر كل الحريات في الانتماءات الاجتماعية في كافة المجالات، بينما تكون في الحدود المعقولة بالنسبة للأنثى، اتفقت النتيجة مع نتيجة قمر(2010) التي وجدة فروق في بعد الانتماء لصالح الذكور.

ويعزي الباحثون غياب الفروق في الكفاءة والاستقلالية بين الطلاب العلميين والأدبيين إلى أن هذه الحاجات هي من أكثر الحاجات اشتراكاً بين الآخرين، في حين نجد أن الحاجة إلى الانتماء فيها بعض الخصوصية فهي متفاوتة بين الأفراد وربما كان لمجال الأدبي حظاً أوفر في هذه المجال فطبيعة التخصص الأدبي في غالب مواده تقوم على مجال الانتماء كما أن الطلاب الأدبيين أكثر تفاعلاً مع بعضهم البعض من الطلاب العلميين الذين لم تسنح لهم طبيعة التخصص أن يكونوا أكثر تفاعلاً في الحاجة إلى الانتماء، اتفقت النتيجة مع نتيجة القطناني(2011م)، التي لم تجد فروق في الحاجات النفسية لدى الطلاب ما عداء الحاجة إلى الانتماء فكانت الفروق لصالح الكلية الأدبية.

4. أشارت نتائج السؤال الرّابع إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) في الحاجة إلى الاستقلالية والانتماء لدى طلاب جامعة دنقلا تُعزى لمتغير المستوى الدراسي لصالح المستوى الدراسي الأول، في حين أنه لم تظهر فروق في الحاجة إلى الكفاءة، يمكن تفسير ذلك إلى أن المراحل الدنيا من مرحلة الجامعية أكثر تطلعاً في إشباع حاجاتهم النفسية فهم في المراحل الدراسية السابقة(الأساس، الثانوي) أكثر تقيداً والتزاماً بالحضور إلى المدرسة وعندما وصلوا

إلى المرحلة الجامعية وجدوا حريتهم باعتبارهم في هذه المرحلة مسئولين تماماً عن تصرفاتهم، كما يعزي الباحثون غياب الفروق في الكفاءة فهي من الحاجات المشتركة وأن وجد فيها تباين يوجد بنسب ضئيلة جداً لم يظهره الجانب الإحصائي، اختلفت نتيجة الدِّراسة مع نتيجة (القطاني، 2011م) التي لم تجد فروق في الحاجات النفسية لدى الطلاب تُعزى لمتغير المستوى الدراسي، ومع نتيجة أبو دوابة(2012م) التي أشارت إلى أنه لا توجد فروق في الحاجات النفسية تُعزى لمتغير المستوى الدراسي.

التوصيات:

على ضوء نتائج الدِّراسة يوصي الباحثون بالآتي:

1. العمل على توفير مناخ نفسي داخل الجامعة ويعمل على إشباع الحاجات النفسية ويسهم في رفع معدلاتهم التحصيلية ويعزز من فكرتهم الذاتية ويساعد على تحقيق آمالهم ورغباتهم المستقبلية.
2. قيام برامج إرشادية على ضوء نتائج هذه الدِّراسة توضح أهمية الحاجات النفسية بالنسبة للإنسان في تحقيق طموحاته وتبصير الطلاب بمتطلبات هذه المرحلة.
3. يوصي الباحثون بإجراء المزيد من الدراسات والوقف على العلاقة بين الحاجات النفسية والتحصيل الدراسي ومقارنتها على ضوء نتائج هذه الدِّراسة.

ثالثاً: قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم:
2. أبو دوابة، محمد محمود(2012م)الاتجاه نحو التطرف وعلاقته بالحاجات النفسية لدى طلاب جامعة الأزهر بغزة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، غزة.

3. أبو حطب، فؤاد؛ صادق، أمال(1991). مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية.

4. أبكر، إنتصار النور على(2009). الحاجات النفسية للمشردين بولاية الخرطوم وعلاقتها ببعض المتغيرات. رسالة ماجستير. كلية الآداب جامعة الخرطوم- السودان.

5. بركات، محمد خليفة(1974). علم النفس التعليمي.الكويت: الطبعة الثانية.

6. حلمي، منيرة(1965). مشكلات الفتاه المراهقة وحاجاتها الإرشادية.القاهرة: دار النهضة العربية.

7. الحموي، منى(2010). التحصيل الدراسي وعلاقته بمفهوم الذات. مجلة جامعة دمشق.المجلد(26)، 174- 208.

8. طه، فرح عبد القادر(1993). موسوعة علم النفس والتحليل النفسي.الكويت: الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح.

9. كاظم، سهيلة محسن(2005). تعديل السلوك في التدريس. ليبيا: دار الشروق للنشر والتوزيع.

10. محمد، أم كلثوم أحمد(2015). الحاجات النفسية وعلاقتها بالتنشئة الأسرية لدى المراهق، مجلة الدراسات الإنسانية –كلية الآداب جامعة دنقلا، العدد الرابع ص63- 92.

11. نجاتي، محمد عثمان(1997). القرآن وعلم النفس.القاهرة: دار الشروق.

12. عبد الغفار، عبد السلام(1971م) مقدمة في علم النفس العام.القاهرة:، دار النهضة العربية.

13. عوض، عباس محمود(1996). الموجز في الصحة النفسية.الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.

14. العيسوي، عبد الرحمن محمد(1987). سيكولوجية المراهق المسلم المعاصر.الكويت: دار الوثايق.

15. العيسوي،عبد الرحمن – الزعبلاوي، محمد السيد محمد – الجسماني، عبد العلي(2006). القدرات العقلية و علاقتها الجدلية بالتحصيل العلمي. مجلة مدرسة الوطنية الخاصة. منشورات وزارة التربية و التعليم، سلطنة عمان.

16. قمر، مجذوب أحمد محمد(2010).أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك العدواني وإشباع حاجات الأبناء. رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة دنقلا- السودان.

17. قمر، مجذوب أحمد محمد(2016). الحاجات الإرشادية النفسية والاجتماعية لدى طلاب جامعة دنقلا بجمهورية السودان في ضوء بعض المتغيرات، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد(15)، 7- 20.

18. القطناني، سمير موسى(2011). الحاجات النفسية ومفهوم الذات وعلاقتهما بمستوى الطموح لدى طلاب جامعة الأزهر بغزة في ضوء نظرية محددات الذات. رسالة ماجستير.كلية التربية. جامعة الازهرة- غزة.

19. شفيق، محمد(1998). البحث العلمي – الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية.الطبعة الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

20. الشربتي، إبراهيم محمد يوسف و محمد، محمد حسن خليل(2000). فعالية برنامج مقترح لتدريس الرياضيات في المستوى الأول للكبار في التحصيل وأثره

على قدرة حل المشكلات الرياضية لديهم.مجلة العلوم التربوية والنفسية. المجلد1 ، العدد1.البحرين.

21. خيري، السيد(1970). الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية.القاهرة الطبعة الأولى، دار النهضة.

أحكام الولاية على أموال القاصر والمحجور عليه في الفقه الإسلامي والقانون السوداني

د.محمد إبراهيم محمد

أ. مساعد كلية الآداب والدراسات الإنسانية

- جامعة دنقلا

Abstract

Every human being, normally has the right to act and deal with his own properties within the limits of a law and shara , though acting with non-owned properties is considered wrong. In some other cases the person has right to act on behalf with non-owned properties , every act should have eligible person who is going to bear and do what the law and shara stated.

Uneligible person must have another one to act on his behalf , such conduct has to be derived from shara, so if is considered as a rule , like the act of father and grandfather on behalf of their non-adults and that to the legal legitimacy which stated without a contract nor a chose or appointment.

Since the legitimacy is an authority through which the guardian can make the contract and acts for the sake of the non-adult because it is unwise to leave him to spend his money against his own befits for lack of elegibility and disability to distinguish between what is wrong and right –Therefore certain rules should be stated to control his financial conduct by imposing legitimacy upon him, so as the guardian can keep his money and protect his right.

The legitimacy on the non-adults money and those of the same sense, like crazy and insane person has many forms, and it can be a legitimacy that give the guardian the right to act and deal with the non-adult of fairs and those like them so as to keep

and invest money. The legitimated person should be observed either to approve or disapprove his conducts or to sell and buy.

The Islamic law as well as the personal status law stated the rules of this legitimacy and controlled the conduct concerns the money.

مستخلص:

الأصل إن كل إنسان يتصرف في ملكه ضمن حدود الشرع والقانون، وإن تصرفه في غير ما يملكه تصرف غير صحيح، غير أن هذا لا يكون في الحالات التي يتصرف فيها الإنسان بالنيابة فيما لا يملكه وينتج أثراً. ولابد لصحة أي تصرف من أهلية يقدرها الشارع والقانون في الشخص ليكون أهلاً لتحمل التكاليف وأدائها، فإذا لم تتوفر فيه كان لابد له من شخص آخر يقوم نيابة عنه بأجراء تصرفاته، هذه النيابة قد تكون مستمدة من الشارع مباشرة فتثبت حكماً، كنيابة الأب والجد عن الصغير، فهي ولاية شرعية تثبت دون عقد أو اختيار أو تعيين.

وبما أن الولاية سلطة يتمكن بها الولي من إنشاء العقود والتصرفات وتنفيذها لمصلحة القاصر، إذ أنه ليس من الحكمة تركه يتصرف في أمواله بما يضر به نفسه، لنقص أهليته، وعدم اكتمال رشده، وقدرته على تمييز ما فيه مصلحته من غيرها، فكان لابد من ضوابط تحد من تصرفاته المالية من خلال فرض الولاية عليه، حتى يقوم الولي بحفظ أمواله وصيانة حقوقه وحمايتها، وهي مشروعة لقوله تعالى(وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً). والولاية على مال القاصر ومن في حكمه المجنون والمعتوه والسفيه تكون لها صورها العديدة وقد تكون وصية أو قوامة كلها تقتضي التصرف في شؤون القاصر ومن في حكمهم جبراً عليهم في حفظ المال واستثماره، ومراقبة المولى عليه في هذه التصرفات، سواء بإجازته أو إبطاله أو الإذن له بالبيع والشراء، ووضع الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الضوابط التي تقوم عليها هذه الولاية وتحكم تصرفات الولي فيما يتعلق بالتصرفات المالية.

المقدمة

من عظيم حكمة الله سبحانه وتعالى بخلقه، أنه خلق الإنسان أطواراً، ونقله من حال إلى حال، فهو يخرجه من بطن أمه ضعيفاً، نحيفاً، وهن القُوى، ثم يشب قليلاً حتى يكون صغيراً، ثم حدثاً، ثم شاباً، كما قال تعالى:(اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً) (سورة الروم من الآية 54).

وكما ابتدأ الإنسان ضعيفاً فإن الله يصيِّره من بعد قوته ضعيفاً هرماً، حتى لا يكاد يدير أموره، ولا يلبي شؤونه، وكذلك فإن الله تعالى يبتلي بعض عباده بأنواع من العاهات كالجنون والعته والسفه وغيرهم مما يفقد الإنسان تمييزه، ويجعلهم ليسوا بأهل للتصرف. فمن رحمة الله أن اعتبرت الشريعة الإسلامية الولاية على الغير في حال عجزه عن النظر في مصالحه وطلباته. وأثبتت الولاية على الصغير ومن في حكمه.

الولاية من الحقوق التي مصدرها الشرع والقانون، لأن مصادر الحق في الفقه الإسلامي إما عمل يباشره الإنسان باختياره، يوجب به حقاً على نفسه لغيره، ويقره الشرع عليه، فيجب عليه الوفاء به بحكم الشرع والقانون، وإما أن يكون الإيجاب ابتداء من الشرع بناء على حكمة يقتضيها التشريع الإلهي، أو تترتب على فعل صدر عن إنسان لم يرد به وقت صدوره عنه ترتيب أي التزام عليه، لكن الشرع هو الذي يُرتب الالتزام عليه، ويكون الإنسان بهذا الفعل دائناً لغيره شرعاً.(الصابوني – 1976م – 2 / 369).

جميع التشريعات الخاصة بالولاية وإن اختلفت في سعة وضيق أحكام الأهلية فكلها تهدف إلى حماية الضعفاء وهم فئة من الناس حرموا نعمة العقل أو حسن التصرف والإدراك، وفي سبيل حفظ حقوقهم لا بد من مراعاة ما يضمن لهم مصالحهم دون إضرار، كما تهدف إلى حماية ناقصي الأهلية ومعدميها من أنفسهم أولاً لأن تصرفاتهم قد تسيئ إليهم أكثر من الغير، فإن المجتمع يستفيد من هذه الحماية، إذ ليس من مصلحة المجتمع أن يكون من بين أفراده أناس لا يحسنون التعامل، أو يسيئون التصرف بأموالهم، دون عقل أو تدبير أو حسن إدراك.

وللولاية الخاصة صور ومعان كثيرة منها الولاية الخاصة على الصغير والمحجور عليهم بسبب الجنون والعته، والتي تناولتها الشريعة الإسلامية التي سبقت كثير القوانين الوضعية والمواثيق الدولية.(محمد إبراهيم – 2008م، 10)

التعريف بالولاية في اللغة

وردت في اللغة عدة معانى للولاية من أهمها:

1) الوالي اسم فاعل، ومنه والي البلد المتسلط عليها وحاكمها، وسمى بذلك لأنه يلي القوم بالتدابير والأمر والنهي.(البستاني، 1958م، 985).
2) الولي: ولي اليتيم الذي يلي أمره ويقوم بكفالته، وولي المرأة هو الذي يلى عقد النكاح عليها ولا يدعها تستبد به دونه.(إبن منظور، 1414ه، 4921/6).
3) الولي هو كل من ولي أمراً أو قام به، ويطلق على النصير والمحب والصديق والحليف والصهر والجار والعقيد والتابع والمعتق والمطيع، وولي العهد وارث الملك.(إبراهيم، 1972م، 1101).

تعريف الولاية الخاصة في الاصطلاح

جاء في تعريف الولاية في الشرع بأنها: (هي حق تنفيذ القول على الغير، شاء الغير أم أبى)(أبوحبيب، 1408ه، 390)، والولي من له حق القول على الغير(الجرجاني، 1405ه، 329).

أو أنها " قيام شخص كبير راشد على شخص قاصر في تدابير شؤونه الشخصية والمالية "(الجبير، 1426ه، 2).

وقد قسم فقهاء المذهب الحنفي الولاية إلى قسمين: ولاية على النفس، وولاية على المال. وعَرفوا بكل نوع كالآتي:

الولاية على النفس: بأنها هي الإشراف على شؤون القاصر الشخصية من صيانة وحفظ وتأديب وتعليم وتزويج وتطبيب.

الولاية على المال: هي الإشراف على شؤون القاصر المالية من حفظ المال، وإبرام العقود، وسائر التصرفات المتعلقة بالمال.(السيوطي، 1403ه، 186).

وقد عرفتها بعض الكتب الحديثة بأنها " سلطة تعطيها الشريعة لشخص أهل لها، تجعله قادراً على إنشاء عقود وتصرفات نافذة من غير توقف على إجازة أحد "، بينما عرفتها كتب أخرى بأنها " سلطة يملك بها صاحبها التصرف في شأن من الشؤون الخاصة بغيره ".

أما الولاية العامة فتتعلق سلطتها بشؤون المجتمع، وتنظيم علاقات الناس، ورعاية مصالح الجماعة. فالولاية العامة الكبرى هي ولاية الحاكم في الدولة المسلمة، الذي يفوض الشارع له حق "حراسة الدين وسياسة الدنيا" نيابة عن المجتمع. (الشرواني،بدون، 449).

تعريف الولاية الخاصة في القانون السوداني

جاء التعريف بالولاية لدى فقهاء القانون بأنها: " سلطة شرعية يكون لصاحبها القدرة على إنشاء العقود نافذة، أي تترتب عليه آثارها" (عبد المجيد، 2006م، 212).

وكذلك عُرفت بأنها هي: " نيابة شرعية يقوم الولي بمقتضاها مقام القاصر في إبرام التصرفات العقدية ورعاية شؤونه المالية ".

وقسم القانون السوداني الولاية إلى قسمين، بالمادة 233 من قانون الأحوال الشخصية، وهما:

1- الولاية على المال.

2- الولاية على النفس.

وعرف الولاية على المال بأنها: " العناية بكل ما له علاقة بمال القاصر، ومن في حكمه من ناقصي وفاقدي الأهلية".

كما عَرف الولاية على النفس بأنها: " العناية بكل ما له علاقة بشخص القاصر ومن في حكمه، والعناية تعني الإشراف على كافة شؤون القاصر ومن في حكمه، كالتربية والتعليم والتزويج، هذا كله بشرط أن يكون فيه مصلحة للقاصر ومن في حكمه(الشرواني، بدون، 449).

كما عرف شراح القانون بالولاية على المال بأنها: " قدرة الشخص على إبرام تصرف ينفذ في مال الغير كالولي، أو الوصي فله ولاية التصرف في مال القاصر، كما للقَيم ولاية التصرف في مال المحجور عليه بسبب من أسباب الحجر".(عبد المجيد، 2006م، 212).

وعرفها البعض أيضاً بأنها توكيل قانوني أو قضائي للتصرف في أمور الغير.

من خلال التعريفات السابقة بالولاية في القانون نجد أن المشرع السوداني لم يخرج عن تعريف وأقسام الولاية التي أوردها الفقهاء.(عبد المجيد، 2006م، 212).

مفهوم الحَجر، أسبابه وأنواعه

التعريف بالحجر في اللغة والاصطلاح:

الحجر في اللغة بمعنى المنع والتضييق، وحجرت عليه، أي منعته من أن يوصل إليه، وكل ما منعت منه فقد حجرت عليه. وكذلك حجر الحكام على الأيتام منعهم. وحجر عليه القاضي حجراً إذا منعه من التصرف في ماله، ومنه حجر القاضي على الصغير والسفيه، إذا منعهما من التصرف في مالهما.(ابن منظور، 1414ه، 4853/6).

وفي الاصطلاح جاء التعريف بالحجر بأنه " منع الإنسان من التصرف في ماله". ويكون الحجر إما على الإنسان لحق نفسه أو حجراً عليه لحق غيره(الجزيري، 1994م، 310/2). ويكون الحجر لحق نفسه كما في الصبى والمجنون والسفيه حجراً عاماً، لأنهم يمنعون التصرف في أموالهم وذممهم. أو هو منع شخص من ممارسة أعماله بنفسه لسبب من الأسباب الآتية، الجنون أو العته أو السفه والغفلة.(ابن عابدين، بدون، 143/6). والأصل في الحجر عليهم قوله تعالى(وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً)(النساء:5). وبالآية الأموال مضافة إلى الأولياء وهى لغيرهم، لأن لهم القوامة عليها، ولهم تدبيرها، وتحت تصرفهم وولايتهم للقاصرين الذين هم أصحاب الأموال حقيقة(ابن قدامه، بدون، 508).

كما عرف الفقهاء الحجر بتعريفات منها:

1) المذهب الحنفي: " عبارة عن منع مخصوص متعلق بشخص مخصوص، عن تصرف مخصوص، أو عن نفاذ ذلك التصرف "(المرغينان،بدون، 3/381).

2) المذهب المالكي: " الحجر صفة حكمية - بحكم الشرع - توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه فيما زاد على قوته، كما يوجب منعه من نفوذ تصرفه في تبرعه بما يزيد على ثلث ماله "(الدسوقي –بدون، 2/4).

3) المذهب الشافعي: " الحجر منع التصرف في المال لأسباب مخصوصة"(النووى، 1405ه، 4/177).

4) المذهب الحنبلي: " الحجر هو منع مالك من تصرفه في ماله، سواء كان المنع من قبل الشرع، كمنع الصغير والمجنون والسفيه. أو كان من قبل الحاكم"(الجزيرى، 2 /437) وعلى هذا كان المحجور عليهم باتفاق الفقهاء هم:

أولاً: الحجر على المجنون والمعتوه

فالمجنون يحجر عليه ولا تكون تصرفاته القولية أو الفعلية نافذة، لكونه فاقد الأهلية. والجنون قسمان:

أ) جنون مطبق: وهو الذي لا يفيق من جنونه ويستمر شهراً فأكثر، وهذا يحجر عليه بالاتفاق بين الفقهاء. (الجزيرى، 2 /437).

ب) جنون غير مطبق: يفيق من جنونه حيناً ويجن حيناً، فهو معتبر في حالة إفاقته كالعقلاء والراشدين، وتصح تصرفاته القولية والفعلية. وفي حالة جنونه يظل الحجر مصاحباً له مثل النوع الأول ويعتبر فاقداً للأهلية. (الرافعي، 2007م، 2).

الحجر على المعتوه:

العته: هو مرض يحول دون إدراك الأمور إدراكاً صحيحاً وسليماً، والمعتوه هو من كانت إفاقته من الجنون غير معلومة بمعنى أن أفكاره غير مركزة، وكلامه يختلط اختلاطاً كلياً.

ويختلف العته عن الجنون من حيث أن المجنون يكون في الغالب مضطرباً وهائجاً، بينما يغلب على المعتوه السكينة والهدوء.

ثانياً: الحجر على الصغير:

الولاية على الصغير واحدة من الحقوق الخمسة(الطبري، 1405ه، 504/2)، وعلتها أن تصان باقي حقوقه وتحفظ من الضياع. فيظل الحجر قائماً على الصغير حتى بلوغه سن السابعة كحد أدنى للتمييز. أو ببلوغ سن الرشد شرعاً.

ثالثاً: الحجر على السفيه وذي الغفلة:

السفه حاله تصيب الإنسان، وتقوده إلى بعثرة أمواله على نحو لا يَقره العقل السليم. أما ذو الغفلة فهذا هو الخفيف في عقله، والطيب في قلبه، بحيث يغبن في معاملاته. شرع عليهما الحجر وهما ليسا فاقدي الأهلية ولا ناقصيها بحكم القانون، وإنما جُعل الحجر شفقة عليهما وصوناً لأموالهما من الضياع. وإثبات الحجر عليهم يكون بحكم القاضي. لأن السفه والغفلة حالات ينبغي إثباتها قضائياً. ولا يرفع الحجر عن السفيه أو ذي الغفلة عند جميع الفقهاء إلا بحكم من القاضي(الرافعي، 2007م، 2).

اتفق الفقهاء على الحجر على الصغير والمجنون والسفيه، وأن يُمنعوا من التصرف في أموالهم وذممهم المالية.(أبوزهرة – بدون، 465)، لأن الأصل في الحجر عليهم قوله تعالى: (وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً)(النساء:5)، وقوله تعالى: (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح)، أي مبلغ الرجال والنساء. وقوله تعالى: (فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) (النساء:6). أي أبصرتم وعلمتم منهم حفظاً لأموالهم وصلاحاً في تدابير أمورهم(ابن قدامة، 1988م، 509/4).

إلا أن الحجر عليه لا يمنع تصرفاته الخاصة مثل النفقات الضرورية للطعام والكسوة والسكن والعلاج والزواج باتفاق الفقهاء.

ثانياً: الحجر في القانون:

وقد نصت المادة (3/22) من قانون المعاملات المدنية (لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن أو عته أو جنون)(قانون المعاملات المدنية، 1984م، 22)

وقد حددت المواد (216، 219) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م أسباب الحجر بأن يقوم الولي على ولاية المحجور عليهم بسبب الصغر، الجنون، العته بحسب الحال والياً أو وصياً أو قيماً. وينقسم الحجر إلى قسمين:

1) الحجر الحكمي: وهو الحجر المفروض بحكم القانون دون حاجة إلى حكم، وهو يشمل الصغير والمجنون والمعتوه.
2) الحجر القضائي: وهو الحجر الذي يفرض بحكم القاضي، بناءً على الإخبار أو الطلب، ويشمل السفيه والمديون، والذي أصبح في التشريع الحديث خاضعاً لقانون التجارة (إسماعيل حسين، 1994م، 71).

اتفق فقهاء الشريعة الإسلامية والقانون السوداني على مفهوم الحجر، وأسباب منع المحجور عليه من التصرفات المالية، وعدم نفاذ ما يقوم به من معاملات في إدارته لأمواله، وذلك لصغر سنه، أو لضعف في عقله، أو لآفة في ملكاته النفسية. وأن الغاية من الحجر هي حماية فاقدي الأهلية، حرصاً على مصلحتهم ومصلحة الغير في بعض الأحيان.

أسباب الولاية الخاصة في القانون

تناول القانون السوداني الأحكام العامة التي تتعلق بالولاية الخاصة بناءً على ما جاء في أحكام الأهلية، من حيث كمالها ونقصها وفقدانها، فجعل السبب للولاية نقصان الأهلية بأحد الأسباب وهى الصغر والجنون والعته.

تناولت المادة (22) من قانون المعاملات المدنية، أهلية مباشرة الحقوق المدنية بالفقرة (3) بقولها: " لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقداً التمييز، لصِغر في السن أو عته أو جنون "(المعاملات المدنية، 22،1984).

وبالفقرة (6) من ذات المادة " يخضع فاقدو الأهلية وناقصوها بحسب الأحوال في أحكام الولاية أو الوصايا أو القوامة للشروط وفقاً للقواعد المقررة في القانون ".

وبالمادة (219) " يتولى شؤون القاصر ومن في حكمه، من يمثله، ويسمى، بحسب الحال ولياً، أو وصياً، أو قيماً ".

ترتيب الأولياء على مال القاصر.

اختلف الفقهاء في الولاية على مال القاصر، فذهب المالكية إلى أن الولاية تكون للأب، ثم وصيه، ثم للقاضي، ثم وصيه. فالجد عند المالكية كما عند الحنابلة ليس له ولاية على القاصر. وذلك لأن الجد لا ينزل عندهم منزلة الأب. أما الشافعية فإن الولاية عندهم على مال القاصر تكون للأب، ثم الجد الصحيح. بينما ذهب الحنفية إلى أن ترتيب الأولياء على مال القاصر بالنحو الآتي)أبو السعود ،بدون، 224):

- الأب، فهو الولي الأصلي على المال، كما أنه الولي على النفس.
- وصي الأب المختار، وهو الذي اختاره الأب وعينه في حياته.
- وصي الوصي المختار، وهو الذي عينه الوصي المختار في حال حياته.
- الجد الصحيح، وهو أب الأب وإن علا، وهو كالأب ولى على النفس.
- وصي الجد المختار، وهو الذي اختاره الجد وعينه في حياته.
- الوصي الذي يختاره وصي الجد ويعينه.
- القاضي أو من يعينه.

ولم يقسم الجمهور الولاية إلى قسمين كما فعل فقهاء الحنفية، بل ذهبوا إلى أن الولي على نفس القاصر هو الأحق بالولاية على ماله، وذلك للآتي:

إن الولي على المال عندهم هو الذي يملك حق الإجبار على التزويج، وهذا يعنى أن الولي على نفس القاصر هو الولي على ماله (الكاساني، 1982م، 178/6).

إن المالكية قسموا الحجر إلى قسمين، حجر بالنسبة للنفس، وحجر بالنسبة للمال، وعنوا بالحجر على النفس تدابير نفس القاصر وصيانته، وجعلوا الولي فيهما واحد(محمد بن أحمد بن جزي، 2،1971/170).

إن الحنابلة جعلوا الولي على المال في باب الحجر، وهو الولي على النفس، الذي من حقه الإذن.(البهوتي، بدون، 453/3).

وعلى ذلك نجد أن الفقهاء اختلفوا إلى أربعة أقوال في ترتيب الولاية على المال، وهى:

1) القول الأول: إن الولاية تثبت للأب، ثم لوصيه، ثم الحاكم، وهو مذهب المالكية.
2) القول الثاني: إنها بعد الأب للجد - أب الأب- ثم وصى من تأخر موته منهما، ثم الحاكم وهو مذهب الشافعي، ورواية عن الإمام أحمد.

القول الثالث: الولاية على المال تكون للأب، ثم وصيه ثم الجد – أب الأب – ثم وصيه، ثم القاضي، وهو مذهب الحنفية.

القول الرابع: إن الولاية تثبت للأم بعد الأب والجد، ثم تكون للأقرب من العصبات بالنفس، وهو قول للشافعية ورواية عن الإمام أحمد، وقد اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقد استدل الفريق الأول بعدة أدلة منها:

- إن الأب أكمل نظراً، وأشد شفقة من غيره، وهذا يستلزم توليته على ولده.
- أما تقديم الوصي بعد الأب، فلأنه نائب الأب، فأشبه وكيله في الحياة.
- أما الحاكم فلأنه ولى من لا ولي له، لحديث السيدة عائشة رضي الله عنها(السلطان ولي من لا ولي له)(العسقلاني، 1998م، 232/9).

واستدل الفريق الثاني بما استدل به الفريق الأول وأضاف إليه:

إن الجد بمنزلة الأب في الحقيقة وإن علا، وإذا ثبتت الولاية للأب فليكن الجد كذلك لاشتراكهما في الأبوة. إن الجد أوفر شفقة من غيره فوجب تقديمه.

الولاية على أموال القاصر في القانون.

إن القانون السوداني أخذ بالرأي القائل إن الولاية تكون للأب ثم وصى الأب، ثم الجد، ثم وصى الجد، ثم القاضي، فقد ورد في المادة (235) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م " تكون الولاية على المال للأب، ثم لوصى الأب، ثم الجد، ثم

وصى الجد " وتثبت الولاية للأب بحكم الشرع والقانون على أموال القاصر، كما لا يجوز للولي التنحي عن الولاية إلا بحكم من القاضي.

وفي سبيل تحقيق هدف الولاية فإن جميع العقود التي يجريها الأب نيابة عن القاصر بحكم ولايته تعتبر نافذة بحق القاصر، كما تناولتها المادة (239) والتي نصت على: تُحمل تصرفات الولي على السداد في أي من الحالات الآتية:

- التعاقد باسم موليه والتصرف في أمواله.
- القيام بالتجارة لحساب موليه، و لا يستمر في ذلك إلا في حالة النفع الظاهر.
- قبول التبرعات المشروعة لصالح موليه، إذا كانت خالية من أي التزامات مجحفة.
- الإنفاق من مال موليه على من وجبت لهم النفقة عليه.

وكذلك لم يجز القانون للولي بعض التصرفات إلا في حالة أن تثبت بها مصلحة المولى عليه، مثل أن يشتري عقار ملك موليه لنفسه، أو بيعه وقد تناولها القانون في المادة (240) التي نصت على " لا تحمل تصرفات الولي على السداد، إلا إذا ثبتت مصلحة موليه فيها، وذلك في أي من الحالات الآتية:

أ- شرائه لنفسه عقار ملك موليه.

ب – بيعه

وإن أي تصرف به ضرر للقاصر يقع باطلاً، أما بقية التصرفات التي تدور بين النفع والضرر فهي جائزة من الأب، إلا إذا كانت بغبن فاحش فإن القاضي يحكم ببطلانها. وذلك لمخالفتها للحكمة من الولاية.

الوصاية على أموال القاصر

التعريف بالوصية في اللغة:

وصى، أوصى الرجل أي عهد إليه. وأوصيت له بشيء، وأوصيت إليه إذا جعلته وصيك. وأوصيته، وتوصية، وتواصى القوم أي أوصى بعضهم بعضاً. وسميت الوصية وصية لأن الميت لُما أوصى بها وصل ما كان من أيام حياته بما بعدها.(إبن منظور، بدون، 4853/6).

التعريف بالوصية في الاصطلاح:

اختلف الفقهاء في تعريف الوصية إلى أقوال هي:-

عرفها الحنفية: بأنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع(السيواسي، بدون، 416).

عرفها الشافعية بأنها: تبرع بحق مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت(الشربيني، 1377ه، 39/3).

عرفها المالكية: بأنها عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده، يلزم بموته، أو نيابة عنه بعده.(المغربي، 1398ه، 642).

وعرفها الحنابلة بأنها: الأمر بالتصرف بعد الموت.(البهوتي، 1402ه، 335/4).

وبتعريف الوصي: هو كل شخص غير الأب أو الجد تثبت له السلطة على مال القاصر، أي تثبت له الولاية على حفظ المال تطوعاً لخدمة القاصر، إلا إذا رأت المحكمة أن تعين له أجر(أحمد الجمل، 2004م، 4).

والأصل في الوصية قوله تعالى: (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ)(النساء:12).

وتكون الوصية في شيء معلوم يملك الموصي فعله، كقضاء الديون، ورد الحقوق إلى أهلها، والنظر في أمور من هم تحت ولايته في النفس والمال.

والايصاء عقد يتم بإيجاب من الموصي، وقبول من الوصي، في حياة الموصي، أو بعد وفاته. وهو عقد غير ملزم، إذ يمكن الرجوع عنه في حياة الموصي.

أنواع الأوصياء(القرطبي، بدون، 213/4):

1- الوصي المختار والوصي المعين:

الوصي المختار: هو الوصي الذي يختاره الأب أو الجد قبل وفاته، للإشراف على تنفيذ وصاياه ورعاية أولاده القُصّر.

1- الوصي المعين: هو الذي يختاره القاضي وصياً ويقيمه مقامه، إذا كان للمتوفي ورثة صغار، ولا ولي لهم.

2- الوصي المؤقت والوصي الدائم:

الأصل في الوصي أن يكون دائماً حتى ينتهى من العمل المكلف به، إما ببلوغ القاصر سن الرشد، أو الوفاة. أما إذا تبين للقاصر مصلحة في كف يد الوصي أو عزله، فإن القاضي يختار وصياً مؤقتاً لحين زوال السبب، مثلما إذا قامت دعوى بين القاصر والوصي. كما يجوز أن يعين للقاصر وصياً للخصومة.

3- الوصي العام والوصي الخاص:

الوصي أما أن يكون وصياً عاماً ينوب عن الأب أو الجد بعد وفاته في جميع الأعمال التي تسند إليه، وإما أن يختص ببعض الأعمال دون الأخرى، فإنه يكون وصياً فيما أسند إليه فقط، وهو في هذه الحالة يكون وكيلاً في حدود تلك الأعمال المسندة إليه.

4- الوصي الواحد والأوصياء المتعددون:

للأب أن يختار وصياً يوكل إليه جميع الصلاحيات بالتصرف في شؤون القاصر، كما يجوز للأب أو الجد أن يختار أكثر من وصى للنظر في شؤون أولاده. وتكون الولاية لهم مجتمعين، دون انفراد أى منهم بها. لأن هذه الولاية بتفويض الموصي. وهو لم يفوض أحداً منهم، بل فوضهم جميعاً(ابراهيم عبد الرحمن،بدون، 407).

وتصح الوصية على المحجور لصغر أو سفه أو جنون من أب رشيد، أو وصي الأب، لأن الوصي بمنزلة الأب فله الإيصاء على الأولاد الذين كان وصياً عليهم. كما يجوز للأم أن توصي على ولدها.

شروط الوصي:

يشترط الفقهاء في الوصي أن يكون مسلماً، فلا يصح أن يكون الكافر وصياً، كما يشترط فيه أن يكون رشيداً، فلا يصح أن يكون صبياً أو سفيهاً أو مجنوناً. وأن يكون أهلاً لما أوصي فيه بأن يكون عدلاً حسن التصرف(الصاوي، 564/4).

فيجوز بيع عقار القاصر من قبل الأب، ويكون تصرفه لازماً للقاصر بخلاف الوصي ليس له بيع عقار القاصر إلا إذا توفر أحد الشروط التالية:

1) أن يكون القاصر محتاجاً للإنفاق، وليس له مال منقول يمكن بيعه.

2) إذا كان على الميت (الموصي) أو على القاصر دين، وليس هنالك مال لدفع الدين.

3) إذا اشتملت الوصية تنفيذ وصية من النقود، وليس هنالك مال لتنفيذ الوصية.

4) إذا كان بقاء العقار يتطلب نفقات أكثر من إيراداته.

5) أن يخشى من نقصان العقار، كأن يكون جوار بحر يأكل منه كل عام.

6) أن تكون هناك مصلحة ظاهرة من بيع العقار.(أبو زهرة، بدون، 514).

7) لا يجوز للوصي رهن مال القاصر في دين لغيره على القاصر، ولايرهن مال القاصر في دين له على القاصر.

أجرة الوصي:

اختلف الفقهاء في أجرة الوصي إلى ثلاثة آراء، وذلك لاختلافهم في تفسير قوله تعالى: (وَمَنْ كَانَ غَنِيّاً فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ)(النساء:6).

القول الأول: إن الغنى لا أجر له، والفقير له أجر، لأن الآية طالبت الغنى بالاستعفاف وسوغت للفقير أن يأكل بالمعروف.

القول الثاني: ليس للغنى ولا الفقير أجراً. لأن الآية أمرت بالاستعفاف، وأجازت للفقير بأن يأكل، والأكل ليس بأجر.

القول الثالث: إن للوصي أن يأخذ أجراً غنياً كان أو فقيراً، لأنه عمل عملاً يستحق عليه أجر، وإن الآية لم تمنع الأجر، وإنما حثت الغنى للتبرع والعمل لوجه الله تعالى.(أبو زهرة، بدون، 518).

الفرع الثالث: أحكام الوصي في القانون:

وتناول قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م بالمواد من (243، 254) الأحكام الخاصة بالوصايا، حيث أجاز للأب والجد اختيار الوصي على ولده القاصر، وله أن يرجع عن الايصاء في حياته. وفي حالة عدم وجود وصياً للأب والجد، فإن القاضي يعين وصي على القاصر ليقوم بإدارة شؤونه المالية. وقد نصت المادة (298) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م على أنه:" إذا كان الوصي له جنيناً أو قاصراً أو محجوراً عليه، فيجوز لمن له الولاية على ماله، قبول الوصية، ويجوز ردها بعد إذن القاضي ".

وأخذ القانون بآراء الفقهاء في الشروط الواجب توافرها في الوصي، ولم يشترط أن يكون ذكراً كما في الولي على الزواج وأضاف إليها أن يكون:

- غير محكوم عليه في جريمة سرقة، أو خيانة أمانة، أو احتيال أو تزوير، أو جريمة من الجرائم المخلة بالآداب والشرف.
- غير محكوم عليه بالإفلاس.
- غير محكوم عليه بالعزل من وصاية سابقة.
- غير خصم في نزاع قضائي مع القاصر.

كما أخذ القانون بأنواع الأوصياء كما ذكرها الفقهاء في الوصي المختار والمعين، وتعدد الأوصياء. نصت المادة (245)" يتقيد الوصي بالشروط المسندة إليه بوثيقة الإيصاء، ما لم تكن مخالفة للقانون ". واشترط القانون موافقة الوصي واعتبر مباشرة مهامه قبولاً، وله أن يتخلى عن الوصاية ولكن بموافقة القاضي. كما أخضع القانون كل تصرفات الوصي إلى إذن القاضي، وألزمه بتقديم كشف حساب دوري لإدارة أموال القاصر. ووافق القانون آراء الفقهاء في عدم جواز تصرف الوصي في أموال القاصر بالبيع والمقايضة والشراكة والرهن، وكل التصرفات الناقلة للملكية بالمادة (252)، وليس له التصرف بالبيع لنفسه أو أصوله أو فروعه.

كما نص القانون على جواز أجرة الوصي بالمادة (254) ونص على أنه " للوصي أن يطلب أجرة مقابل أعماله وتحدد بدءاً من يوم الطلب".

القوامة على أموال القاصر والمحجور عليه

تؤول الولاية على أموال القاصر والمحجور عليه إلى القاضي بصفة أساسية، ما لم يكن للقاصر أو المحجور عليه ولي شرعي، من أب أو جد، ولم يكن له وصي مختار.

يقتضى قانون الولاية على المال بأن يحكم بالحجر على البالغ، للجنون أو للعته أو للسفه أو للغفلة، ولا يرفع الحجر إلا بحكم وتقيم المحكمة على من يحجر عليه قيماً لإدارة أمواله(أبو السعود، بدون، 273/2).

والقيم هو النائب القضائي عن المحجور عليه، لأنه يتولى الإشراف على مال الشخص الذي يقوم به عارض من عوارض الأهلية، ويقوم على مصالحه وحفظ أمواله، بحيث يسد النقص الذي يلحق بأهلية المحجور عليه الذي لا يستطيع إدارة أمواله بنفسه لما اعتراه من عارض من عوارض الأهلية، كما في الجنون والعته والسفه والغفلة.

ويقصد بهذه النيابة صيانة أموال المحجور عليه، واستثمارها من الوجوه التي تعود عليه بالمنفعة. وقد يكون القيم عاماً أو خاصاً أو مجرد قيم خصومة، أو دائماً أو مؤقتاً، وقد ينفرد ويتعدد كما هو الحال في الأوصياء.

ولم يفرق فقهاء الشريعة بين الوصي المعين والقيِّم، حيث اتفقوا في أن الوصي هو من يتم اختياره من قبل الأب أو الجد وقد أجاز البعض للوصي أن يختار وصياً، أو أن يختاره القاضي وصياً أو قيماً. والذي تكون تصرفاته حسبما يحددها القاضي.

ويشترط أن تتوافر في القيم الشروط الواجب توافرها في الوصي، لتطابق الأحكام العامة في الوصاية والقوامة. والفرق بينهما أن الوصي لديه ولاية حفظ وتصرف، أما القيم فله ولاية الحفظ دون التصرف لأن التصرف يكون حسبما يحدده القاضي.

القوامة في القانون:

أثبت القانون السوداني القوامة حيث نص قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م بالمادة (6/22) على الآتي: " يخضع فاقدو الأهلية وناقصوها بحسب الأحوال لأحكام الولاية أو الوصايا أو القوامة ووفقاً للقواعد المقررة في القانون".

وقد نص بالمادة (219) من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م على أنه:" يتولى شئون القاصر، ومن في حكمه، من يمثله، ويسمى بحسب الحال، ولياً، أو وصياً، أو قيماً ".

والقيم يخضع لذات القواعد المتعلقة بالوصي.(أبو السعود ،بدون، 273/2).

وجوه التصرف في أموال القاصر والمحجور عليه

الولي والوصي أمناء على ما تحت أيديهما من أموال خاصة بالقاصر أو المحجور عليه، ولهم حق التصرف المشروع في تلك الأموال، وما ينفقاه منها من غير تعد أو تقصير

في المحافظة. لا يكونان ضامنين له، لما تقتضيه الولاية على المال من تصرفات يحددها الشرع والقانون ومنها:

1- الإنفاق على القاصر والمحجور عليه:

فمن وجوه الإنفاق من مال القاصر والمحجور عليه أن ينفق الولي أو الوصي على نفس القاصر والمحجور عليه، وعلى من تجب نفقته على القاصر أو المحجور عليه مثل زوجته وأولاده وأمه.

2- التجارة بمال القاصر:

يجوز للولي أن يتاجر بمال القاصر والمحجور عليه، وينمى أموالهم دون أن يتقاضى لقاء ذلك أجراً، ليكون الربح للمولى عليه. والتجارة بمال القاصر أولى من تركه، للحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: " خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فقال: (ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر له، فيه ولا يتركه فتأكله الصدقة)(أبوعيسي، 1937م، 32/3). وقد يكون الإتجار بدفع المال إلى شخص أمين يتجر فيه بجزء من الربح.

3- الأكل من مال المولى عليه:

أجاز الشرع للولي أن يأكل من المال المولى عليه، لقوله تعالى في شأن الأولياء والأوصياء: (وَمَنْ كَانَ غَنِيّاً فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ) (النساء:6).وقد اختلف الفقهاء في تفسير الآية إلى فريقين، فريق ذهب إلى أن الغنى لا أجر له والفقير له أجر، لأن الآية طالبت الغني بالاستعفاف وسوغت للفقير أن يأكل بالمعروف.

والفريق الثاني ذهب إلى أن الآية لا تجيز للغني والفقير أجراً لأنها أمرت بالاستعفاف، وأجازت للفقير أن يأكل من المال بالمعروف وليس الأكل بأجر(أبوزهرة، بدون، 518). وللوصى أن يأخذ أجراً، لأنه عمل عملاً يستحق عليه الأجر.

4- هبة مال المولى عليه بعوض يساوى قدر قيمته أو أكثر. لما كان الولي قائماً على المال فلا يكون تصرفه فيه ضرراً للمولى عليه، فلا يهبه إلا إذا كان العوض فيه أكثر مما وهبه.

5- رهن مال المولى عليه عند ثقة، إذا دعت الحاجة. للولي حق التصرف برهن مال(عقار) المولى عليه في حالة الضرورة كأن يكون الرهن لتوفير نفقته المولى عليه كالطعام أو سكن أو سداد ديون متعلقة بالمال، ولا يكون هنالك مال غيره.

6- الإذن للمميز بالتجارة في ماله لقوله تعالى: (وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ)(النساء:6).للولي أن يأذن للمولى عليه (المميز) أن يتاجر في بعض ماله، ويتحرى رشده.

وجوه التصرفات في القانون:

تناول القانون النفقة على الصغير بالمادة (8- 1)، حيث نص على أنه: (قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م).

1) تجب نفقة الولد الصغير الفقير على أبيه، والبنت حتى تتزوج، ويصل الولد إلى الحد الذي يتكسب فيه أمثاله ما لم يكن طالب علم، فتجب نفقته على أبيه.
2) تجب نفقة الولد الكبير العاجز عن الكسب لعاهة أو مرض على أبيه، إذا لم يكن له مال يمكن الإنفاق منه.
3) تعود نفقة الأنثى على أبيها أو من تجب عليه نفقتها، إذا طلقت أو مات عنها زوجها.
4) إذا كان مال الولد لا يكفي لنفقته فيلزم الأب بما يكملها ضمن الشروط السابقة.

نجد أن المشرع قد اشترط عدم وجود مال للصغير حتى تثبت النفقة على أبيه، فإذا كان للصغير مال فلا تجب النفقة على أبيه إذا كان المال كافياً لنفقته. أما إذا كان له مال ولا يكفي لكل النفقة استكمل أبوه ما نقص. وهذا ما ذهب إليه المالكية

والحنابلة(ابن قدامه، 35/4). وذهب الحنفية(الكاساني، 1982م، 4/2) إلى اشتراط عدم وجود مال للقاصر، والعجز عن الكسب حتى تثبت النفقة على الأب.

وتناول القانون بالمواد (252) و (253)، أحكام تصرفات الولي وأورد أن كل تصرفات الوصي لابد فيها من إذن المحكمة، مثل البيع والشراء، تأجير العقار، تحويل الديون، الصلح والتحكيم، التنازل عن الدعوى وغير ذلك.

انقضاء الولاية على أموال القاصر والمحجور عليه

أولاً: في الفقه الإسلامي:

تنقضي الولاية على أموال القاصر والمحجور عليه إما انقضاء طبيعياً، أو غير طبيعي، لسبب من الأسباب التي تقتضى رفع الولاية على المال.(أبو السعود، 237/2).

الانقضاء الطبيعي للولاية:

تنقضي الولاية انقضاءً طبيعياً بموت القاصر قبل بلوغه سن الرشد، أو بموت الولي أو بزوال أهليته، أو أن تعود ولاية الجد إلى الأب إذا كانت قد سلبت، أو أوقفت، وزال السبب الموجب لذلك.

الانقضاء غير الطبيعي للولاية:

يكون انقضاء الولاية على مال القاصر والمحجور عليه بشكل غير طبيعي في حالتي سلب الولاية أو إيقافها. وسلب الولاية تعنى تجريد الولي من كامل سلطاته التي منحها له الشرع والقانون، أي يفقد صفته في أن يكون نائباً قانونياً عنه، فلا يجوز له أن يتولى عنه مباشرة أي تصرف من التصرفات المخولة للولي. ويكون سلب الولاية مثل أن تصبح أموال القاصر في خطر لسبب سوء تصرف الولي، فإن المحكمة تسلب الولاية أو تحد منها، إذا اشتهر الولي بسوء التدابير، أو الإهمال الجسيم في رعاية أموال القاصر، أو المحجور عليه، بأن يترك غيره يحوزها بغير حق، أو أن يعهد بإدارتها إلى من لا يُؤتمن عليها، لأن الولاية منوطة بالمصلحة، فمتى ما انتفت المصلحة وجب أن تزول تلك الولاية (أبوزهرة، 525).

أما الحد من الولاية فهي أن يتقيد نطاقها، وحرمان الولي من ممارسة سلطاته على مال القاصر بشكل كامل، فقد ينصرف الحد من الولاية على أعمال معينة، كما ينصرف إلى مال معين من أموال القاصر، بحيث يفقد الولي سلطته بالنسبة لهذا المال، أو تلك الأعمال، وغالباً ما تحدد المحكمة نطاق الحد من الولاية. وكذلك يترتب على سلب الولاية على النفس، أو وقفها، سقوط الولاية على المال. ومتى ما حكمت المحكمة بسلب الولاية على المال أو الحد منها فإنها تعين له وصياً، أو قيماً، يتولى شؤون إدارة المال.

أما وقف الولاية فيكون بحكم المحكمة إذا اعتبرت الولي غائباً، أو اعتقل تنفيذاً لعقوبة جنائية بالحبس لمدة تزيد عن السنة، وبعد مرور السنة تعين المحكمة وكيلاً عنه لإدارة أموال القاصر ومن في حكمه(أبو السعود، 2/239).

ثانياً:انقضاء الولاية في القانون السوداني:

وقد تناول قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م سقوط الولاية بأسباب عامة بالنسبة لجميع الأولياء والأوصياء، وبأسباب خاصة ببعضهم. والأسباب العامة عدم توافر شروط الولاية والتي تناولها القانون بالمادة(256)، والتي تنص على أنه " يعزل الوصي، إذا تخلف أي من الشروط المنصوص عليها بالمادة (244). وعدم توافر الشروط الخاصة بالولاية (العقل والبلوغ، واتحاد الدين)، فإن فقد الولي أو الوصي أحد هذه الشروط سقطت ولايته، ووجب على القاضي عزله. أما عدم توافر الشروط الخاصة بالولاية على المال وهى الأمانة وحسن التصرف، فإن ظهرت خيانة الوصي أو إذا كان الولي مبذراً متلفاً لمال القاصر عزله القاضي(أبو السعود، 2/241).

وكذلك للقاضي أن يعزل الوصي المعين إذا كانت مصلحة القاصر تقتضى ذلك. وقد تناولها قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م بالمواد (255، 258) فقد نص بالمادة (255) على أنه تنتهى ولاية الوصي في أي من الحالات الآتية:

1) وفاته أو فقده الأهلية أو نقصانها: سواء كانت الولاية على المال الخاص بالقاصر في يد الولي أو الوصي، فإنها تنتهى ولايته بوفاته حقيقة أو حكماً، لأن الموت يُنهى

أهلية الوجوب والأداء. وكذلك فقده لأهلية الأداء مثل أن اعتراه عارض من العوارض مثل الجنون أو العته أو الغفلة أو السفه فتسقط ولايته.

2) ثبوت فقده، أو غيبته: ثبوت الفقد يكون بحكم المحكمة، ويكون الحكم بعد مضى أربع سنوات في الحالة التي لا يغلب فيها الهلاك. وسنتان إذا كان يغلب فيها الهلاك، ومتى ما ثبت فقد الولي أو الوصي فإن ولايته تنتهي. وكذلك الغيبة الطويلة التي لا يعرف خلالها إن كان الغائب حياً أو ميتاً، فتحكم المحكمة بموته بعد مضى المدة المقررة.

3) قبول طلبه بالتخلي عن الوصاية: نصت المادة (248) من قانون الأحوال الشخصية على أنه " يجوز للوصي أن يتخلى عن الوصاية بموافقة القاضي ".

4) نجد أن المادة أجازت أن يتقدم الوصي باستقالته عن الوصاية، ومتى ما اقتنعت المحكمة بالأسباب لها أن تقبل طلبه بالتخلي. إلا أن فقهاء الشريعة ذهبوا إلى أن للوصي أن يتخلى عن الوصاية قبل وفاة الموصي لإمكانية الرجوع إليه، وليس له التخلي عن الوصاية بعد وفاة الموصي دون عذر شرعي، لما يترتب على ذلك ضرر على مصالح القاصر، ولا يكون له التخلي إلا إذا تعذر قيامه بواجبات الوصاية.

5) تعذر قيامه بواجبات الوصاية لما تتطلبه الولاية على مال القاصر والمحجور عليه من رعاية وحفظ واستثمار أموالهم، ومتى ما عجز الوصي عن قيامه بتلك الواجبات تجاه مال المولى عليه لسفر طويل، أو لمرض أو شيخوخة يمنعه من القيام بواجبه، فللقاضي أن ينهى ولايته وتُعين من يخلفه عليها.

6) ثبوت رشد القاصر: تنتهى الولاية شرعاً ببلوغ القاصر عاقلاً رشيداً. وسن الرشد عند جمهور الفقهاء خمس عشرة سنة. وخالف أبو حنيفة الرأي فجعله ثماني عشرة سنة للصغير، وسبع عشرة سنة للصغيرة. واعتبر المالكية ثماني عشرة سنة لهما استناداً لقول ابن عباس في تفسيره لقوله تعالى:(وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ)(الانعام:152). مفسراً أشد اليتيم بثماني عشرة سنة.

ولكن الإمام أبوحنيفه أنقص الفتاة سنة لأنها أسرع إلى البلوغ عادة من الفتى(أبو السعود ،بدون، 268/2). واستدل الجمهور بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: " عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزني، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني "(العسقلاني، 1379ه، 279/5).

7) رفع الحجر عن المحجور عليه بمجرد بلوغ القاصر رشيداً تنتهي الولاية على ماله، ويرفع الحجر عنه، وإذا بلغ غير رشيد يلزم لاستمرار الوصاية عليه أن يطلب من المحكمة استمرار الحجر. والمحجور عليه للجنون أو العته أو الغفلة أو السفه فمتى ما رأت المحكمة بزوال العلة ترفع الحجر وتنقضي الولاية على أموالهم.

8) استرداد ولي القاصر أهليته: تنقضي ولاية الوصي على مال القاصر والمحجور عليه بعودة الولاية للولي أباً أو جداً بزوال سبب سلب ولايته، إذا كان جنوناً أو عتهاً أو سفهاً أو غيبةً أو فقداً، فمتى ما حكمت المحكمة بعودة الولاية انقضت ولاية الوصي أو الولي الأبعد، إذا كان قد تولها من هو يليه في الترتيب.

9) وفاة القاصر: يفقد الولي أو الوصي أهليته بوفاة القاصر حقيقة أو حكماً، لآن القاصر محل ولايته، ولا يمكن للقاصر الانتفاع بهذه الولاية أو الوصاية بعد موته. وتؤول أمواله للورثة.

10) انتهاء حالة الفقد، أو الغيبة تنتهى ولاية الولي أو الوصي بثبوت فقده أو غيبته، كما جاء بالفقرة (2). ونلحظ انتهاء حالة الفقد أو الغياب للولي الأقرب أو الوصي المختار تعيد له الولاية على مال القاصر أو المحجور عليه وتنهي ولاية من تم تعينه خلفاً له.

أما الوصي المعين فإن انتهاء حالة الفقد أو الغيبة لا تعيد له الولاية على مال القاصر أو المحجور عليه، لأنه معين من قبل المحكمة التي لها أن تعين بدلاً عنه متى ما رأت ذلك.

ومن ذلك فإن الولاية تسقط بأسباب عامة بالنسبة لجميع الأولياء والأوصياء، وبأسباب خاصة ببعضهم. والأسباب العامة تناولها قانون الأحوال الشخصية بالمادة (256) والتي نصت على انه" يعزل الوصي إذا تخلف أي من الشروط المنصوص عليها في المادة(244). فإذا فقد الولي أو الوصي أحد هذه الشروط سقطت ولايته، ووجب على القاضي عزله(أبو السعود، بدون، 241/2). أما عدم توافر الشروط الخاصة بالولاية على المال من أمانة وحسن التصرف، فإذا ظهرت خيانة الولي أو الوصي أو إذا كان مبذراً متلفاً لمال القاصر عزله القاضي.

وكذلك من مسقطات ولاية الوصي المختار عزله من قبل الموصي حال حياته، في أى وقت شاء، عملاً بمبدأ الوصية العامة، التي تجيز للموصي الرجوع عن الوصية متى شاء. وكذلك للقاضي أن يعزل الوصي المعين إذا كانت مصلحة القاصر تقتضى ذلك(أبو السعود ،بدون، 242/2)

من ذلك نجد أن المشرع السوداني قد جمع بين الأسباب الطبيعية والغير طبيعية لانقضاء الولاية على مال القاصر والمحجور عليه.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1) حرص الفقه الإسلامي على المحافظة على المال، باعتباره أحد المقاصد الخمسة التي جاءت من أجل المحافظة عليه، و من طرق المحافظة على المال وضعه في الأيدي التي تصونه وتحفظه وتقوم على رعايته، وترك المال في يد الصبي والمجنون والسفيه تضييع للمال وهذا ينافي ما جاءت به الشرائع السماوية، فكانت رقابة المال تحقيقا لهذا المقصد وهو المحافظة عليه.
2) اتفاق الفقهاء على أولوية الولاية للأب لأنه موفور الشفقة على ولده، وأكثر الناس حرصاً على مصلحته وأنظرهم لماله.
3) اتفاق العلماء على جواز الحجر والولاية على الصبي والمجنون والسفيه، وهذه الولاية لمصلحتهم لأنهم لا يحسنون التصرف في أموالهم، فقرر الشارع الولاية عليهم محافظة على أموالهم من الضياع والتلف.

4) لا خلاف بين أهل العلم أن الولاية على المجنون تنتهي بإفاقته. واشترط المالكية، والحنابلة الرشد مع الإفاقة.

5) الصغير تنتهي الولاية عليه ببلوغه رشيدًا لقوله تعالى: " فإن آنستم منهم رشدًا فادفعوا إليهم أموالهم" (النساء الآية 6) فلم تشترط الآية فكّ قاضٍ أو وصيٍّ، أو غيرهما. أنه حجرٌ ثبت بغير حاكم لم يتوقف زواله على إزالة الحاكم.

أهم التوصيات:

1) القاعدة التي تحكم تصرفات الولي في أموال القاصرين هي أن لا يتصرف إلا بما فيه مصلحة للقاصر. أما التصرفات الضارة ضرراً محضاً مثل الهبة والصدقة والوصية من مال القاصر فهذه تبرعات ممنوع منها الولي.

2) لا يحل لولي القاصر أخذ شيء من مال موليه، إذا كان غنياً على الرأي الراجح، أما إذا كان فقيراً فله أقل الأمرين من أجرته أو كفايته.

3) يجب على القاصر نفقة والديه إذا كانوا فقراء ونفقة إخوته الصغار، إذا كان له مال زائد عن حاجته.

4) وجوب زكاة المال في مال الصبي يخرجها عنه وليه عند حلول وقتها.

5) انتهاء الولاية والوصاية على المال بزوال سببها وهو الصغر وبلوغه سن الرشد المالي. ويعرف الرشد عن طريق الاختبار والتجربة، فإذا تبين بالتجربة رشده، سلّمت إليه أمواله وزالت الولاية عنه.

6) عند إنهاء الولاية عن السفيه ينظر الى سبب الحجر عليه، فإن كان السفة؛ فإن رشده يرفعه فهو مشمول بالآية "فإن آنستم منهم رشدًا" فيكفي رشده لإطلاقه وتسليم ماله له، وإن كان حكم القاضي فالحكم لا يرتفع إلا بحكم.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

1) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414ه.

2) محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبرى، ت 310هـ، تفسير الطبري، دار الفكر بيروت، 1405هـ.

3) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى، 1392هـ /مايو 1972م

4) بطرس البستانى، محيط المحيط، مكتبة لبنان بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1978م.

5) 5- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ الطبعة الأولى.

6) أبو عيسى بن محمد بن عيسى، سنن الترمذى، الطبعة الأولى، السعودية، 1356هـ.

7) أحمد بن على حجر أبو الفضل العسقلانى الشافعى، فتح البارى، دار المعرفة، بيروت 1379هـ.

8) الهداية شرح البداية، على بن أبى بكر عبد الجليل المرغيانى، المكتبة الإسلامية، بيروت.

9) محمد بن عبد الرحمن المغربى، مواهب الجليل، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت 1398هـ.

10) عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، الأشباه والنظائر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت 1403هـ.

11) مغنى المحتاج، محمد الخطيب الشربينى، دار الفكر، 1377هـ.

12) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى، المغنى، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت.

13) عبد الرحمن الصابونى، المدخل لدراسة التشريع الإسلامى، المطبعة التعاونية، دمشق1976م.

14) إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلى المبدع، المكتب الإسلامى، بيروت 1400هـ

15) محمد بن عبد الواحد السيواسي، شرح فتح القدير، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت.

16) علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاسانى، بدائع الصنائع، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية 1982م.

17) منصور بن يونس بن إدريس البهوتى، كشاف القناع، دار الفكر، بيروت 1402 هـ.

18) عبد الحميد الشروانى ، حواشى الشروانى،دار الفكر، بيروت.

19) محمد أمين، حاشية ابن عابدين، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت

20)عبد الرحمن الجزيرى الفقه على المذاهب الأربعة، الدار السودانية للكتب، الخرطوم 1994 م

21) قانون المعلاملات المدنية لسنة 1984 م.

22) قانون الأحوال الشخصية لسنة 1991م.

23) محمد أبوزهرة، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية.

24) أحمد محمد عبد المجيد، شرح قانون الأحوال الشخصية السوداني للمسلمين لعام 1991م، الطبعة الأولى، دار السداد للطباعة 2006م، الخرطوم.

25) رمضان أبو السعود، الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، الدار الجامعية، بيروت.

26) محمود مجيد بن سعود الكبيسي، الصغير بين أهلية الوجوب وأهلية الأداء، دار الكتب، 1403هـ.

27) إسماعيل حسين، بحث بعنوان (تصرفات الصغير)، جامعة أمدرمان الإسلامية، 1994م

28) محمد ابراهيم محمد، الولاية على القاصر، رسالة ماجستير، جامعة دنقلا2008م

29) هاني بن عبد الله محمد الجبير، دراسة منشورة على الإنترنت بعنوان (الولاية على الغير)، بتاريخ 1428/10/16هـ بالموقع، www.Islamselect.com.

30) مصطفي الرافعي، دراسة منشورة بعنوان(الحجر على المجنون)، شبكة الإنترنت، موقع الأحكام.

أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف بالخرطوم)

د. أيمن عبد الله محمد أبوبكر - أستاذ مساعد

جامعة أبوظبى

العين – الإمارات العربية المتحدة

Abstract

The study aimed to identify the impact of the analysis of the technical environment and information technology characteristics of the internal operational control of banks risks, practical study on a sample of banks in Khartoum, where he represented the study a problem in identifying the technical environment and information technology characteristics and their impact on the internal operational control of banks and risk, and have been adopted the study focused on the hypothesis about the The impact properties technical environment, information technology and of (and appropriate administrative characteristics, safety) on internal operational control of the risks of banks. The study found that the results of some of the administrative features of the IT systems available in the banks under study relating to the existence of the working directory and the consequent division of my functions and banking functions, Also characterized the information technology

systems of the banks in the study a high degree of convenience in all its aspects, as well as the advantage of banking information technology systems to the availability of security and safety in which the characteristics of a high degree, which refers to the administration's interest to provide security controls and protection of physical and logical components of their IT systems, as results showed multiple regression analysis and a strong relationship and the impact of a statistical study of all the independent variables collectively significant (administrative characteristics, and convenience features, and characteristics of the security and safety) in the operational risks to internal control systems in the size of banks, The study also recommended that directed the departments of banks under consideration towards the granting of the various sections and departments greater independence necessary to carry out the tasks and duties assigned to them and the powers degree, as well as the necessity of activating the role of the regulatory bodies and banking granted powers and sufficient powers to carry out its functions and activities to ensure that the various levels of management commitment to the ethics of the banking business.

مستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف، دراسة ميدانية على عينة من المصارف بالخرطوم، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات ومدى تأثيرها على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف، ولقد hاعتمدت الدراسة على فرضية تمحورت حول مدى تأثير خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في(الخصائص الإدارية، الملائمة، السلامة) على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف، توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها توافر بعض الخصائص الإدارية لنظم تقنية المعلومات في المصارف محل الدراسة والمتعلقة بوجود دليل العمل وما يترتب عليه من تقسيم نظري للوظائف والمهام المصرفية، كما تمتاز نظم تقنية المعلومات في المصارف محل الدراسة بدرجة عالية من الملاءمة في كافة جوانبها الفرعية، كذلك تمتاز نظم تقنية المعلومات المصرفية بتوافر خصائص الأمن والسلامة فيها بدرجة عالية مما يشير إلى اهتمام الإدارة بتوفير ضوابط الأمن والحماية للمكونات المادية والمنطقية لأنظمتها المعلوماتية، كما أظهرت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد وجود علاقة قوية وتأثير ذي دلالة إحصائية لكافة متغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة (الخصائص الإدارية، و خصائص الملاءمة، وخصائص الأمن والسلامة) في حجم المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها الأنظمة الرقابية الداخلية في المصارف، كما أوصت الدراسة بضرورة توجيه الإدارات بالمصارف محل الدراسة نحو منح الأقسام والإدارات المختلفة درجة أكبر من الاستقلالية والصلاحيات اللازمة لتنفيذ المهام والواجبات الموكلة إليها، كذلك ضرورة تفعيل دور الهيئات الرقابية المصرفية ومنحها السلطات والصلاحيات الكافية لإنجاز مهامها وأنشطتها لضمان التزام المستويات الإدارية المختلفة بأخلاقيات العمل المصرفي.

مقدمة:

لقد شهدت العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً لدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال في ظل تكنولوجيا المعلومات لما لها من دور فعال في ضمان حسن استغلال الموارد الاقتصادية المستثمرة وزيادة الثقة بالبيانات المالية وحماية الأصول والممتلكات ورفع الكفاية الإنتاجية. ويزخر الأدب المحاسبي بالعديد من الدراسات والبحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات وخصائصها البنائية التي تؤثر إيجاباً أو سلباً في نظم المعلومات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال على وجه الخصوص.

ومن ناحية أخرى يشكل الجهاز المصرفي مرتكزاً أساسياً من مرتكزات النظام الاقتصادي السوداني كما في غيره من اقتصاديات الدول عموماً. وقد أسهم الإبداع التكنولوجي المتواصل والمنافسة المحتدمة بين مكونات القطاع المصرفي في أحداث تطورات متسارعة في الصناعة المصرفية وبرزت أشكالاً جديدة من المنتجات والخدمات المصرفية في مختلف مجالات العمل المصرفي كعمليات الصيرفة الإلكترونية وبطاقات الائتمان المصرفية وخدمات الصراف الآلي A.T.M وتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وغيرها.

وعلى الرغم من المنافع الكبيرة التي حققها الإبداع التكنولوجي فإنه يحمل في طياته العديد من المخاطر التي تؤثر في مختلف المجالات والأنشطة المصرفية مما يستلزم تحديدها وإدارتها بصورة مقتدرة، وتعتبر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات عاملاً هاماً من العوامل التي يجب مراعاتها عند تحليل وتصميم نظم المعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية وذلك لتلافي المخاطر والمشكلات المرتبطة بها، وسيقوم الباحث بتحليل خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات وأثرها في مخاطر الرقابة الداخلية في المصارف السودانية.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف، وذلك من أجل تلافي وتقليل المخاطر والمشاكل المرتبطة بنظم الرقابة الداخلية، وعلى ضوء ذلك تحاول الورقة العلمية الإجابة على التساؤل التالي:

1/ هل يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a = 0.05) لخصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في(الخصائص الإدارية، الملائمة، السلامة) على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف؟.

أهداف الدراسة:

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على بعض خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات (الخصائص الإدارية، خصائص الملائمة، خصائص الأمن والسلامة) ومدى توافرها في المصارف السودانية من وجهة نظر الموظفين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف بالخرطوم.

2- التعرف على أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف السودانية من وجهة نظر الموظفين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف بالخرطوم.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الإضافات المتوقع تقديمها على المستوى العلمي والمستوى التطبيقي حيث يتوقع التوصل من نتائج الدراسة إلى تقديم الخلفية العلمية لهذا الموضوع، كذلك التعرف على أثر تحليل خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف، وذلك مما يتطلب تحليل وتقييم المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي كخطوة أولى في عملية بناء وتطوير نظم

المعلومات والأنظمة الرقابية المقتدرة بحيث تساهم في منع واكتشاف الأخطاء والمخالفات التي قد تنتج عن تلك المخاطر.

فرضية الدراسة:

تمثلت فرضية الدراسة في الآتي:

1/ لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a = 0.05) لخصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في(الخصائص الإدارية، الملائمة، السلامة) على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المناهج العلمية التالية:

1/ المنهج التاريخي: ومن خلاله يقوم الباحث باستعراض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

2/ المنهج الاستنباطي: وذلك لتحديد أبعاد المشكلة.

3/ المنهج الاستقرائي: وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

4/ المنهج الوصفي التحليلي: ومن خلاله يقوم الباحث بعرض إجراءات الدراسة الميدانية.

أدوات وأساليب الدراسة:

تعتمد الدراسة في حصولها على المعلومات والبيانات من المصادر الأولية باستخدام أداة الاستبيان والتي سوف يتم توزيعها على عينة عشوائية من الموظفين بالمصارف محل الدراسة بالخرطوم، إضافة للمصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب والمراجع والدوريات.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1/ الحدود المكانية: عينة من المصارف بالخرطوم.

2/ الحدود الزمانية: نوفمبر2016م.

مخطط الدراسة:

لخدمة أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى:

1/ الإطار النظري للدراسة.

2/ الدراسات السابقة.

3/ الدراسة الميدانية.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

مفهوم تكنولوجيا المعلومات Information Technology (IT):

يشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات إلى التقنيات الأساسية المستخدمة في نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وتطبيقاتها العملية وتتضمن الأجهزة والمكونات المادية، البرمجيات وقواعد البيانات، وشبكات الاتصال (O'Brien,1998).

كما تعرف تكنولوجيا المعلومات (IT) بأنها: "وسائل إلكترونية تستخدم لتجميع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات" (Greenstein, 2000). وتمثل تكنولوجيا المعلومات (IT) إطاراً شاملاً للقدرات والمكونات والعناصر المتنوعة القادرة على جمع وخزن البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات الملائمة والمفيدة إلى مستخدميها مما يكسبها دوراً فاعلاً في عملية خلق المعرفة التي أصبحت إحدى وسائل القوة Knowledge is Power (صيام، 2013).

وقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغيرات جذرية في مختلف جوانب الحياة المعاصرة ويعتبر الجهاز المصرفي هو الأكثر استفادة من هذه التغيرات والتطورات المتسارعة وذلك نتيجة لارتفاع حدة المنافسة بين مفردات ومكونات الجهاز المصرفي والتي تستدعي مسايرة هذا التطور والتوسع في استخدام أدوات العصر وزيادة حجم استثماراتها في تقنيات النظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيف هذه الاستثمارات لخدمة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية حيث أسهمت التطورات التكنولوجية الحديثة في

مجال الأجهزة والبرمجيات ونظم الاتصالات المصارف في إعادة هندسة عملياتها وتنويع خدماتها المصرفية (الشيخ، 2010).

ويتضمن المعنى الجوهري لمصطلح تكنولوجيا المعلومات استخدام وبرمجيات الحاسوب وشبكاته لإنتاج معطيات الخبرة والمعرفة والذكاء، كما يتضمن مفهوم تكنولوجيا المعلومات مجموعة من الخصائص البنائية التي يجب فهمها وتحليلها وقد اعتمدها الباحث كمتغيرات رئيسية للدراسة وهي: الخصائص الإدارية، الملائمة، السلامة.

خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات:

1- الخصائص الإدارية:

إن عدم السيطرة التامة لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة حجم المخاطر المتوقعة خصوصاً من قبل الإدارة اللا أخلاقية التي تمتلك دوافع غير نزيهة لارتكاب المخالفات، ووفقاً للرؤيا المعاصرة لعلماء الإدارة فإن الهيكل التنظيمي للمنظمة يشكل أحد النظم الفرعية التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها الأساسية حيث تشكل المنظمة نظاماً كلياً Supper System يتم تجزئته بصورة هرمية إلى مجموعة من النظم الفرعية Subsystems كنظام الإنتاج، والتسويق، والأفراد، ونظام المعلومات، وتعمل الإدارة العليا على تنسيق الأنشطة والأهداف التشغيلية لهذه النظم لتحقيق الأهداف الكلية للمنظمة. (Davies & A. Warman,2011).

وتتمثل الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات في كافة السياسات والإجراءات الإدارية والتنظيمية التي يتم تصميمها واعتمادها في دائرة الحاسوب أو إدارة نظم المعلومات لضمان تحقيق الأهداف باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية. ويمثل الهيكل التنظيمي لإدارة نظم المعلومات الإطار الذي يتم بموجبه ترتيب وتنسيق جهود كافة الأفراد والعاملين لتنفيذ الأنشطة المصرفية اللازمة لتحقيق الأهداف، كما يتضمن خريطة الوظائف والتقسيمات التنظيمية للوحدات الإدارية التي تقوم بهذه الأنشطة.

ويمكن التعرف على هذه الخصائص وقياسها من خلال: (Montgomery & Others, 2002).

- قياس درجة الرسمية في المصرف والتي تشير إلى مدى وجود وصف وظيفي مكتوب يحدد المهام والإجراءات والصلاحيات الممنوحة لتنفيذها. ولتحسين مستوى كفاءة دليل العمل في تحقيق درجة أفضل من الرسمية في المصرف، فإن ذلك يتطلب توفير قدر مناسب من التوافق بين السلطات و الصلاحيات الممنوحة لكل مستوى من المستويات الإدارية بالإضافة إلى توفير قدر كافٍ من المعلومات الضرورية لتنفيذ المهام.
- قياس درجة المركزية أو اللامركزية، التي تشير إلى مدى تدخل الإدارة العليا ودرجة تفويض السلطات والصلاحيات إلى المستويات الإدارية الأخرى في المصرف. كما يرتبط مفهوم المركزية أو اللامركزية بدرجة انسياب المعلومات ووصولها إلى المستويات الإدارية المختلفة ويؤدي التوسع في تطبيق نظام المركزية في الإدارة إلى تأخير انسياب وانتقال المعلومات وبالتالي إعاقة إنجاز وتنفيذ الأعمال المطلوبة. وتحقق اللامركزية في الإدارة درجة أعلى من الرسمية وقدره على تحقق الرقابة من خلال تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.
- قياس درجة تحقيق التكامل بين الأقسام والإدارات المختلفة في المصرف وذلك لضمان اكتمال العمل وتجنب التعارض بين أنشطة الأقسام المختلفة. واستناداً إلى مفهوم نظم المعلومات بصفتها نظاماً مفتوحاً Open System فإنه يجب بناؤها وتطويرها بحيث تعكس بكفاءة كافة التفاعلات والاتصالات المعلوماتية التي تضمن تدفق المعلومات ضمن قنوات وخطوط الإدخال بحيث تحقق مستوى ملائماً من التكامل الأفقي لمستويات النظام المتماثلة بالإضافة إلى التكامل العامودي بين قمة الهرم المعلوماتي وقواعده الدنيا بما يتلاءم مع الاحتياجات الإدارية الرقابية وضمان وصول المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

- قياس درجة البيروقراطية ومدى تركز العمل في أيدي أفراد محدودين ودرجة تعقد أداء الأعمال وتنفيذ الأنشطة المصرفية البيروقراطية، وعلى الرغم من الجانب الإيجابي للبيروقراطية المتضمن ضرورة وجود قواعد ومواصفات إجرائية محددة لتنفيذ الأعمال وفقاً للوصف الوظيفي ودليل العمل فإن الجانب السلبي للإدارة البيروقراطية يتمثل في عدم كفاءة القواعد والإجراءات الإدارية وخلوها من تحقيق قدر كافٍ من المرونة اللازمة لتنفيذ الأعمال بكفاءة وفعالية.

2- خصائص الملائمة:

وتعتبر أحد أهم المقاييس والمؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء بوجه عام. وتشير إلى مدى توافق خصائص نظم تقنية المعلومات مع الاحتياجات المتنوعة للمستخدم النهائي End User. ولكي تتمكن الإدارة المصرفية من تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية فإنه لا بد من بناء وتطوير أنظمتها المعلوماتية بصورة ملائمة بحيث تكون قادرة على تحقيق الخصائص الفرعية الآتية: (ياسين، درويش، 2013).

- الحداثة ومواكبة التطورات المتسارعة التي يحدثها الإبداع التكنولوجي المتواصل في مجال تقنية وتكنولوجيا المعلومات واستخداماتها المصرفية وما تنتجه من فرص وإمكانيات تساعد على إنجاز الأنشطة والعمليات المصرفية بكفاءة عالية وتسهم في تحقيق ميزة تنافسية للمصرف.
- الكفاية والقدرة على استيعاب الاحتياجات المختلفة وتلبيتها والتأكد من أن تطبيقات نظم تقنية المعلومات شاملة لكافة العمليات المصرفية.
- القدرة على تحقيق التكامل بين أنشطة وفعاليات الأنظمة الفرعية وتجنب التعارض بين الوظائف المختلفة.
- سهولة الاستخدام والسرعة في إنجاز العمليات.
- القدرة على تحقيق درجة عالية من الدقة والموثوقية في المعلومات التي ينتجها، على الرغم من تنوع وضخامة حجم العمليات.

3- خصائص الأمن والسلامة:

ويشير مفهوم السلامة إلى تحقيق الأمن والحماية للمكونات التقنية لتكنولوجيا المعلومات وتوفير إجراءات الأمن المادي والمنطقي لحماية الأجهزة والمعدات Hardware، البرمجيات Software، الشبكات Nets، قواعد البيانات Data Base، ومنع حالات الوصول غير المصرح.

ووفقاً لاتفاق بازل 2 فإن الانضباطية السوقية تعتبر إحدى الدعائم الأساسية التي تشكل الإطار المنهجي للعمل المصرفي، ويشير مفهوم الانضباطية السوقية إلى تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال وأيضاً تحفيزها للحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكاناتها على مواجهة أية خسائر محتملة مستقبلاً من جراء تعرضها للمخاطر وبذلك تشكل الانضباطية السوقية الفعالة عنصراً أساسياً فعالاً لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي (إتحاد المصارف العربية، 2003).

مفهوم الرقابة الداخلية:

عرفت نشرة معايير المدققة (SAS, No. 1) الصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA نظام الرقابة الداخلية بأنه يعني: "الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

وجاء في الفقرة 8 من المعيار الدولي رقم 400 الصادرة عن الاتحاد الدولي للمراجعة IFAC أن نظام الرقابة الداخلية يعني: "كافة السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب"، ويشتمل نظام الرقابة الداخلية على:

1- بيئة الرقابة وتعني الموقف العمومي للمديرين والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في المنشأة وتتأثر بالعوامل الآتية:

- ❖ وظيفة مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- ❖ فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل.
- ❖ الهيكل التنظيمي للمنشأة وطرق تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.
- ❖ نظام الرقابة الإدارية والذي يتضمن وظيفة المدققة الداخلية والسياسات المتعلقة بالموظفين والإجراءات وفصل الوظائف.

2- إجراءات الرقابة وتعني كافة السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الإدارة بالإضافة إلى البيئة الرقابية لغرض تحقيق الأهداف الخاصة للمنشأة. وفي ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات فإن ذلك يتضمن السيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب بوضع ضوابط رقابية على التغيرات في برامج الحاسوب وبضمان الوصول المصرح إلى ملفات المعلومات وأجهزة الحاسوب.

وتؤثر بيئة الرقابة في مستوى فعالية إجراءات الرقابة حيث تنطوي البيئة القوية على إجراءات رقابية مناسبة. (الاتحاد الدولي للمراجعة، المعيار400، 1998).

وتشير الأبحاث والدراسات إلى أن الاتجاه المستقبلي والاستراتيجي للرقابة والتدقيق الداخلي ينظر إلى الدور الذي ستلعبه الأجهزة الرقابية في تزويد منظمات الأعمال بتأكيدات معقولة و أن المخاطر التي تتعرض لها قد تم فهمها وتحليلها وإدارتها بطريقة ملائمة في إطار التغيرات الديناميكية للمنظمة والبيئة المحيطة بها.

ويتضمن مفهوم تحليل المخاطر عملية تحديد العناصر الخطرة المتعلقة بتحقيق الأهداف والتي تعتبر المرحلة الأولى من مراحل دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية يليها تحديد الأسس والإجراءات التي سيتم إتباعها لمعالجة الآثار السلبية لهذه المخاطر وتهديداتها المتوقعة، وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من المخاطر الرقابية التي تتعرض لها الأنظمة المصرفية كمخاطر رأس المال، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية.

مخاطر الرقابة التشغيلية:

سيتوقف الباحث عند المخاطر التشغيلية لنظم المعلومات المصرفية لعلاقتها المباشرة بنظم تقنية وتكنولوجيا المعلومات حيث يشير مفهوم المخاطر التشغيلية إلى "مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير السليمة أو الفاشلة وكذلك مخاطر الأفراد والنظم على جانب الحوادث الخارجة"، ومن التعريف أعلاه فإن مخاطر الرقابة التشغيلية تنشأ نتيجة للأسباب الآتية: (اتحاد المصارف العربية، 2003):

1- عجز أو ضعف الإجراءات والسياسات الإدارية والتنظيمية

2- عجز الأنشطة الشاملة لنظم تقنية المعلومات والناتجة عن:

- ❖ عدم كفاءة وفعالية الأجهزة والمعدات المستخدمة.
- ❖ عدم كفاءة وفعالية البرمجيات وأنظمة التشغيل المستخدمة.
- ❖ عجز التدابير الأمنية لنظم المعلومات وغياب أو ضعف الإجراءات والضوابط الرقابية القادرة على توفير الحماية المناسبة.

3- عدم ملاءمة نظم المعلومات المستخدمة لاحتياجات العمل من حيث الكفاءة وسهولة الاستخدام والقدرة على تحقيق التكامل.

وتنعكس هذه المخاطر على كافة التطبيقات والمعالجات في النظام المعلومات مما يؤدي إلى زيادة حجم المخاطر المتوقعة.

وتعتبر عملية تحليل وتقييم هذه المخاطر وإدارتها من المسؤوليات المباشرة للإدارة المصرفية والتي تسعى إلى التأكد من أن نشاطات المصرف وعملياته التشغيلية لا تتسبب في وقوع خسائر غير مقبولة والكشف المبكر عن أية انحرافات أو تجاوزات للأنظمة والتعليمات المحددة (الاتحاد الدولي للمراجعة، البيان1998،1006).

كما أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يعتبر نقطة البداية التي يرتكز عليها المدقق الخارجي عند إعداده لخطة وبرنامج التدقيق وتحديد طبيعة ونطاق وتوقيت الاختبارات الأساسية، وكلما كانت الرقابة الداخلية قوية ومتماسكة كلما زاد اعتماد المدقق عليها في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق (الرباعي، سلوم، 2002).

ثانياً: الدراسات السابقة:

يمثل الحديث عن تحليل خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية محور اهتمام كبير لدى العديد من الباحثين في الفكر المحاسبي حيث أُجريت العديد من الدراسات بهذا الخصوص وسوف يقوم الباحث باستعراض بعض منها فيما يأتي:

خصاونة، (2012م):

جاءت الدراسة بعنوان: " أثر تطور المعالجة الإلكترونية للبيانات على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الأردن".

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطور المعالجة الالكترونية للبيانات في أنظمة ومخاطر الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وتتبع التطور التاريخي لنظم المعالجة الإلكترونية للبيانات باستخدام أسلوب المسح الشامل لكافة عناصر مجتمع الدراسة على فترتين: الفترة (1990 - 2000) والفترة (2001 - 2012).

وقد توصلت الباحثة إلى أن تطور المعالجة الإلكترونية للبيانات أدى إلى ظهور تحديات ومشكلات رقابية جديدة وازدياد الحاجة إلى بناء وتصميم أدوات رقابية تتناسب مع طبيعة المعالجة الإلكترونية للبيانات وتحدياتها، وضرورة أن يشمل ذلك كافة عناصر الرقابة بشقيها التطبيقية والعامة.

وأوصت الباحثة بضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية لنظم المعلومات المصرفية بصورة مستمرة لضمان تحقيق الرقابة الفعالة، كما أوصت بضرورة زيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية للقيام بمهام الرقابة بكفاءة وفاعلية.

Burtuon, Richad N (2014م):

جاءت الدراسة بعنوان: " Discussion of Information Technology. Related Activities of Internal Auditors "، هدفت الدراسة إلى تقييم نظم وتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بنشاطات التدقيق والرقابة الداخلية والتحقق من مدى كفاءتها

وفعاليتها وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها وصيانتها وتطوير البرمجيات التطبيقية المستخدمة. كما سعت الدراسة إلى تقييم دور الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات ومعالجة المشكلات الإدارية والتطبيقية التي أحدثتها التطورات المستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات ومدى توافر إجراءات وضوابط الأمن والحماية المناسبة في النظام المحاسبي، بالإضافة إلى التأكد من مدى سلامة وموضوعية مدخلات النظام المحاسبي وصحة البيانات، وتقييم العمليات التشغيلية للنظام المحاسبي والتأكد من سلامتها وتقييم مخرجات النظام المحاسبي ومدى ملاءمتها من حيث دقتها وشمولها وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. أي أنها تسعى إلى تقييم نظم وتكنولوجيا المعلومات من حيث الكفاءة Efficiency والفعالية Effectiveness واقتصاديات نظم المعلومات Economies.

وتوصل الباحث إلى تأكيد عينة الدراسة واتفاق إجاباتهم حول دور نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية في حماية الممتلكات من خلال توفير إجراءات وضوابط الأمن والحماية المناسبة.

Edwards, Donald; Kusel, Jim Oxner, Tom (2015):

جاءت الدراسة بعنوان: " Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance" وقد ناقشت الدراسة أهمية التدقيق والرقابة الداخلية ودور المعلومات التي يقدمها المدقق الداخلي في تحقيق أهداف المنشأة، وكشف الأخطاء ومعالجتها ومنع عمليات الغش والاحتيال وتأمين الحماية المناسبة لأصول المنشأة وممتلكاتها، والتقليل من حجم المخاطر التي تتعرض لها الإدارة وذلك بالتركيز على مهام وأعمال التدقيق والرقابة الداخلية واختبار مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشقيه التنظيمي والتطبيقي.

كما ناقشت الدراسة دور نظام الرقابة الداخلية كأحد الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي في التأكد من صحة وسلامة مدخلات النظام المحاسبي وبيان أثر العوامل التنظيمية في كفاءة وفعالية نظام الرقابة ويشمل ذلك المنفعة الاقتصادية

للنظام، مستوى كفاءة وتأهيل العاملين في النظام، مدى كفاءة نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات وأنظمة الحاسوب والبرمجيات التطبيقية وأنظمة الحماية وغيرها من مقومات النظام المحاسبي. وأشارت الدراسة إلى تطور مفهوم الرقابة من مجرد اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش والتلاعب إلى تطوير ضوابط ومعايير رقابية تتعلق بالجوانب التنظيمية والتطبيقات العملية لنظم المعلومات المحاسبية.

توصل الباحثان إلى أن نظم الرقابة والتدقيق الداخلي المستخدمة في هذه المصارف تسهم في إضافة قيمة جديدة للمنظمة وتساعد في تحقيق الأهداف بخطط الأعمال وتقارير الرقابة والتدقيق وبما تتضمنه من توصيات لإصلاح الأخطاء وتطوير الأعمال.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة، تناولها أثر تحليل خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف بالخرطوم.

ثالثاً:الدراسة الميدانية

أستند الباحث في إجراءات الدراسة الميدانية على بيانات الاستبيان، حيث تم توزيع استبانه مكونة من ثلاثة محاور على عينة من الموظفين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلية في المصارف بالخرطوم محل مجتمع الدراسة، وفيما يلي تفصيل إجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف السودانية العاملة بالخرطوم وقد قام الباحث باختيار عينة قصدية متمثلة في الموظفين بكل من مصارف السودان المركزي، السلام، أمدرمان الوطني بإعتبارها من المصارف المتطورة والمواكبة للبيئة التقنية، وذلك للتعرف على رأي الإدارة حول هذا الموضوع، إذ تقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية بناء وتطوير أنظمة معلوماتية ورقابية مصرفية متطورة وذلك لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي أدت إلى خلق العديد من

المخاطر والمشكلات الرقابية في مختلف نشاطات العمل المصرفي ومن أبرزها المخاطر التنظيمية والمخاطر المتعلقة بأمن وحماية نظم المعلومات المصرفية ومنع الوصول غير المصرح إلى مكونات النظام المادية والمنطقية.

يتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلية في المصارف السودانية بالخرطوم محل مجتمع الدراسة والتي يبلغ عددها (3) مصارف، وقد قام الباحث باختيار عينة قصدية حجمها (60) مفردة موزعة على عينة الدراسة ممثلة من مجتمع الدراسة والبالغ 250 مفردة.

أداة الدراسة:

قام الباحث باستقصاء البيانات الأولية للدراسة الميدانية مستعيناً بأداة الدراسة الرئيسية (الاستبيان Questionnaire)، التي تم تصميمها استناداً إلى الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة، وتتألف الاستبانة من قسمين رئيسيين، يحتوي القسم الأول على الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة في حين تضمن القسم الثاني أربعة أجزاء على النحو الآتي:

الجزء الأول: ويحتوي على الأسئلة المتعلقة بمدى توافر الخصائص الإدارية لنظم تقنية المعلومات في المصارف السودانية.

الجزء الثاني: ويحتوي على الأسئلة المتعلقة بمدى توافر خصائص الملاءمة في نظم تقنية المعلومات في المصارف السودانية.

الجزء الثالث: ويحتوي على الأسئلة المتعلقة بمدى توافر خصائص الأمن والسلامة في نظم تقنية المعلومات في المصارف السودانية.

الجزء الرابع: ما مدى تأثير خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف السودانية.

وقد تم توزيع (60) استبانة على عينة الدراسة، وتم استردادها بالكامل، وقد تم استبعاد (6) استبيانات لعدم ملاءمتها لأغراض التحليل الإحصائي ونقص بياناتها،

وبالتالي فإن عدد الاستبيانات الداخلة في التحليل (54) إستبانة بنسبة 90٪ من مجموع الاستبيانات الموزعة.

ثبات أداة الدراسة: لاختبار الاتساق الداخلي (Cronbach Alpha) تم حساب معامل الثبات، طبقاً لمعامل كرونباخ ألفا لفقرات الاستبانة، ولجميع أبعاد المتغيرات كما هو موضح في الجدول رقم (1) على النحو التالي:

جدول رقم (1)

نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة)

المتغيرات والأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ الفا)
خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات	22	0.90
الخصائص الإدارية	10	0.72
خصائص الملاءمة	8	0.69
خصائص الأمن والسلامة	4	0.73
مدى تأثير الخصائص في حجم الرقابة التشغيلية	5	0.75
الأداة الكلية	27	0.88

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، 2016م.

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن معامل الثبات لأداة الدراسة قد بلغ (88٪) مما يشير إلى توافر درجة عالية من المصداقية والثبات الداخلي للإجابات يمكن الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات، وتعتبر القيمة المقبولة لمعامل ألفا 60٪ فأكثر.

أساليب المعالجة الإحصائية:

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فَرَضِياتها تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء

التحليلي، وذلك باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) على النحو التالي: (Roscoe, 2009).

1) مقاييس الإحصاء الوصفي، لوصف خصائص عيّنة الدراسة باستخدام النسب المئوية، والإجابة على أسئلة الدراسة وترتيب الأبعاد تنازلياً.

2) تحليل الانحدار الخطي المتعدد، (Multiple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغيرات المستقلّة في المتغير التابع .

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

1/ نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:

يوضح الجدول رقم (2) خصائص العينة الديمغرافية على النحو التالي:

جدول رقم (2)

نتائج تحليل المتغيرات الديموغرافية للعينة

الخصائص	الفئآت	التكرار	النسبة٪
الجنس	ذكر	41	٪75.9
	أُنثى	13	٪24.1
	المجموع	54	٪100
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	12	٪22
	من 30 وأقل من 40 سنة	20	٪37
	من 40 وأقل من 50 سنة	15	٪28
	من 50 سنة فأكثر	7	٪13
	المجموع	54	٪100
التخصص الأكاديمي	محاسبة وتدقيق	24	٪44
	علوم مالية ومصرفية	8	٪15

الخصائص	الفئآت	التكرار	النسبة٪
	إدارة	7	٪13
	حاسوب	15	٪28
	المجموع	54	٪100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	20	٪37
	من 5 – 10 سنوات	12	٪22
	من 10 – 15 سنة	15	٪28
	أكثر من 15 سنة	7	٪13
	المجموع	54	٪100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح للباحث من بيانات الجدول بالرقم (2) الآتي:

تمركز أعمار عينة الدراسة ضمن الفئة العمرية من 30 وأقل من 40 سنة بنسبة (37٪)، كما يلاحظ تدني عدد سنوات الخبرة لدى عينة الدراسة ضمن فئة سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات، فهي مؤشرات ذات توجّه سلبي، في حين تعتبر البيانات المتعلقة بالتخصص الأكاديمي بيانات إيجابية التوجه، حيث بلغت نسبة التخصص في مجال المحاسبة والتدقيق لعينة الدراسة (44٪)، وتعتبر البيانات الأخرى بيانات وصفية اعتيادية لعينة الدراسة.

2/ نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للمتغير المستقل (خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات):

يوضح الجدول رقم (3) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للمتغير المستقل (خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات) على النحو التالي:

جدول رقم (3)

نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات:	4.0100	0.27488	عالية
أ/ الخصائص الإدارية:	4.0003	0.41912	عالية
1/ يتوافر في المصرف دليل عمل يتضمن وصفاً وظيفياً محدداً لكافة المهام والواجبات والإجراءات المتبعة في المصرف.	3.5399	1.11310	عالية
2/ يتضمن دليل العمل وصفاً محدداً لجميع العلاقات التنظيمية وقنوات الاتصال الرسمية بين الإدارات والأقسام المختلفة.	3.8277	0.98799	عالية
3/ يساعد دليل العمل في المصرف على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.	4.1222	0.96066	عالية
4/ تتمتع الإدارات والأقسام المختلفة في المصرف باستقلالية كافية ومناسبة لأداء الأعمال الموكلة إليها.	4.2524	0.83578	عالية
5/ هناك تجاوزات من قبل الإدارة التنفيذية للصلاحيات المفوضة إليها.	4.1912	0.83386	عالية
6/ هناك سيطرة وتدخلات بدرجة كبيرة من قبل الإدارة العليا في تنفيذ الأنشطة والعمليات.	4.1503	0.83210	عالية
7/ تتركز العديد من المهام والصلاحيات لدى أشخاص محددين في المصرف.	4.2342	0.76536	عالية

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
8/ تحرص الإدارة العليا في المصرف على إنشاء الدوائر الرقابية المتخصصة وتفعيل دورها.	4.1209	0.77433	عالية
9/ تحرص الإدارة العليا في المصرف على رفع مستوى التأهيل العلمي والعملي للعاملين في المصرف من خلال عمليات التدريب المستمر.	4.1005	0.78588	عالية
10/ تلتزم الإدارة العليا في المصرف بأخلاقيات العمل المصرفي.	4.1735	0.82377	عالية
ب/ خصائص الملاءمة:	4.3123	0.52298	عالية
1/ إن نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف سهلة الاستخدام.	4.3217	0.90655	عالية
2/ تساعد نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف على سرعة انجاز المهام.	4.5240	0.91355	عالية
3/ تساعد نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف على توفير معلومات تتمتع بدرجة عالية من الدقة والموثوقية على الرغم من كبر حجم العمليات وتنوعها.	4.3401	0.84611	عالية
4/ تسهم نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف في تحقيق التكامل والترابط التنظيمي بين الإدارات والأقسام المختلفة.	2.3022	1.12609	متوسطة
5/ تتسم المكونات المادية والمنطقية لنظم تقنية المعلومات بالحداثة ويتم تطويرها بصورة مستمرة لمواكبة التطورات التكنولوجية والبرمجية.	4.1229	0.84912	عالية

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
6/ تلبي نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف الاحتياجات التشغيلية رغم تطور حجم العمليات وطبيعتها.	2.2955	0.90323	متوسطة
7/ تساعد نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف في تحسين طبيعة ونوعية الخدمات المصرفية.	4.1250	0.85669	عالية
8/ إن نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف سهلة الاستخدام.	4.1320	0.68799	عالية
ج/ خصائص الأمن والسلامة:	4.2303	0.95236	عالية
1/ تتضمن نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف ضوابط رقابية كافية لتوفير الحماية المناسبة لمكونات النظام المادية ومنع حالات التخريب.	0.8566	0.96243	عالية
2/ تتضمن نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف ضوابط رقابية كافية لتوفير الحماية المناسبة لمكونات النظام المنطقية (البرامج والملفات).	3.7552	0.84438	عالية
3/ تتضمن نظم تقنية المعلومات ضوابط رقابية كافية لمنع حالات الوصول غير المصرح إلى مكونات النظام المادية والمنطقية كبطاقة الدخول والأرقام السرية، حفظ أدوات التخزين.	3.6590	0.84978	عالية

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
4/ تتضمن نظم المعلومات المطبقة في المصرف ضوابط رقابية كافية لضمان دقة وسلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات من خلال الإجراءات الرقابية المطبقة على المدخلات، العمليات، المخرجات.	3.6778	0.84698	عالية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح للباحث من بيانات الجدول بالرقم (3) أن اتجاهات عينة الدراسة كانت إيجابية نحو جميع الفقرات التي تقيس متغير الدراسة المستقل الأول وبأبعاد عالية جميعها على النحو التالي:

1/ الخصائص الإدارية:

بلغ الوسط الحسابي للخصائص الإدارية (4.0003)، والانحراف المعياري (0.41912)، وهذا يشير إلى مدى توافر الخصائص الإدارية لنظم تقنية المعلومات في المصارف محل الدراسة، حيث يشير إلى توافر الخصائص المتعلقة بوجود دليل عمل يتضمن وصفاً محدداً لكافة الوظائف والمهام، وتحديداً للإجراءات المتبعة وقنوات الاتصال الرسمية بين الإدارات والأقسام المختلفة ودوره في تطبيق نظام من المسؤولية باتفاق عينة الدراسة، إلا أنه يلاحظ ضعف توافر الخصائص الإدارية الأخرى لنظم تقنية المعلومات، حيث تشير إجابات عينة الدراسة إلى وجود درجة كبيرة من المركزية في العمل، ووجود سيطرة وتداخلات بدرجة كبيرة من قبل الإدارة العليا، وتجاوز لصلاحياتها في تنفيذ الأنشطة والعمليات وهي تساؤلات ذات طبيعة عكسية، وقد جاء متوسطها الحسابي عالياً مما يؤكد ضعف الخصائص في هذا الجانب على الرغم من

تباين الإجابات فيما يتعلق بمدى تمتع الإدارات والأقسام المختلفة في المصرف باستقلالية كافية ومناسبة لأداء الأعمال الموكلة إليها.

2/ خصائص الملاءمة:

بلغ الوسط الحسابي لخصائص الملاءمة (4.3123)، والانحراف المعياري (0.52298)، وهذا يشير إلى مدى توافر خصائص الملاءمة في نظم تقنية وتكنولوجيا المعلومات في المصارف محل الدراسة،من خلال سهولة استخدام هذه النظم ودورها في توفير معلومات تتمتع بدرجة عالية من الدقة وبالسرعة المناسبة باتفاق عينة الدراسة، إلا أنه يلاحظ من المتوسط الحسابي الضعيف للخاصية(4- 6) من خصائص الملاءمة تدني مستوى كفاءة هذه النظم في إنجاز المهام من حيث دورها في تحقيق الترابط والتكامل التنظيمي للمصرف، والحداثة وهو ما يفسر إجابات المدققين الداخليين بضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات التشغيلية مع تطور حجم العمليات المصرفية.

3/ خصائص الأمن والسلامة:

بلغ الوسط الحسابي لخصائص الأمن والسلامة (4.2303)، والإنحراف المعياري (0.95236)، مما يؤكد كفاية خصائص الأمن والسلامة الضرورية لضمان حماية المكونات المادية والمنطقية للنظام، ومنع حالات التخريب الناتجة عن الوصول غير المصرح به إلى مكونات نظم تقنية المعلومات.

مما ذكر يلاحظ الباحث أن الوسط الحسابي لخصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات الثلاثة بلغ (4.0100)، والإنحراف المعياري (0.27488)، وهذا يشير إلى مدى إهتمام إدارة هذه المصارف بهذه الخصائص.

3/ نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للمتغير التابع (مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف):

يوضح الجدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للمتغير التابع (مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف) على النحو التالي:

جدول رقم (4)

نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعاياري	درجة الموافقة
مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف:	4.1233	0.69898	عالية
1/ هنالك إنخفاض للمخاطر الإدارية والتنظيمية بالمصارف.	4.1987	0.79512	عالية
2/ مخاطر الوصول غير المصرح قليلة بالمصارف.	4.2615	0.84513	عالية
3/ هنالك إتجاهات نحو تخفيض مخاطر الأمن والسلامة بالمصارف.	4.1899	0.82819	عالية
4/ يوجد إنخفاض في مخاطر التطبيقات بالمصارف.	4.0021	0.90211	عالية
5/ إن توافر الخصائص(الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة) في نظم تقنية المعلومات يسهم في تخفيض حجم المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف.	4.2733	0.86991	عالية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح للباحث من بيانات الجدول بالرقم (4) الآتي:

أن جميع غالبية العينة المستهدفة من المصارف محل الدراسة يوافقون بدرجة على أن مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية قليلة جداً بالمصارف ويمكن السيطرة عليها حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع أسئلة متغير مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف (4.1233)، والانحراف المعياري (0.69898)، كذلك اتفقت عينة الدراسة على وجود درجة تأثير عالية جداً لكل من الخصائص الإدارية، وخصائص الملاءمة، وخصائص الأمن والسلامة على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف،

حيث يساعد توافر هذه الخصائص في تخفيض حجم مخاطر الرقابة التشغيلية وزيادة الاعتماد عليها في تلبية الاحتياجات التشغيلية وتحسين طبيعة الخدمات المصرفية ونوعيتها.

إختبار فرضية الدراسة:

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات و مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف

البيان	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
($\hat{B}_0$)	1.8557	9.211	0.000	معنوية
($\hat{B}_1$)	0.488	9.101	0.000	معنوية
خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات	0.322	4.411	0.000	معنوية
مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية	0.356	4.402	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.65			
معامل التحديد (R^2)	0.40			
إختبار (F)	87.213	النموذج معنوي		

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح للباحث من بيانات الجدول بالرقم (5) الآتي:

1) أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات والمتمثلة في (الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة)

كمتغير مستقل و مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.65).

2) بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.40)، وهذه القيمة تدل على أن خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات كمتغير مستقل تساهم بـ (40٪) في و مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف (المتغير التابع).

3) نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (87.213) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4) (1.8557): متوسط خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات عند مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف يساوي صفراً.

5) (0.488): وتعني خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات عند مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف بـ 48٪.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية البحث (فرضية العدم H0:) والتي نصت على أن: " لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a = 0.05) لخصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في(الخصائص الإدارية، الملائمة، السلامة) على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف."، لم تتحقق، وبالتالي تكون (الفرضية البديلة H1:) والتي نصت على أن" يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a = 0.05) لخصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في(الخصائص الإدارية، الملاءمة، السلامة) على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية بالمصارف " قد تحققت، وهي الفرضية الصحيحة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تمثلت نتائج الدراسة في الآتي:

1) توافر بعض الخصائص الإدارية لنظم تقنية المعلومات في المصارف محل الدراسة والمتعلقة بوجود دليل العمل وما يترتب عليه من تقسيم نظري للوظائف والمهام المصرفية.

2) عدم توافر الخصائص الإدارية المتعلقة بتمتع الأقسام والإدارات الداخلية باستقلالية كافية والتزام الإدارة العليا بالصلاحيات الممنوحة لها والمرونة في إنجاز المهام الناتجة عن البيروقراطية.

3) تمتاز نظم تقنية المعلومات في المصارف محل الدراسة بدرجة عالية من الملاءمة في كافة جوانبها الفرعية.

4) تمتاز نظم تقنية المعلومات المصرفية بتوافر خصائص الأمن والسلامة فيها بدرجة عالية مما يشير إلى اهتمام الإدارة بتوفير ضوابط الأمن والحماية للمكونات المادية والمنطقية لأنظمتها المعلوماتية.

5) أظهرت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد وجود علاقة قوية وتأثير ذي دلالة إحصائية لكافة متغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة (الخصائص الإدارية، و خصائص الملاءمة، وخصائص الأمن والسلامة) في حجم المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها الأنظمة الرقابية الداخلية في المصارف.

ثانياً التوصيات:

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

1) ضرورة توجيه الإدارات بالمصارف محل الدراسة نحو منح الأقسام والإدارات المختلفة درجة أكبر من الاستقلالية والصلاحيات اللازمة لتنفيذ المهام والواجبات الموكلة إليها.

2) ضرورة الالتزام بمبدأ تقسيم العمل وعدم تركيز المهام والصلاحيات لدى أشخاص معينين في المصرف لتجاوز مشكلات البيروقراطية.

3) ضرورة التزام الإدارة التنفيذية والإدارة العليا بالسلطات والصلاحيات الممنوحة لها وعدم تجاوزها ووضع الإجراءات والضوابط الرقابية اللازمة للتأكد من ذلك.

4) ضرورة وضع برامج كفوءة وفاعلة للتدريب المستمر لتحسين مستوى كفاءة العاملين وتأهيلهم.

5) ضرورة تفعيل دور الهيئات الرقابية المصرفية ومنحها السلطات والصلاحيات الكافية لإنجاز مهامها وأنشطتها لضمان التزام المستويات الإدارية المختلفة بأخلاقيات العمل المصرفي.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1) الاتحاد الدولي للمراجعة (IFAC)، المعايير الدولية للمراجعة منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1998.

2) اتحاد المصارف العربية، المبادئ العشرة للممارسات السليمة في مجال الرقابة على إدارة مخاطر التشغيل، مديرية البحوث، مجلة اتحاد المصارف العربية، إبريل 2003.

3) خصاونة، ريم عقاب، أثر تطور المعالجة الالكترونية للبيانات على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، 2012م.

4) الرباعي، يوسف، سلوم، حسن، مخاطر التدقيق وانعكاساتها في مصداقية نتائجه، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 41، 2002.

5) الشيخ، عاصم، الاستخدامات الإلكترونية في القطاع المصرفي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 10، العدد 2، يونيو 2010.

6) صيام، وليد زكريا، كفاءة نظم المعلومات في القطاع المصرفي في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة البنوك في الأردن، المجلد 21، العدد 9، 2013.

7) النجار، فائق جبر، إدارة المخاطر المصرفية، مجلة البنوك في الأردن، المجلد 22، العدد 5 و6، 2012.

8) ياسين، فؤاد توفيق، درويش، أحمد عبد الله، المحاسبية المصرفية في البنوك التجارية الإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

9/ Burtuon,Richad N "Discussion of Information Technology". Related Activities of Internal Auditors. Jornal of Information Systems,2014.

10/ Davies & A. Warman, coputer and Fraud: "The Role Of The Accountant, Management Accounting", 2011.

11/ Edwards, Donald ;Kusel,Jim Oxner,Tom. "Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance". (Euromoney Publications PLC), Fall 2015.

12/ Montgomery, Daniel D.;Mark S.Beasly;Susan L.Menelaides, "Auditors: New Procedures for delecting fraud ". Jornal of Accontancy, NewYork , May 2002.

13/ O'Brien,janes "Management Information Systems,Managing information Technology in networked Enterprise"Chicago, IRWIN,105. 1998.

14/Roscoe, J.T., "Fundamental research Statistics for Marketing", The McGraw-Hill Companies, New York,NY, 2009.